

جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

مسار السياسة النقدية في ظل تقلبات  
أسعار النفط  
" دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2017) "

إشراف الدكتورة:

- سعاد شعابنية

إعداد الطالبين:

- عبد العلي مرابطي

- لطفي بهلول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرفان

نحمد الله العلي القدير ونشكره حمدا وشكرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه  
وهو أهل للثناء والشكر.

ثم نتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذتنا الفاضلة الدكتورة "سعاد شعابنية "

المشرفة على هذه الدراسة، على ما أحاطتنا به من نصح توجيه

وتصحيح، ولما أحببتنا به من معاملة حسنة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

شكرنا موصول أيضا إلى أساتذتنا الأفاضل الذين قبلوا تقييم هذا العمل.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدنا من قريب أو

بعيد في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر هنا الموظفين العاملين على مستوى

مكتبة الكلية وعلى رأسهم الأخت الفاضلة "رجاء".

# إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

من تغذى الفقراء بذكرها وجعلت الجنة تحب أقدامها  
أمي حفظها الله  
من لم أستطع رد فضله عليا، الغالي الذي حرم نفسه ومنحني  
أبي أطال الله في عمره  
رفقاء دربي وأغلى ما في حياتي  
إخوتي وفقصم الله ورعاهم  
بذرة العائلة الوحيدة  
مصابير وبهجة العائلة  
هارون، هيثم، لؤي، دعاء، نور  
أخي الذي لم تلده أمي ورفيق دربي في هذه الحياة  
فؤاد  
رفيقي الذي شاركني وتحمل معي مصاعب هذا العمل  
لطفي وفقه الله في بقية المشوار

محمد العلي

# إهداء

أهدي ثمرة جسدي هذا إلى:

من رعتني إلى أعلى المراتب وأرشدتني إلى الصواب أمي الحبيبة حفظها الله

من حلله الله بالصيبة والوقار أبي العزيز حفظه الله

رفقاء دربي في هذه الحياة إخوتي وخالهم الله

التي أتناهى معها طعم الحياة وسندي الدائم زوجتي أطال الله في عمرها

إلى نور حياتي وعصافير بيتي أبنائي زياد، سجاد، مومن حفظهم الله

زملائي في العمل وفقهم الله في بقية المشوار

أخي ورفيقي في هذا العمل عبد العلي أذار الله دربه



تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على السياسة النقدية في الجزائر بصفة خاصة نظرا لتبعية اقتصادها لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 97%، وذلك من خلال استعراض الاطار المفاهيمي للنفط وطرق تحديد أسعاره في الاسواق النفطية من جهة والتدقيق في الجانب النظيري للسياسة النقدية بمتغيراتها وخصائصها، كما تم تتبع المسار التاريخي لأسعار النفط في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة أخص وذلك لرصد تأثير تغيرات أسعاره على توجهات سياستها النقدية، حيث عرفت هذه الأخيرة العديد من المحطات التاريخية بالموازاة مع التقلبات والأزمات النفطية، وتعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في تاريخ هذه السياسة في الجزائر، حيث أنه بموجب القانون الصادر في هذه السنة أصبحت السياسة النقدية ذات تأثير بارز وفعال في النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة. ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، فبالحديث عن الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية، نجد أن هذا المتغير حساس جدا لتقلبات أسعار النفط، إذ تربطه علاقة طردية معها فزيادة أسعار النفط يزداد معدل نمو الكتلة النقدية نتيجة زيادة صافي الأصول الخارجية، كما ارتبطت السياسة النقدية في الجزائر في تحديد اتجاهاتها وأهدافها بالإيرادات النفطية المتوقعة وبأسعار النفط، حيث تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، إذ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، ولكن حسب هذه الدراسة فإن بنك الجزائر تمكن من السيطرة على معدلات التضخم في مستوى مقبول بالرغم من التقلبات الحادة في أسعار النفط، وبالحديث عن معدل النمو الاقتصادي فقد تأثر بدرجة أقل بأسعار النفط لعدم وجود علاقة مباشرة بين هذين المتغيرين، أما بالنسبة لكل من معدل البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر فقد تأثرا بصفة كبيرة بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط حيث تم إثبات وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ومتغير أسعار النفط.

أما المحطة الأخيرة التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر هي التمويل الغير تقليدي، حيث كان تعديل سنة 2017 الذي طرأ على قانون النقد والقرض في مادته 45 والتي قلصت من صلاحيات واستقلالية البنك المركزي، جعلت الإصدار النقدي في الجزائر ليس له تصقيف محدد وبدون مقابل كما اعتبر هذا التعديل على أنه حتمية لا بد منها بالرغم من الآثار السلبية لهذا التمويل.

**الكلمات المفتاحية:**

**النفط- السوق النفطية- السياسة النقدية- الكتلة النقدية- التضخم- النمو الاقتصادي- البطالة- ميزان المدفوعات- التمويل الغير تقليدي.**

## **Résumé En Français**

*Cette étude a pour objectif de faire la lumière sur le phénomène de fluctuation des prix du pétrole et son impact sur la politique monétaire en Algérie, en raison notamment de la dépendance de son économie à plus de 97% du secteur des hydrocarbures, en passant en revue le cadre conceptuel du pétrole et les moyens de déterminer ses prix sur les marchés du pétrole, Le suivi historique des prix du pétrole dans le monde en général et de l'Algérie en particulier a été suivi afin de surveiller l'impact des variations de prix sur l'orientation de sa politique monétaire, cette dernière ayant identifié plusieurs stations historiques parallèlement aux fluctuations et aux crises pétrolières. L'année 1990 a été un tournant majeur dans l'histoire de cette politique en Algérie, qui a eu, en vertu de la loi de cette année, une incidence significative et effective sur l'activité économique en général et monétaire en particulier. Pour atteindre l'objectif de cette étude, la méthode analytique descriptive et la méthodologie de l'étude de cas ont été utilisées.*

*L'étude a conclu que la politique monétaire algérienne est fortement affectée par les fluctuations des prix du pétrole sur le marché mondial du pétrole. La notion de masse monétaire en tant que variable fait référence à la politique monétaire, une variable très sensible aux fluctuations des prix du pétrole car elle est en relation directe avec elle. La croissance du bloc monétaire résultant de l'augmentation des avoirs extérieurs nets et la politique monétaire algérienne ont été liées pour déterminer l'orientation et les objectifs des recettes pétrolières et des prix du pétrole attendus, qui sont influencés par l'évolution des prix du pétrole sur le marché mondial du pétrole. Une relation positive entre les prix du pétrole et l'inflation, mais selon cette étude, la Banque d'Algérie est parvenue à contrôler le taux d'inflation à un niveau acceptable, malgré les fortes fluctuations des prix du pétrole, et parler du taux de croissance économique, elle est moins affectée par les prix du pétrole car il n'y a pas de relation directe entre les prix du pétrole Le taux de chômage algérien est fortement affecté par les variations des prix du pétrole. On a constaté une relation inverse entre les prix du pétrole et le taux de chômage, la balance des paiements est directement affectée par les fluctuations des prix du pétrole. À la limite La crise du pétrole, le solde de la balance des paiements est passé de l'excédent au déficit, et vice versa dans le cas des prix bas.*

*Le financement non conventionnel constitue la dernière étape de la politique monétaire en Algérie: la modification de la loi de 2017 sur la loi monétaire et des emprunts, à l'article 45, qui a réduit les pouvoirs et l'indépendance de la Banque centrale, a permis l'émission en numéraire en Algérie sans contrepartie spécifique et gratuite. L'amendement est impératif malgré les effets négatifs de ce financement.*

### **Les mots clés:**

***Pétrole, marché du pétrole, politique monétaire, masse monétaire, inflation, croissance économique, chômage, balance des paiements, financement non conventionnel.***

الصفحة	العنوان
	البسمة
	شكر و عرفان
	الإهداء
V-I	فهرس المحتويات
I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
أ - و	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية
3	المطلب الأول: ماهية النفط
3	الفرع الأول: تعريف النفط
4	الفرع الثاني: نشأة النفط
5	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل النفط
5	الفرع الرابع: خصائص النفط
6	المطلب الثاني: أهمية النفط
6	الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط
8	الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط
9	الفرع الثالث: الأهمية السياسية والعسكرية للنفط
10	المطلب الثالث: ماهية الصناعة النفطية
10	الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية
10	الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية
11	الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية
13	المبحث الثاني: الأسواق النفطية ومراحل تطور أسعار النفط
13	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية والأطراف المتدخلة فيها



13	الفرع الأول: ماهية السوق النفطية
15	الفرع الثاني: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية
18	المطلب الثاني: تعريف وأنواع سعر النفط
18	الفرع الأول: تعريف سعر النفط
18	الفرع الثاني: أنواع سعر النفط
20	المطلب الثالث: مراحل تطور أسعار النفط
20	الفرع الأول: مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط
20	الفرع الثاني: مرحلة صدمات أسعار النفط
25	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأثار تقلباتها على اقتصاديات الدول
25	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار النفط
26	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية
29	الفرع الثاني: العوامل النقدية
29	الفرع الثالث: عوامل أخرى
30	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة
30	الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع الأسعار
30	الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض الأسعار
31	المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة
31	الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع الأسعار
32	الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض الأسعار
34	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: التأصيل النظري للسياسة النقدية</b>	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
37	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها
37	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
38	الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية

39	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
40	الفرع الأول: السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية
43	الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي
47	الفرع الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي (النظرية النقدية الحديثة)
49	المطلب الثالث: أهمية السياسة النقدية واتجاهاتها
49	الفرع الأول: أهمية السياسة النقدية
50	الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية
51	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية، أدواتها وقنوات انتقالها
51	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية
51	الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
52	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
54	الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
56	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
56	الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
57	الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية
58	الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
59	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية
59	الفرع الأول: قناة سعر الفائدة
59	الفرع الثاني: قناة سعر الصرف
60	الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية
60	الفرع الرابع: قناة الائتمان
60	المبحث الثالث: البنك المركزي والسياسة النقدية
61	المطلب الأول: مفاهيم حول البنك المركزي
61	الفرع الأول: تعريف البنك المركزي
61	الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي
62	الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

64	المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها
64	الفرع الأول: تعريف الكتلة النقدية
64	الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية
65	الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية
66	المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية
66	الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية
68	الفرع الثاني: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية
70	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)</b>	
72	تمهيد
73	المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
73	المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر
73	الفرع الأول: النفط قبل استقلال الجزائر
74	الفرع الثاني: النفط بعد استقلال الجزائر
75	المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر
76	الفرع الأول: الاحتياطات النفطية في الجزائر
76	الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر
77	المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري
77	الفرع الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر
79	الفرع الثاني: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة للجزائر
80	الفرع الثالث: مساهمة النفط في حجم صادرات الجزائر
82	المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر
82	المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
82	الفرع الأول: تعريف بنك الجزائر
82	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

84	الفرع الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
85	المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر
85	الفرع الأول: الفترة من 1990 إلى غاية 2000
88	الفرع الثاني: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000
90	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
90	الفرع الأول: معدل إعادة الخصم
91	الفرع الثاني: الاحتياطي الإجباري أو القانوني
92	الفرع الثالث: عمليات سوق النقد
93	الفرع الرابع: الأدوات المستحدثة
94	المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
94	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر
94	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر
98	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
100	المطلب الثاني: أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط
100	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر
102	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر
104	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على استقرار الأسعار في الجزائر
106	الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر
107	المطلب الثالث: تجربة الجزائر مع التمويل غير التقليدي
107	الفرع الأول: الظروف الاقتصادية السابقة لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر
108	الفرع الثاني: تبني الجزائر للتمويل غير التقليدي
109	الفرع الثالث: تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر
111	خلاصة الفصل الثالث
113	الخاتمة العامة
120	قائمة المصادر والمراجع

الصفحة	العنوان	الرقم
21	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1970-1979)	01
21	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-1989)	02
22	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1990-1999)	03
23	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2017)	04
76	تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	05
77	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	06
78	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2017)	07
79	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)	08
81	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)	09
90	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	10
92	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	11
95	تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	12
98	تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	13
101	تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	14
103	تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	15
104	تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	16
106	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	17

الصفحة	العنوان	الرقم
42	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	01
44	الطلب على النقود بدافع المعاملات	02
45	منحنى يوضح الطلب على النقود بدافع الاحتياط	03
46	تمثيل بياني يوضح الطلب على النقود لغرض المضاربة	04
54	المربع السحري لكالدور	05
96	تطور معدل نمو الكتلة النقدية $M_1$ و $M_2$ أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	06
99	تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	07
101	تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	08
103	تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	09
105	تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	10
106	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	11

# المقدمة العامة

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ القديم بالطاقة باعتبارها مادة إستراتيجية وحيوية وعنصر فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم مصادر الطاقة النفط، إذ يعتبر هذا الأخير المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة الاقتصادية والسياسية الدولية وشكل محورا أساسيا في النظام الاقتصادي العالمي وأصبح السلعة الإستراتيجية التي تعتمد عليها كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وبالرغم من هذه الأهمية التي يتميز بها هذا المورد الاستراتيجي فإن لتقلبات أسعاره في الأسواق النفطية العالمية العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على جميع اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة له، حيث تخضع أسعار النفط لتذبذبات وتقلبات قد تكون حادة وهذا نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات المتداخلة والتي تؤثر بشكل أو بآخر في تقلبات الأسعار، ويمثل التقلب السعري للنفط أحد أهم قضايا العصر وهو بمثابة تحدي يواجه مختلف دول العالم حسب موقعها الإستراتيجي والسياسي والاقتصادي، سواء كانت هذه الدول مصدرة للنفط أو مستهلكة له، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تؤثر على السياسات الاقتصادية الكلية للدول حسب درجة اعتماد هذه الدول على هذه المادة الإستراتيجية؛

وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فقد شكل قطاع المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة دورا محوريا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر نظير الإيرادات الكبيرة المتأتية من صادرات المحروقات، حيث تساهم هذه الأخيرة بأكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر، وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة أولى، هذا ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية جراء الانخفاضات والارتفاعات لأسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية؛

### ❖ إشكالية الدراسة

تعتبر السياسة النقدية في الجزائر أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال التأثير بأدواتها المختلفة بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة في تحريك عجلة التنمية، جعل هذه السياسة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط، حيث عرفت السياسة النقدية في الجزائر العديد من المحطات بالموازاة مع تذبذبات أسعار هذه السلعة الإستراتيجية في الأسواق العالمية، فانتهجت السلطة النقدية سياسة انكماشية تارة وتوسعية تارة أخرى، في محاولة منها للتقليل من الانعكاسات الحادة الناجمة عن الصدمات النفطية.

من هذا المنطلق بالذات: ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة النقدية في

### الجزائر؟

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب تقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية؟
- كيف يتم نقل أثر السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف النهائية لها؟



- ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر؟

#### ❖ فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيتين الآتيتين:

- بالنظر لربعية الاقتصاد الجزائري فلتقلبات أسعار النفط أثرا مباشرا على مجاميعه الكلية، حيث انتقلت من الفائض إلى العجز والمعدلات من النمو إلى التراجع وهو ما فرض على السلطات تغييرا بالمقابل في سياستها الاقتصادية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة؛

- يعتبر معدل التضخم أكثر المتغيرات النقدية تأثرا بالتقلبات في أسعار النفط، نتيجة الحد من عمليات الاستيراد لقلّة الموارد المالية وعجز السوق المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية؛

#### ❖ أهمية الدراسة

يكتسي موضوع النفط والسياسة النقدية أهمية بالغة لدى الكثير من الباحثين والدارسين في مجال الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي، التخطيط الإستراتيجي... إلخ، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة البحثية كإضافة في مجال البحث العلمي، وتتجلى أهميتها في:

- الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في توجيه المسار النقدي بما يخدم النشاط الاقتصادي إذ تعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية؛

- الأهمية الخاصة التي يحظى بها النفط في الاقتصاد الجزائري، باعتباره أول مصدر للمداخيل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛

- اعتماد الجزائر على السياسة النقدية كأهم سياسة يعول في تحقيق الاستقرار النقدي، الاقتصادي والمالي؛

- الظروف الاستثنائية التي تواجه السياسة النقدية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار النفط وتداعيات هذه الأزمة على الظروف النقدية والاقتصادية في الجزائر.

#### ❖ أسباب اختيار الموضوع

وقع الاختيار على هذا الموضوع للأسباب التالية:

- اندراج هذا الموضوع ضمن تخصصنا الدقيق؛

- الرغبة في إجراء مثل هذه الدراسات والتي تكتسي أبعاد تنموية مستقبلية؛

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية خاصة في ظل الانخفاض الكبير لأسعار النفط؛

- الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط.

### ❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالنفط والأسواق النفطية، بالإضافة إلى دراسة تطورات أسعار هذا الأخير وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة؛
  - تسليط الضوء على مفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية من خلال التعرف على الجوانب النظرية لها من مفهوم وأهداف وآلية عمل؛
  - إبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛
- دراسة وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة النقدية في الجزائر.

### ❖ مناهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج أهمها:

**المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يعنى بوصف ظاهرة ما وتحليلها إلى مكوناتها الأساسية وعلاقتها بظاهرة أخرى فقد تم جمع ووصف وتنظيم مفاهيم متعلقة بالنفط، السوق النفطية، أسعار النفط، بالإضافة إلى مفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية من تعريف وأدوات وأهداف وآلية عمل، وكذلك في وصف وتحليل الوقائع الاقتصادية المتعلقة بالسوق النفطية العالمية وأسعار النفط.

**منهج دراسة حالة:** وقد تم من خلاله دراسة:

- واقع النفط والسياسة النقدية في الجزائر؛
- أثر تقلبات أسعار النفط على توجهات السياسة النقدية في الجزائر.

### ❖ الدراسات السابقة

✓ دراسة الباحثان وليد العشي وصديقي أحمد سنة 2018، وهي عبارة عن مقال بعنوان "تجربة التيسير الكمي في الجزائر"، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل دور برامج التيسير الكمي كأداة تقليدية في احتواء الأزمات المالية، بالإضافة إلى التعرض لتجربة التيسير الكمي في الاقتصاد الجزائري

وتوصل الباحثان في الأخير بأن الجزائر من الدول النامية القليلة التي طبقت سياسة التيسير الكمي إلى جانب فنزويلا، حيث اعتبرت هذه السياسة بمثابة حل استعجالي استثنائي فرضته الظروف الاقتصادية نتيجة انهيار أسعار المحروقات، كما صعب على الباحثان تحليل وتشخيص أثر هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية لغياب المعطيات الدقيقة، وقد أوصت هذه الدراسة بأن هذه السياسة تحتاج إلى سوق مالي نشط وهو ما تفتقده الجزائر، وبالتالي تكون هناك آثار سلبية أكثر منها ايجابية.

✓ دراسة الباحثان فراج الطيب و بروكي عبد الرحمان سنة 2017 والتي عنونت بـ "دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية ثم السياسة النقدية وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط والسياسة النقدية، الأمر الذي تستهدفه السياسة النقدية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي.

✓ دراسة الباحث بهاء الدين طويل وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016، تحمل عنوان "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر (1990-2010)" وقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة دور كل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة الالمام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المفسرة لها.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تميز السياسة المالية المنتهجة في فترة الدراسة بارتفاع في الإيرادات العامة والنفقات العامة وتسجيل عجز في الموازنة العامة، أما في ما يخص السياسة النقدية فقد توصل الباحث إلى أن هذه السياسة أخذت الطابع التوسعي بفضل تعاضم الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع مقابلاتها، وتوصل الباحث في الأخير من خلال الدراسة القياسية إلى إثبات أن السياسة المالية والنقدية ساهما في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وبلوغ معدله المتوسط 2.66%، وأوصت هذه الدراسة بوجود ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه للنشاط الإنتاجي مع تمويل البنوك للقطاعات المنتجة، بالإضافة إلى وجوب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية .

✓ دراسة الباحثة سمية حاجي وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه تمت مناقشتها سنة 2014، اندرجت بعنوان "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (1990-2014)" حيث كان الهدف من هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر بالإضافة إلى المتغيرات التي تتحكم في ميزان المدفوعات عند تطبيق السياسة النقدية

وقد توصلت الباحثة إلى أن التحكم في السياسة النقدية وأدواتها بشكل فعال يمكن السلطة النقدية من معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وهذا الأخير هو هدف نهائي لهذه السياسة، وتوصل أيضا إلى أن لمعالجة هذا الاختلال يتم استخدام جملة من الأدوات وتتمثل في معدلات الفائدة ومعدل إعادة الخصم بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل استرجاع السيولة، وقد أوصت هذه الدراسة بأنه على بنك الجزائر الاهتمام بتطبيق وتفعيل بعض أدوات السياسة النقدية المباشرة، بغرض تخصيص جزء من الموارد المالية للمشاريع الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الداخلي خاصة القطاعات المنتجة.

✓ دراسة الباحثان لحديمي عبد الحميد محمد بن بوزيان سنة 2012، وهي عبارة عن مقال أدرج بعنوان "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة إيجاد الآثار الناجمة عن العلاقة السببية بين ظاهرتي تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاستقرار النقدي في الجزائر وذلك من خلال بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي.

وقد توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، بالإضافة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، وقد أوصت الدراسة إلى وجوب تنويع إيرادات الصادرات خارج المحروقات وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

✓ دراسة الباحث لونيس إكن والتي كانت سنة 2011، وهي عبارة عن رسالة ماجستير بعنوان "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر لال الفترة (2000-2009)"، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر.

وتوصل الباحث في الأخير إلى أن بنك الجزائر تمكن من التحكم في فائض السيولة بواسطة مجموعة من الأدوات المباشرة والغير مباشرة، بالإضافة إلى قدرته في التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية ومعدلات القروض الموجهة للاقتصاد تقل عن تلك المستهدفة من قبل مجلس النقد والقرض، وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية، بالإضافة إلى تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لكي تحقق أهدافها.

### ❖ هيكل الدراسة

استناداً على الإشكالية المطروحة وما تفرع عنها من أسئلة فرعية، وللإحاطة بالموضوع من جوانب عدة فقد تم وضع المقدمة كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن اختباراً للفرضيات وأهم ما تم التوصل إليه من نتائج وكذا اقتراحات للدراسة، يتوسطهما ثلاثة فصول يتضمن كل فصل منها ثلاثة مباحث.

وقد جاءت هذه الفصول مرتبة ترتيباً منطقياً تناسب والمادة العلمية موضوع الدراسة كالاتي:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية، يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية النفط والصناعة النفطية والمبحث الثاني يتضمن السوق النفطية ومراحل تطور أسعار النفط، أما المبحث الثالث اندرج بعنوان العوامل المؤثرة في أسعار النفط وآثار تقلبات أسعاره على اقتصاديات الدول؛

- **الفصل الثاني:** تعرضنا فيه إلى التأصيل النظري للسياسة النقدية وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية السياسة النقدية وفي المبحث الثاني أهداف السياسة النقدية، أدواتها وقنوات انتقالها، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى البنك المركزي والسياسة النقدية؛

- **الفصل الثالث:** خصص لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017) قسم هو الآخر إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري أما المبحث الثاني تناولنا فيه البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر، وفي المبحث الثالث سلطنا الضوء فيه على واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

#### ❖ صعوبات الدراسة

خلال إعدادنا لهذه الدراسة اعترضتنا العديد من الصعوبات تجلّى أهمها في:

- التضارب الكبير في المعلومات لاسيما الإحصائيات المتعلقة بالنفط وأسعاره وكذا ما تعلق منها بالمؤشرات النقدية والاقتصادية في الجزائر وهذا على مستوى أعلى الهيئات الوطنية منها والدولية.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

## للنفط والأسواق النفطية

## تمهيد

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ القديم، فقد أصبح عنصر أساسي للطاقة ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح مصدر رئيسي لاستخراج العديد من الصناعات وسلعة هامة في السوق العالمية، ونتيجة لتعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده من نواحي عديدة سواء كانت اقتصادية واجتماعية او سياسية وعسكرية، ما جعل الصناعة النفطية تحتل المراتب الأولى من بين الصناعات الأخرى المختلفة، هذه المكانة لم تكن وليدة الصدفة وإنما نظير المادة الحيوية التي تنشط فيها هذه الصناعة، حيث ساهم التوزيع الغير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة له، وتتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار والثبات، حيث تتأثر هذه السوق بجملة من العوامل متعلقة أساسا بالعرض والطلب فينعكس هذا على أسعار النفط في النهاية، حيث عرفت هذه الأخيرة (أسعار النفط) تطورات وتقلبات مختلفة خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فكانت لهذه التقلبات آثار على اقتصاديات الدول سواء كانت هذه الدول منتجة لهذه المادة أو مستهلكة.

ومن هذا المنطلق سيتم استعراض في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية؛
- المبحث الثاني: الأسواق النفطية ومراحل تطور أسعار النفط؛
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأثار تقلبات أسعاره على اقتصاديات الدول.

### المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية

يعتبر النفط من أهم المصادر الرئيسية للطاقة، وسلعة إستراتيجية دولية تحظى باهتمام جميع الدول لما له من أهمية في جميع المجالات، حيث شهد هذا الأخير تطورات كبيرة في شتى استعمالاته واختلقت مكانته من مرحلة تاريخية إلى أخرى، إلا انه أصبح عنصر استراتيجي في العصور الحديثة، إذ أصبح النفط المادة الأولية والرئيسية التي تدخل في تركيب معظم المواد والسلع، وبالتالي فقد أصبحت تخصص أموال طائلة لاستخراج هذه المادة الحيوية بصفة خاصة وكذا الصناعات النفطية بصفة عامة، ومن خلال هذا فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

**المطلب الأول: ماهية النفط؛**

**المطلب الثاني: أهمية النفط؛**

**المطلب الثالث: الصناعة النفطية.**

**المطلب الأول: ماهية النفط**

يعتبر النفط مادة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني والدولي، حيث اختلفت مكانته ودوره من حقبة تاريخية إلى أخرى، وتنفرد هذه السلعة بخصائص تميزها عن باقي السلع الأخرى، لذا سوف يتم تحديد مفهوم النفط ونشأته وكذلك النظريات المفسرة لأصله مع محاولة معرفة الخصائص التي تتميز بها هذه المادة الحيوية.

**الفرع الأول: تعريف النفط**

البتروال والنفط هما كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث لفظ "البتروال" "petroleum" كلمة من أصل لاتيني، تتكون من مقطعين هما "petr" وتعني الصخر والثانية "oleum" وتعني الزيت، وبذلك يعني لفظ النفط أو البتروال زيت الصخر<sup>(1)</sup>، ويطلق عليه اسم دارج "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية<sup>(2)</sup>.

والنفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومادة مركبة لان مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث كل جزيء يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وهي الطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد، والنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحد أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> خالد أمين عبد الله، (2014): محاسبة النفط، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص13.

<sup>(2)</sup> سعيد خليفة الحموي، (2016): أساسيات إنتاج الطاقة (البتروال، الكهرباء، الغاز)، (الطبعة الأولى)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص93.

<sup>(3)</sup> محمد احمد الدوري، (1983): محاضرات في الاقتصاد البتروالي، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص8.



## الفرع الثاني: نشأة النفط

عرف قدماء المصريين النفط منذ القديم واستخدموه كمواد للتحنيط، كما استخدمه البابليون الآشوريون كمواد صالحة لبناء المنازل، وقدس الإيرانيون (الفارسيون) النار المشتعلة على مسطحاته، كما استعمله الهنود الحمر والروس وأهل لورما وسكان الشرق الأوسط في علاج المرضى، ولم يعرف استخدام النفط في أغراض الإضاءة إلا مع بداية القرن الأول الميلادي، وذلك عندما ارتفعت أسعار زيت الحوت (بوصفه المادة التي كانت تستخدم في الإضاءة حين ذاك)، فبدأ الإنسان يفكر في بديل له، فكان النفط هو البديل<sup>(1)</sup>؛

تم حفر أول بئر للنفط في الصين في القرن الرابع الميلادي، أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح، وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة...<sup>(2)</sup>؛

ويبدأ التاريخ الحديث للنفط عام 1853 باكتشاف عملية تقطير النفط فقد تم تقطيره والحصول على الكيروسين، وذلك بمعرفة من العالم البولندي "إجناسي لوكاسفير"، وكان أول منجم نفط صخري يتم إنشاؤه في بوريكار في جنوب بولندا، كما تم بناء أول معمل تكرير في يولازوفاز جنوب بولندا، لتنتشر هذه الاكتشافات سريعاً في العالم<sup>(3)</sup>؛

وفي عام 1859 بدأت الصناعة النفطية الأمريكية باكتشاف "إيدوين راك" للزيت بالقرب من تيتوسفيل بنسلفانيا، وكان نمو هذه الصناعة بطيء نوع ما<sup>(4)</sup>، وتتابع أعمال الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة إلى أن وصلت جملة الآبار المحفورة فيها حوالي 84 بئر سنة 1860<sup>(5)</sup>؛

بالإضافة إلى ما تم ذكره فانه بحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفط كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيران وفنزويلا، المكسيك، وتم تطويرهم لاستخدامهم صناعياً<sup>(6)</sup>؛

وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف في العراق عام 1909، ثم توالى الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت، والسعودية سنة 1938 وقطر سنة 1940 والإمارات العربية المتحدة سنة 1953 والجزائر سنة 1956 وليبيا سنة 1958 وغيرها من الأقطار العربية الأخرى<sup>(7)</sup>.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، (2015): اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص21.

(2) هاني عمارة، (2012): الطاقة وعصر القوة، (الطبعة الأولى)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص137.

(3) مهدي احمد رشيد، (2015): جغرافيا النفط، (الطبعة الأولى)، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ص7.

(4) سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص91.

(5) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص22.

(6) سعيد خليفة الحموي، مرجع سبق ذكره، ص92.

(7) محمود عبد الفضيل، (1999): النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، (الطبعة الأولى)، عالم المعرفة، الكويت، ص132.

### الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل النفط

هناك نظريتين رئيسيتين تفسران أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة وهما كما يلي:

#### أولاً: النظرية اللاعضوية لنشأة النفط

تعد النظرية اللاعضوية من أول وأقدم النظريات المفسرة لأصل تكون النفط، فتجمع هذه النظرية على أن مادة النفط تكونت نتيجة تفاعلات باطنية جوفية لعناصر كيميائية مع بخار الماء، كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكبريت مثلاً أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأستيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة، ويحدد أماكن تواجد النفط وفق هذه النظرية في المكامن النفطية من الصخور البركانية لأنها تحتاج إلى حرارة مرتفعة لتكوينها ويترتب عن ذلك النفط الناتج عن تفاعلها مع بخار الماء، وهذا يعد من المستحيل تواجده في ظل الصخور الرسوبية بحكم الظروف الجيولوجية والفيزيوغرافية المسؤولة عن تكونها، ويستدل أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلاً على صحتها، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم أن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلاً وإنما مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: النظرية العضوية لنشأة النفط

تقوم النظرية العضوية لنشأة النفط على أساس أن هناك مصدراً أساسياً يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن النفط تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات والحيوانات (التي تحللت في عصور قديمة وسحيقة) المكونة من الكربون والإيدروجين وأن النفط يحتوي على البورفيرين والنتروجين اللذان يوجدان في المواد العضوية، ومن المعتقد وفقاً لنظرية النشأة العضوية للنفط فإن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جداً، توافرت خلال ملايين السنين، وتمثل هذه الظروف في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على مواد عضوية، وأن تكون هذه النباتات والحيوانات قد تعرضت لتحلل مع الصخور الرسوبية تحت ظروف ضغط وحرارة عالية<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الرابع: خصائص النفط

يختلف النفط من مكان لآخر سواء من ناحية المظهر أو اللزوجة، مما يجعله يتميز بخصائص متنوعة والتي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر منها ما يلي<sup>(3)</sup>:

أولاً: **درجة الكثافة النوعية:** وتعني نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح ما بين 1 و60 درجة، فكما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجوته أعلى، ومن المنطلق هذا المقياس نميز ثلاثة أنواع للنفط:

<sup>(1)</sup> احمد مدحت إسلام، (1996): الطاقة ومصادرها المختلفة، (الطبعة الثانية)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، ص ص62، 63.

<sup>(2)</sup> إبراهيم طه عبد الوهاب، (2006): محاسبة البترول وفقاً للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة العالمية، (الطبعة الأولى)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص 23.

<sup>(3)</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص9-15.

- النفط الخفيف وهو أجود أنواع النفط درجة كثافته النوعية تفوق 35 درجة؛
- النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و35 درجة؛
- النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

ثانيا: نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن تواجد عنصر

الكبريت في النفط يتطلب القيام بعمليات عزلها عن النفط الخام وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج النفطي؛

ثالثا: نقطة الانسكاب: هو مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية الخام كمادة سائلة، وبالتالي تدل على مقدار درجة اللزوجة وهي أقل درجة حرارة ينسكب بها النفط، وترتبط أساسا بالمواد الشمعية المتواجدة في النفط الخام، فكلما ازدادت نسبة الشمع يؤدي إلى زيادة اللزوجة وبالتالي ارتفاع نقطة الانسكاب، وبالتالي يستلزم زيادة درجة الحرارة التي تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية وانخفاض جودة النفط؛

رابعا: نسبة الشوائب الأخرى (ماء وأملاح): هناك علاقة عكسية بين جودة النفط وتواجد نسبة الشوائب فيه، فكلما ارتفعت نسبة الشوائب ارتفعت معها تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض جودة النفط؛

خامسا: وحدة قياس النفط: يتم قياس النفط استنادا إلى معيار الحجم أو الوزن كما يلي:

1. حسب الحجم: ويعتمد هذا المعيار على وحدة القياس الأمريكية "البرسيل" وهي الوحدة الأكثر استعمالا والأكثر شيوعا، حيث يعادل البرميل 159 لتر؛

2. حسب الوزن: ويعتمد هذا المعيار على وحدة "الطن" كوحدة قياسية نظرا لضخامة الصناعات النفطية.

### المطلب الثاني: أهمية النفط

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتباره سلعة إستراتيجية في المجتمع الصناعي الحديث، وبالتالي برزت أهميته في كافة المجالات سواء كانت اقتصادية واجتماعية أو سياسية وعسكرية، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على أهمية النفط في هذه المجالات.

### الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط

يحتل النفط مكانة مهمة على الصعيد الاقتصادي ما جعله سلعة إستراتيجية وتتجلى هذه الأهمية في:

أولا: النفط كمورد رئيسي للطاقة: وتعتبر الطاقة النفطية المصدر الأساسي للطاقة في العالم محتلة بذلك حصة الأسد، كونها الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة، وهذا ناتج عن التزايد الرهيب لاستهلاك الطاقة بمختلف مصادرها ومواردها، مما زاد من حمى الطلب العالمي على الذهب الأسود، ويستخدم النفط بشكل واسع في توليد الكهرباء ويمتاز عن غيره من مصادر الطاقة بأنه أرخص سعرا وأسهل استعمالا وقل تلويثا للبيئة<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> أميرة إدريس، (2016): تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان، الجزائر، ص91.

ثانياً: النفط كمادة أولية في الصناعة: يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات وبدونه ستوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد الدولي<sup>(1)</sup>، لهذا يمكن القول بان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون نفط، فالنفط يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات، وبالتالي موصلة عملية الإنتاج، فضلاً على أن الصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطاً صناعياً واسعاً، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، وبهذا أصبح القطاع النفطي هو أساس قيام واستمرار وتطوير القطاع الصناعي، "وبما أن قطاع النفط يشكل القطاع المتقدم والمتطور فمن الطبيعي أن تعطي الصناعات المتممة له الأهمية القصوى من مده باللوازم وقطع الغيار ومختلف حاجاته الهندسية والاستفادة في المقابل من منتجاته كمواد أولية في صناعات أخرى"<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: النفط مصدر للثروة: وهذا يشمل الجهتين المنتجة والمستهلكة، فإن حاولنا قراءة الموازين التجارية للدول المنتجة فإننا سنجد أنه يمثل أكثر من 80% منها، كما أن ميزانيتها العامة تعتمد على ما يقارب 50% كإيرادات عامة ناتجة عن الجباية البترولية، ومن ناحية معدلات النمو فإن، مدى مساهمة النفط فيها تفوق 25%، وبالتالي يمكن القول انه يعد مصدر ثروة وينبوع تندفق من خلاله العملات الصعبة للدول المنتجة، بينما في الضفة المقابلة والمتمثلة في الدول المستهلكة فهي الأخرى تجني ملايين من هذا الذهب الأسود الذي تقوم باستيراده كمادة خام وتحويله إلى ما يفوق 80 ألف سلعة تجارية دولية لها قيمة عالية ضخمة، والتي تبيعها في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية<sup>(3)</sup>.

رابعاً: النفط مصدر أساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية: يتم الاعتماد بشكل يكاد يكون كلياً على عوائد النفط خاصة في الدول العربية النفطية، أين ترتفع نسب الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي إيرادات خطط التنمية الاقتصادية، وهو يبين المدى الكبير الذي يتم فيه الاعتماد على هذه العوائد في إقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة، وبدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية وتغلق الكثير من المصانع أبوابها<sup>(4)</sup>.

خامساً: النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لنسبتها العالية من مجموع السلع المتبادلة دولياً، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها<sup>(5)</sup>.

(1) حافظ برجاس، (2000): الصراع الدولي على النفط العربي، (الطبعة الأولى)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، ص74.

(2) وحيد خير الدين، (2013): أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-،

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص70.

(3) أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص92.

(4) حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص73.

(5) قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، (بدون طبعة)، الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، ص18.

سادسا: دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته وتوجد ثلاث بورصات كبرى في العالم هي سوق نيويورك للتبادل (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، ومعظم المتعاملين فيها من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

ويمكن إبراز أهمية النفط في الحياة الاجتماعية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

**أولا: دور المنتجات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المنتجات النفطية دورا كبيرا في حياة الإنسان المعاصر مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة... وغيرها، حيث تتنوع استعمالاتها وعن غير الممكن الاستغناء عنها؛

**ثانيا: دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** على الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال، إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات؛

**ثالثا: دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:** تلعب الشركات دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي؛

**رابعا: النفط وقطاع المواصلات:** النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فجميع وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> بوجعة قويدري فويشيج، (2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص 56، 57.

<sup>(2)</sup> عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، (2017): تفعيل ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لمواجهة الأزمة النفطية في الجزائر دراسة تطبيقية نموذج التنويع "هريشمان هرفندل"، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و 15 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 4.

<sup>(3)</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 70.

### الفرع الثالث: الأهمية السياسية والعسكرية للنفط

يحتل النفط أهمية بالغة على الصعيد السياسي والعسكري وتظهر هذه الأهمية في ما يلي:

**أولاً: الأهمية السياسية للنفط:** إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوّره على الإطلاق، فالنفط أصبح مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية، كما أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكماً في النفط من الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية<sup>(1)</sup>، حيث وبهذا الصدد يقول الدكتور "محمد الرميحي" في كتابه النفط والعلاقات الدولية: "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر ما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتأثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع مع العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره، هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة"<sup>(2)</sup>.

إن النفط والسياسة متغيران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فكل متغير يتحكم في المتغير الآخر، فالسياسة تؤثر في النفط والنفط يؤثر في السياسة، حيث أصبح النفط ملازماً لكل العلاقات الدولية.

**ثانياً: الأهمية العسكرية للنفط:** إن النفط يعتبر محرك آلات المصانع الحربية، والتي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة، فعند نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماماً بالغاً لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجه<sup>(3)</sup>.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى سعت القوى الصناعية والعسكرية العظمى في العالم إلى السيطرة على الثروة النفطية لتتفوق على منافسيها في الميدان الجيوسياسي والاقتصادي، ولهذا أعطت كل من فرنسا وبريطانيا أهمية قصوى لعملية التحكم في الموارد النفطية في الخليج العربي وشمال إفريقيا.

وخلال الحرب العالمية الثانية فتحت الولايات المتحدة الأمريكية آبارها البترولية لتمويل معاركها ومعارك حلفائها ووضعت خططاً وبرامج تركز على تكثيف عملية المرور إلى نفط الشرق الأوسط وهذا كله لكسب رهان الحرب<sup>(4)</sup>.

(1) حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص70.

(2) محمد الرميحي، (1982): النفط والعلاقات الدولية-وجهة نظر عربية-، (بدون طبعة)، عالم المعرفة، الكويت، ص246.

(3) حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص99.

(4) وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص76.

### المطلب الثالث: الصناعة النفطية

يطرأ على النفط الخام مجموعة من العمليات والتحويلات الصناعية قبل تحويله إلى المشتقات المختلفة، يطلق على هذه العملية اسم الصناعة النفطية، هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص وتمر بالعديد من المراحل، ابتداء من مرحلة البحث عن هذه المادة الإستراتيجية وانتهاء بتسويقها وبيعها.

#### الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية على أنها: "مجموعة النشاطات الاقتصادية والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما، أو تحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهرة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"<sup>(1)</sup>.

ويوجد صنفين من الصناعة النفطية أحدهما يتمثل في الصناعة الاستخراجية والآخر يتمثل في الصناعة التحويلية، بالنسبة للصناعة الاستخراجية تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها وإجراء ما يستلزم هذا التسويق من تركيز أو تقنية أو تعبئة، أما الصناعة التحويلية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية، لذلك فإن الصناعة النفطية مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فهي صناعة تجمع بين النشاط الاستخراجي والنشاط التحويلي في آن واحد<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

تتميز الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والتي تجعلها تتميز عن بقية الأنشطة الاقتصادية والصناعية الأخرى، ومن أبرز هذه الخصائص هي<sup>(3)</sup>:

- الصناعة النفطية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة؛
- أن نسبة راس المال الثابت في الصناعة النفطية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة راس المال المتغير؛
- الصناعة النفطية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنيا وتكنولوجيا؛
- النشاط الصناعي النفطي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفتيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم؛
- أن العرض والطلب على السلعة النفطية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير؛
- أن الصناعة النفطية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع

<sup>(1)</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 6.

<sup>(3)</sup> عبد الحميد الخديمي، (2011): أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 10، 11.

عام من شركات الوطنية للدولة أو خاص في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط؛

- يتميز النشاط الصناعي النفطي باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحل الأولى من البحث والتنقيب؛
- تعتبر المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة النفطية، مادة غير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية معلومة ومحددة<sup>(1)</sup>؛
- تعد الصناعة النفطية من الصناعات التي تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية، ومن أمثلة تلك العوامل: أسعار السوق المتقلبة، منح مزايا وحوافز ضريبية للشركات النفطية لتشجيعها على الاستثمار بكميات أكبر، تغير التكاليف والتقنيات المستعملة في الصناعة النفطية<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

تمر الصناعة النفطية كغيرها من النشاطات الاقتصادية بعدة مراحل، فهناك خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكتملة يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة، وتتمثل هذه المراحل في:

**أولاً: مرحلة البحث والتنقيب:** رغم التطور الهائل في مجال البحث والتنقيب إلا أن الحفر يعتبر الوسيلة الوحيدة المؤكدة والمضمونة لمعرفة والتأكد من وجود النفط، ومن أهم الطرق المتبعة في حفر الآبار هي: الحفر بالدق وطريقة الحفر الدوراني والحفر التروبييني، وتتسم هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي بعنصر المغامرة والمخاطرة، حيث تستخدم رؤوس أموال ضخمة تتغير حسب المنطقة أو البلد<sup>(3)</sup>.

حيث تبدأ هذه المرحلة بعمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي المعقد للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية، من أجل تحديد المنطقة التي تجري بها نشاطات البحث، حيث يبدأ الجيولوجي في البداية عن البحث عن التجمعات النفطية وذلك بدراسة طبيعية الصخور وسطح الأرض، ويسجل المناطق المحتمل اعتبارها منابع للنفط، وبعدها يسجل أوضاع الطبقات الصخرية ويقوم بعدها خبير الحفريات بفحصها لتحديد عمرها النسبي من خلال ما تحتويه من آثار حيوانية ونباتية قديمة، وهكذا يستطيع جيولوجي التنقيب أن يقرروا موقع الحفر إلى أي حد تتم عملية الحفر، ثم يأتي دور الدراسات الجيوفيزيائية للصخور الموجودة تحت القشرة الأرضية وبيان طبيعتها، لتبدأ عملية الحفر بأحد الطرق المذكورة سابقاً من أجل الوصول إلى النفط<sup>(4)</sup>.

**ثانياً: مرحلة الاستخراج والإنتاج:** وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض، ليكون جاهزاً أو صالحاً للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، في داخل المنطقة

(1) محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص8.

(2) حسين يوسف القاضي، سمير الريشاني، (2010): محاسبة البترول، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص44.

(3) سفيان عمري، (2018): أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000-2015، (الطبعة الأولى)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص25.

(4) خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.



أو البلد أو خارجه، وتتضمن هذه المرحلة النشاطات المتعلقة بتهيئة وصلاحيات المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية، كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنايب نقل وتقنية، وصهاريح<sup>(1)</sup>.

**ثالثا: مرحلة النقل النفطي:** وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كالأنابيب والشاحنات أو البحرية السفن العملاقة)، وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي<sup>(2)</sup>.

**رابعا: مرحلة التكرير أو التصفية:** لا يمكن استعمال النفط المستخرج بالحالة التي هو موجود عليها في باطن الأرض بل يجب تكريره من اجل الحصول على المشتقات البترولية المختلفة، التي تستعمل في الإنتاج ويقصد بالتكرير إعادة ترتيب الجزيئات المكونة من الهيدروجين والكربون بهدف تكوين مجموعات مختلفة عن التي هي موجودة في الزيت الخام، وهذا عن طريق تسخين الزيت بطرق متعددة حيث عند تسخين الزيت في جهاز التقطير أو التكرير ينتج بخار يدخل هذا الأخير في أبراج التقطير، وتتكون هذه الأبراج من ثقب تمر من خلالها الأبخرة، وفي هذه الأبراج يوجد صواني مرتبة واحدة فوق الأخرى تمر عبرها الأبخرة، وعندئذ تتكشف المجموعات ذات درجات الغليان العالية وتتحول إلى سوائل تتجمع على الصواني السفلى، ويتم سحبها على أنها احد المنتجات أو المشتقات، أما الأبخرة ذات درجات الغليان المنخفضة فترتفع إلى الأعلى، وبالتالي تتكشف وتستقر على الصواني العالية وتعتبر كذلك على أحد المنتجات، أما فيما يخص الأبخرة المتجمعة عند قمة البرج فهي أبخرة البنزين وتؤخذ هذه الأخيرة إلى مكثف خاص لتحويلها إلى بنزين سائل عادي، ويتم ترتيب هذه المشتقات من أعلى البرج إلى أسفله كالتالي: البنزين، الكيروسين(الغاز)، زيوت التشحيم، الديزل، الشموع، المازوت الثقيل، الإسفلت<sup>(3)</sup>.

**خامسا: مرحلة التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى التسويق والتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة، وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، تكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وتتوفر كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع<sup>(4)</sup>.

(1) محمد دينوري سالمي، فاطمة علاق، (2018): دور الصناعات البترولية في التنمية وتحدياتها، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، (العدد 6)، ص402.

(2) المرجع نفسه، ص402.

(3) سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص27.

(4) محمد دينوري سالمي، فاطمة علاق، مرجع سبق ذكره، ص403.

سادسا: مرحلة التصنيع البتروكيماوي: بعد القيام بعملية التكرير أو التصفية (المرحلة الأولى لهذه الصناعة) وانطلاقا من عملة التكسير نحصل على المواد الأساسية هي: الاثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، ويمكن من كل مادة من هذه المواد صنع عدد لا متناه من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستعمل كمبرك أساسي لإنتاج مثلا: المواد البلاستيكية، الأسمدة، المبيدات، المنظفات وغيرها من المواد<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: الأسواق النفطية ومراحل تطور أسعار النفط

تحتل السوق النفطية على قدر كبير من الاهتمام، وتحتل تطوراتها بمتابعة مستمرة لها كون السلع المتبادلة في هذه السوق لها دور حيوي في الاقتصاد العالمي، حيث تتسم السوق النفطية العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع، ما أجبر الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة التكتل ضمن كارتل معين يؤثر في هذه السوق بما يخدم مصالح الدول المتحالفة سواء كانت منتجة أو مستهلكة، ونظير هذا شهدت أسعار النفط تقلبات حادة عبر فترات زمنية مختلفة، وبالتالي إن إدراك وتحديد أهم العوامل المؤثرة في السوق العالمي للنفط يتطلب وصف شامل ودقيق عن هذا السوق من خلال دراسة ماهية السوق بالإضافة إلى تحديد المتعاملين فيها وكذلك الميكانيزمات المتبعة في تسعير النفط، وهو ما تم تناوله من خلال هذا المبحث الذي تمت تجزئته إلى:

#### المطلب الأول: ماهية سوق النفط والأطراف المتدخلة فيها؛

#### المطلب الثاني: مفهوم وأنواع سعر النفط؛

#### المطلب الثالث: مراحل تطور أسعار النفط الخام.

### المطلب الأول: ماهية السوق النفطية والأطراف المتدخلة فيها

تنشأ في الأسواق مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، لذلك من الضروري التفصيل في السوق النفطية وخصائصها التي تميزها عن الأسواق الأخرى وكذا أنواعها والأطراف المتدخلة فيها.

#### الفرع الأول: ماهية السوق النفطية

نظرا للمكانة التي تحتلها السوق النفطية على المستوى الدولي، سنستعرض في هذا الفرع تعريف السوق النفطية وأهم خصائصها بالإضافة إلى أنواعها.

#### أولا: تعريف السوق النفطية

إن السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلع النفطية في سعر وزمن معلومين أو هو مكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة،<sup>(2)</sup> وهي سوق شبه

<sup>(1)</sup> سفيان عمراي، مرجع سبق ذكره، ص28.

<sup>(2)</sup> نبيل بوفليح، (2011): دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص22.

احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى، حيث تستحوذ هذه الأسواق على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

1. ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها بنحو 85% عن صادرات العالم النفطية؛
2. عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل إن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت، ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول لكل المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة؛
3. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة؛
4. الاتجاه نحو التكامل الراسي والتكامل: حيث أن منتجي القلعة يتحكمون في إنتاج النفط، نقله، تكريره وتسويقه، فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الراسي من بداية استخراج النفط الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة، وتدلل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل<sup>(3)</sup>.

### ثالثا: أنواع السوق النفطية

تتفرع السوق النفطية إلى أسواق تختلف في مبادئها وطريقة عملها ويمكن توضيح هذه الأنواع وما تستند إليه فيما يلي:

1. السوق الفورية (Markt Spot): كما تعرف أيضا بالسوق النقدية أو السوق الفعلية باعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية، وهي السوق التي تباع وتشترى فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري، ويختلف السوق الفوري النفطي عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ضياء مجيد الموسوي، (2005): ثورة أسعار النفط، (الطبعة الأولى)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 29.

<sup>(2)</sup> عبد الحميد الخديجي، مرجع سبق ذكره، ص 52، 53.

<sup>(3)</sup> Mana Said Otaib, (1978): l'opep et l'industrie pétrolière, édition croom helm, Londres, pp 21,22.

<sup>(4)</sup> أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 124.

وعليه فالسوق الفوري أو السوق النقدي يمثل سوق لحظي أو سوق مكاني، أي هو السوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين، هذا السوق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة.

**2. السوق المستقبلية (Markt Future):** ظهرت المضاربة في النفط منذ منتصف الثمانينات في ما يعرف بالأسواق المستقبلية، وهي أسواق عرفها العالم من القديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل التحوط (hedging) هذه مخاطر تغير الأسعار في المستقبل، إذ تؤمن احتياجاته المستقبلية عن السلع بسعر يتفق عليه قبل حلول مواعيد استلامها بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسلمها عند إبرام العقد، وكذلك تحقق تلك الأسواق تحوطاً مماثلاً للبائع بالنسبة لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر البيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلاً عند تسليم السلعة<sup>(1)</sup>، غير أن العقود المبرمة في هذه السوق التي يتم تحويلها إلى مبادلات فعلية هو قليل جداً، لا تفوق نسبتها عن 1%، فالسوق المستقبلي أو الآجل ينسب دائماً إلى السوق المالي أين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للتحوط من تقلبات أسعار النفط<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية

تتحدد الأطراف المتدخلة في السوق النفطية والتي يمكن تقسيمها أو حصرها في مجموعتين أساسيتين كالآتي:

أولاً: من ناحية الدول المنتجة: وتتمثل في<sup>(3)</sup>:

**1- منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك (OPEC):** تم إنشاء منظمة الأوبك في بغداد في سبتمبر 1960 في اجتماع حضره مندوبون من خمس دول وهي: السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا، لغرض تجميع وتنسيق مواقفها تجاه الشركات النفطية الغربية التي كانت تسيطر على عمليات الإنتاج في تلك الدول، لم يتوقع مؤسسوها أن يكون لها ذلك الدور الذي تبوأته بعد عقد من إنشائها في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية، وقد انضم إلى المنظمة كل من: قطر سنة 1961، ليبيا واندونيسيا سنة 1962، الإمارات العربية المتحدة سنة 1967، الجزائر سنة 1969 ونيجيريا 1971، الأكوادور 1973، الغابون 1975، ثم انسحبت الأخيرتين في جانفي 1993 وجانفي 1995 على الترتيب، وأنغولا عام 2007.

<sup>(1)</sup> حسين عبد الله، (2006): مستقبل النفط العربي، (الطبعة الثانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 125.

<sup>(2)</sup> أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>(3)</sup> وهيبية زمال، (2018): أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، ص 31-34.

وتتمثل أهداف المنظمة فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحقيق أحسن الوسائل للمحافظة على مصالحها فرادى ومجموعة؛

- إيجاد الظروف والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والتدابير لغرض إنهاء التذبذبات الضارة وغير الضرورية؛

- تعطي العناية الكاملة دائماً لمصالح الدول المنتجة، ولضمان دخل ثابت لتلك الدول، كما يراعى إمداد اقتصادي ومنتظم للدول المستهلكة، وكذلك عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط.

**2- الدول المنتجة خارج أوبك:** وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للنفط وتضم دول مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك، وكانت تعرف دولها سابقاً بـ (NONOPEC)، وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة، بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988، دفع ببعض الدول المصدرة خارج أوبك إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج أوبك، خاصة وأن أوبك تمر بمرحلة خطيرة من عدم التوافق بين أعضائها، هذه المتغيرات دفعت مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع، وحضر هذا الاجتماع ( مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنغولا والنرويج)، ثم توالى الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي (روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج)، وفي عام 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة ألبرتا الكندية، وكانت أهم أهداف دول المنظمة هي:

- التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبك؛

- تحقيق مستوى مناسب من الأسعار؛

- تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد توالى اجتماعاتها ومشاورتها فيما بين أعضائها ومع دول أوبك، وكانت اجتماعات المنظمة تعقد في لندن أو في الدول الأعضاء، إلا أن دول (النرويج وعمان وروسيا الاتحادية والمكسيك) هي الأكثر تفاعلاً مع دول أوبك في سياستها الإنتاجية.

**3- الشركات العالمية للنفط:** تنفرد الصناعة النفطية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، مع العلم أنه يوجد في الوقت الحالي شركات تمتلك قدرات معتبرة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام وهي<sup>(2)</sup>:

<sup>(1)</sup> ماجد عبد الله المنيف، (2008): منظمة الدول المصدرة للبترو ( أوبك) -نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها-، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، بيروت، (العدد41)، صص80، 81.

<sup>(2)</sup> عماد الدين محمد المزيني، (2013): العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، (العدد1)، المجلد15، ص335.

أ- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع): لقد سيطرت الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية، حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياساتها السعرية، فيما بينها وكذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة مع السوق العالمي للنفط إلا وهو وجود الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الشركات العملاقة السبع هي التي كانت الرائد في اكتشاف وصناعة النفط وهي: "إكسون (ايسو سابقاً)، شوفون، موبيل، تكساسو، غولف، شيل، وبريتش بتروليوم"، خمسة الأولى أمريكية والسادسة هولندية والسابعة بريطانية؛

ب- الشركات العالمية الكبرى الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط "أكتيتين"، وكذلك شركة "فيليبس بتروليوم" وشركة "اوكسيدنتال"، وهذه الشركات مؤثرة في السوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع؛

ج- شركات بتروولية وطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على النفط العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

ثانياً: من ناحية الدول المستهلكة

### 1. الوكالة الدولية للطاقة («IEA» The International Energy Agency)

تم إنشاؤها في فبراير 1974 من قبل الدول المتقدمة العضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، مع العلم أن إنشاء الوكالة جاء كرد فعل عن قبل الدول الصناعية نتيجة الصدمة النفطية خلال 1974 وتضاعف الأسعار أربع مرات عما كانت عليه قبل الصدمة، بالإضافة إلى تحول القوى لصالح المصدرين للنفط بعد أن كانت في يد القوى المستهلكة، حيث فقدت الشركات العالمية الكبرى مع حلول منتصف السبعينات عن القرن العشرين ملكيتها لمنابع النفط في المنطقة العربية وفي معظم بلدان أوبك بعد أن ظلت تسيطر عليها لعقود طويلة من الزمن<sup>(1)</sup>، وتتمثل أهدافها الرئيسية في<sup>(2)</sup>:

- إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى على استنزاف النفط؛
- تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالمياً عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء والصناعات والمنظمات الدولية؛
- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي؛

(1) نبيل بوفليخ، مرجع سبق ذكره، ص30.

(2) كريستان بيسون، (2011): ادخار الموارد، ترجمة مظهر بايرلي، (الطبعة الأولى)، المنظمة العربية للترجمة سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة، لبنان، ص5.

- تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة.

### المطلب الثاني: تعريف وأنواع سعر النفط

لقد استخدمت منذ بداية التجارة الدولية للنفط أسعار عديدة تم استخدامها عن طرف الشركات والدول النفطية في الأسواق النفطية العالمية، بحيث كل سعر من هذه الأسعار يشير إلى دلالة معينة وواضحة بين المتعاملين في هذه السوق أو حتى عند الأطراف الخارجية من هذه السوق، وفيما يلي عرض عن مفهوم وأنواع هذه الأسعار.

#### الفرع الأول: تعريف سعر النفط

يمكن تعريف سعر النفط بأنه: قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا القوى الفاعلة في السوق<sup>(1)</sup>.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص، ومعنى ذلك انه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات، ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: أنواع سعر النفط

في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود مع التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع عن الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف سنتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا.

**أولاً: السعر المعلن (POSTED PRICE):** هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا عن طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، لقد ظهرت هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من شركة "ستاندرد أويل"، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون اشتراك مستخدميه في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا السعر إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية، وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة

<sup>(1)</sup> محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص194.

<sup>(2)</sup> Jeon Masseron, (1975): *l'economie des hydrocarbures*, édition techniq 2<sup>em</sup> édition mise à jour, France, p43, disponible sur le lien . [https:// portal. Ebooks-club.com](https://portal.Ebooks-club.com), consulter le 28-03-2019.

النفط كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة<sup>(1)</sup>.

ثانياً: **السعر المتحقق (REALIZED -ACTUAL-PRICE)**: السعر المتحقق هو السعر الفعلي في السوق الآنية للنفط يؤثر في تحديد مستوياته عوامل كثيرة أهمها، الاستهلاك وطبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علماً بأن هذه الأسعار هي دائماً أقل من الأسعار المعلنة<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: **سعر الإشارة أو المعمول عليه (REFERENCE PRICE)**: يمكن أن ينظر إليه في اتجاهين هما<sup>(3)</sup>:

1 . سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرتين، ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدول المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا سنة 1965؛

2 . يعني أيضاً متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة الكثافة عن نقطة الإشارة، ونفوط الإشارة عديدة منها النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك، نفط غرب تكساس و نفط برنت و نفط بحر الشمال.

رابعاً: **سعر الكلفة الضريبية (TAX COST PRICE)**: يتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية، يعني الكلفة التي تتحملها هذه الشركات النفطية يساوي أو يعادل كلفة إنتاج النفط زائد عائد الحكومة (الضريبة الحكومية)، كما يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وبنفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك، فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بالخسارة، أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر النفط الخام في السوق النفطية<sup>(4)</sup>.

خامساً: **السعر الفوري أو الآني (SPOT PRICE)**: يقصد به ثمن البرميل النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام، حيث برميل النفط يساوي 159 لتراً، و42 غالون أمريكي أو 35 غالون بريطاني، بدأ السعر الفوري بالظهور والنشاط بعد أن أخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة

<sup>(1)</sup> محمد أزهر السماك، زكريا، عبد الحميد باشا، (1980): دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، (الطبعة الأولى)، جامعة الموصل، العراق، ص224.

<sup>(2)</sup> نواف الرومي، (2000): منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، (الطبعة الأولى)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص20.

<sup>(3)</sup> أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص91.

<sup>(4)</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص199.



النفط الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم، السعر الفوري أو الآني ليس ثابتا أو مستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: مراحل تطور أسعار النفط

لقد عرفت أسعار النفط العديد من التطورات والعديد من الأزمات منذ اكتشاف النفط وإنشاء سوق لتبادل هذه السلعة إلى غاية الآن، لكن التقلبات الحادة في أسعار هذه المادة الحيوية كانت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين لما تعاضم دور النفط وأصبح المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول.

### الفرع الأول: مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط

تمتد هذه المرحلة من سنة 1850 (سنة اكتشاف النفط) إلى غاية 1970، أهم ما ميزها سيطرة عدد ضئيل من الشركات الكبرى على صناعة النفط بمختلف مراحلها، كما أن أسعار النفط كان يتم تحديدها وفقا لمصالح هذه الشركات والدول المنتمية إليها، بالإضافة إلى ذلك فإن أهم ما ميز هذه المرحلة هو التوافق الحاصل بين هذه الشركات من خلال عقد أول اتفاق احتكاري بين هذه الشركات سمي باتفاق "أكناكري" سنة 1928 يهدف أساسا إلى<sup>(2)</sup>:

- تحديد الأسس العامة الحاكمة لحصص هذه الشركات في السوق العالمي للنفط ماعدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية؛

- الاتفاق على المبادئ العامة لعملية تسعير النفط في السوق العالمي وتحديد نسب الاختلافات السعرية بين هذه الشركات، للتقليل من حدوث منافسات سعرية بين هذه الشركات؛

- تقوية أوصال التعاون بين هذه الشركات إلى أكبر قدر يمكن معه تحقيق سيطرتها على السوق العالمي للنفط وعلى مصادر إنتاجه في مختلف أنحاء العالم.

كما شهدت هذه المرحلة محاولات من قبل بعض الدول النفطية لفرض وجودها أمام هذه الشركات خلال فترة الخمسينات والستينات عن القرن العشرين عن طريق عقد اتفاقيات لتقسيم الإنتاج والأرباح.

### الفرع الثاني: مرحلة صدمات أسعار النفط

تمتد هذه المرحلة من سنة 1970 إلى غاية 2017، أهم ما ميزها ظهور منظمة الأوبك وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمية بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة ومتلاحقة في أسعار النفط وعلى العموم يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مجموعة من الفترات:

(1) أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(2) نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 36، 37.

أولاً: فترة السبعينات: تميزت هذه المرحلة بتسجيل أسعار النفط لارتفاعات قياسية وهو ما بينه الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1970-1979) (الوحدة دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

يبين الجدول أعلاه أن فترة السبعينات من القرن العشرين تميزت بتعاظم منظمة الأوبك في السوق العالمي للنفط من خلال تأثيرها الفوري في أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع الأسعار بمعدلات قياسية وتسجيل أول صدمة نفطية في سنة 1974 من خلال ارتفاع أسعار النفط من 3.05 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1973 إلى 10.73 دولار للبرميل سنة 1974، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة للنفط هو قطع الإمدادات النفطية عن الدول المتقدمة المساندة للكيان الصهيوني سنة 1974.

ثانياً: فترة الثمانينات: الجدول التالي يبين تطور سعر النفط الخام خلال هذه الفترة

جدول رقم (02): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-1989) (دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن أهم ما ميز فترة الثمانينات من القرن العشرين هو تسجيل صدمتين في أسعار النفط وذلك كآآتي:

✓ **الصدمة الأولى:** سجلت في سنة 1980 إذ ارتفعت أسعار النفط بنسبة 66.02% بالمقارنة مع سنة 1979، مع العلم أن الارتفاع استمر إلى غاية 1985، ومن بين أسباب هذه الصدمة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وكذلك تحكم منظمة الأوبك في المعروض النفطي؛

✓ **الصدمة الثانية:** سجلت سنة 1986 حيث انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث انتقلت الأسعار من 27.01 دولار سنة 1985 إلى 13.53 دولار أمريكي سنة 1986 ما مثل نسبة انخفاض بـ 49%.

ويرجع السبب الرئيسي لهذه الصدمة إلى زيادة المعروض من النفط للدول خارج منظمة الأوبك بالإضافة إلى عدم التزام بعض دول المنظمة بالإنتاج ضمن الحصص المقررة لها، مما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط،

كما أن تراجع قيمة الدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط رغم تسجيل زيادات طفيفة في مستويات الأسعار الاسمية خلال سنتي 1987 و1989<sup>(1)</sup>.

ثالثا: فترة التسعينات: الجدول التالي يبين تطور أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة

جدول رقم (03): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1990، 1999) (دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.60	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

يبين الجدول أعلاه أهم ما ميز هذه الفترة من تذبذبات في أسعار النفط والتي نوجزها في المحطات التالية<sup>(2)</sup>:

1. أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991: إن الارتفاع الطفيف في سعر النفط المسجل في سنة 1990 يفسر بعدم الاستقرار السياسي المسجل في منطقة الشرق الأوسط بسبب حرب الخليج الثانية سنة 1990؛
  2. الأزمة المالية الآسيوية 1998: شهدت سنة 1998 أزمة مالية عرفتها دول جنوب شرق آسيا فحدث اختلال كبير في العرض والطلب في السوق النفطية، حيث تأثر الطلب سلبا بفعل انكماش اقتصاديات جنوب شرق آسيا جراء الأزمة المالية، وتأثرت بها أغلب اقتصاديات دول العالم وظهر أثرها أكثر بانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى، لها حيث بلغ سعر النفط 12.28 دولار أمريكي للبرميل.
- رابعا: الفترة 2000-2017: شهدت الفترة من جانفي 2000 إلى ديسمبر 2017 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام حيث ارتفعت من 27.6 دولار أمريكي للبرميل عام 2000 إلى 109.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2012، ثم تنخفض إلى 52.43 دولار للبرميل سنة 2017، وقد مرت أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 بعدة مراحل يوضحها الجدول التالي:

<sup>(1)</sup> عبد الرحمان أولاد زاوي، منصف بن خديجة، زينة محرز، (2017): قراءة في الأزمات النفطية العالمية المختلفة الأسباب والنتائج، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط والتنويع الاقتصادي، المنعقد يومي 14-15 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص8.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص10.

جدول رقم(04): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2017) (دولار أمريكي للبرميل)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
61.06	94.45	69.10	61.08	50.64	36.00	28.10	24.36	23.12	27.60	السعر الاسمي
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
		52.43	40.76	49.50	96.20	105.9	109.5	107.5	77.45	السعر الاسمي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-التقرير-الاقتصادي-العربي-الموحد>

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا التباين الحاصل في تطور أسعار النفط الخام وذلك كالآتي:

### 1. طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2007)

لقد شهد السوق العالمي للنفط عام 2000 ارتفاعا حادا في أسعار النفط العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا مرة أخرى، والتزام دول الأوبك بخفض إنتاجها عن النفط، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها<sup>(1)</sup>.

وقد انخفضت أسعار النفط خلال عام 2001 بمقدار 4.48 دولار أمريكي للبرميل أي بنسبة 16.23% عن مستويات سنة 2000 والبالغة 27.60 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في الطلب الأمريكي على النفط نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف، والإمدادات المتزايدة من دول الأوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 ديسمبر في الربع الأخير من العام.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفع السعر إلى 36.00 دولار أمريكي للبرميل ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004 وهذا راجع لعدة أسباب نوجزها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

❖ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها مساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار؛

❖ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛

❖ إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس؛

<sup>(1)</sup> علي لطفي، (2008): الطاقة والتنمية في الدول العربية، (الطبعة الثانية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص187.

<sup>(2)</sup> طارق بن قسبي، الزهرة فرحاني، (2015): تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2013)، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المنعقد يومي 7-8 أبريل 2015، جامعة سطيف1، الجزائر، ص4.

❖ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها؛  
❖ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات النفط لأي سبب من الأسباب المذكورة.

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقام غير مسبقة لتتخطى عتبة 61.08 دولار أمريكي للبرميل، وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار، أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا، وتوقف إنتاج شركة النفط البريطانية، إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، وشهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار في نوفمبر 2007<sup>(1)</sup>.

## 2. تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الفترة (2008-2017)

لقد وصل سعر النفط سنة 2008 إلى 92.7 دولار أمريكي للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار 2008 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألفت بضالها على السوق النفطية، ومع بداية برامج التحفيز الاقتصادي التي اعتمدها دول عديدة أدى ذلك إلى انتعاش اقتصادي، والذي انعكس بدوره إيجابيا على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة الأسعار إلى ارتفاعها عامي 2010 و 2011، ليصل معدلها إلى 77.45 و 107.50 دولار أمريكي للبرميل على التوالي، ليستمر الارتفاع في الأسعار حتى منتصف عام 2014، أين أخذت أسعار النفط بالهبوط التدريجي، ولقد كانت مجموعة من العوامل هي السبب وراء هذا الانخفاض، أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض، حيث بلغت هذه الزيادة في ديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يوميا (معدل نمو سنوي 5.4%)، أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات، فمن ناحية الطلب ساد التوقع بتباطؤ نمو الإنتاج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على النفط، ومن ناحية العرض استمر توقع الزيادة في الإنتاج، أضف إلى ذلك ارتفاع سعر الدولار اتجاه العملات الأخرى هذا ما جعل دول الأوبك في اجتماع 27 نوفمبر 2014 تقرر عدم تخفيض الإنتاج بغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط، ولقد ساهم ذلك في استمرار انخفاض سعر النفط حتى وصل سعره إلى 49.50 دولار أمريكي للبرميل سنة 2015<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص5.

(2) علي ميرزا، (2015): آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المؤتمر الدولي حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المنعقد يوم 07 نوفمبر 2015، قطر، ص4.

واستمر هذا الانخفاض ليفقد النفط ثلث قيمته في سنتي 2015، 2016 على التوالي، وانخفضت معه أرباح الشركات النفطية مما تسبب في استغناء الشركات الأمريكية عن ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج<sup>(1)</sup>.

أما عودة أسعار النفط إلى الارتفاع في سنة 2017 يرجع سببه إلى الاتفاق التاريخي الذي احتضنته الجزائر في 28 سبتمبر 2016 خلال اللقاء بين دول الأوبك وحلفائها من دول خارج الأوبك على رأسها روسيا، ضد الاتفاق جاء لتخفيض إنتاج النفط من اجل دعم الأسعار، أين تقرر خفض الإنتاج إلى ما بين 32.5 و 33 مليون برميل يوميا أي بتقليص الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا (1.2 مليون برميل لدول أوبك و 600 ألف برميل للدول غير الأعضاء في المنظمة)<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط وآثار تقلبات أسعاره على اقتصاديات الدول

إن التطورات والتغيرات التي حدثت في أسعار النفط كانت نتيجة العديد من الأسباب والعوامل المتداخلة، اختلفت من مرحلة إلى أخرى، إلا أن هناك عوامل بارزة كان لها التأثير الواضح في تقلبات أسعار النفط وأبرزها العوامل الاقتصادية، فكان لتقلبات أسعار النفط أثر واضح على اقتصاديات الدول المختلفة، فنجد هناك آثار ايجابية وأخرى سلبية في حالة الانخفاض أو الارتفاع وعلى الدول المنتجة أو المستهلكة، وفي هذا المبحث سنحاول استعراض أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن هذه التقلبات على اقتصاديات دول العالم سواء كانت مستهلكة أو منتجة، وبالتالي فقد قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

#### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة؛

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة.

#### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في أسعار النفط، فمنها المتعلق بالجانب الاقتصادي ومنها المتعلق بالجانب النقدي، فأبرز العوامل المتعلقة بالجانب الاقتصادي هي المتعلقة أساسا بقوى السوق والمتمثلة في قوى العرض والطلب، أما العوامل المتعلقة بالجانب النقدي فتتمثل في سعر صرف الدولار بدرجة أولى ومكانته أمام العملات الأخرى.

<sup>(1)</sup> رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، (2017): تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 17)، جامعة الجزائر 2، الجزائر، ص 181.

<sup>(2)</sup> [www.rodioalgerie.dz/nenes/ar/article/20180903/149\\_409.html](http://www.rodioalgerie.dz/nenes/ar/article/20180903/149_409.html) (01/04/2019).

## الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في السوق النفطية العالمي على العرض والطلب، لأن النفط سلعة إستراتيجية عالمية، فهناك عوامل مؤثرة في الجانب العرض وأخرى في جانب الطلب، ومن أهم هذه العوامل:

### أولاً: الطلب العالمي على النفط

الطلب على النفط هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المرتكزة نحو الحصول على السلعة النفطية، بسعر وزمن ومكان محدد ومعلوم بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية، ويتأثر الطلب النفطي بالعوامل التالية:

**1. معدلات النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة:** يرتبط الطلب على النفط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه والتي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعوداً وانخفاضاً<sup>(1)</sup>، فهناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة توسع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الحاجة إلى الطاقة (النفط) وبالتالي زيادة في الطلب على النفط ومن ثمة الارتفاع أسعاره، والعكس صحيح في حالة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي داخل الدول المستهلكة للنفط.

**2. العوامل الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على التغيرات في الأسعار، فالتوترات والاضطرابات والنزعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والتي تهدد أمن تدفق الإمدادات إلى المستهلكين، وبالتالي تدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك يبقى العامل السياسي عاملاً آتياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت العديد من الاضطرابات والنزعات خلال الفترة (2000-2010) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة وأمثلة ذلك:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية ودخلها؛
- التوتر بين الغرب وإيران والتي تعتبر ثاني أكبر دولة مصدرة بعد السعودية؛
- أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط؛
- التوترات الجيوسياسية ومشاكل في بعض الدول المنتجة لنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

وبالتالي تؤثر العوامل الجيوسياسية بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الطلب على النفط، إما بالزيادة أو بالانخفاض وهو ما ينعكس على الأسعار في نهاية المطاف<sup>(2)</sup>.

**3. العوامل المناخية:** وهي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإمدادات وانخفاض العرض النفطي بسبب إخلاء المناصب البحرية وتوقف

(1) حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 33.

(2) عماد الدين محمد المزيني، مرجع سبق ذكره، ص 337، 338.

عمليات الإنتاج البحرية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره ، كما لوحظ أن مستويات الطلب تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجة الحرارة وترتفع خلال الثلاثي الأخير والأول نتيجة انخفاض درجة الحرارة وحاجة الناس إلى الطاقة<sup>(1)</sup>.

**4. المضاربة في الأسواق النفطية:** من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها عامل المضاربة، حيث تزايد تأثيره على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذاً آمناً لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة، كما تلعب المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية منها دوراً فعالاً إلى جانب صناديق التحوط في عملية المضاربة، حيث أن هذه المؤسسات كانت مكتفية في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخراً تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددة، مما أثر في الطلب العالمي وبالتالي في الأسعار<sup>(2)</sup>.

**5. النمو السكاني:** هناك علاقة طردية بين معدلات النمو السكاني والطلب على النفط، حيث يؤثر عدد السكان في الطلب على النفط بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يتمثل التأثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على النفط وذلك باستعمالاتها المختلفة مثل: النقل، التبريد، التدفئة والإنارة، ويتمثل التأثير غير المباشر بزيادة في السكان في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام مصادر مختلفة للنفط<sup>(3)</sup>.

**6. أسعار النفط:** تؤثر أسعار النفط بصفة مباشرة على الطلب النفطي، فهناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والطلب عليه، فبارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية ينخفض الطلب على النفط والعكس في حالة انخفاض الأسعار<sup>(4)</sup>.

**7. سياسات الدول المستهلكة:** ركزت الدول الصناعية سياستها الطاقوية تمثلت في كبح الطلب العالمي على النفط، وتغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال مصادر الطاقة المحلية الأخرى (الفحم، الغاز الطبيعي والطاقة النووية) محله، ومن أهم هذه الأدوات التي لجأت إليها في هذا الشأن، فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط، وتقديم

(1) المرجع نفسه، ص 338.

(2) مراد علة، (2016): تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، (العدد 9)، ص ص 206، 207.

(3) الطاهر الزيتوني، (2011): الأفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، الكويت، (العدد 139)، ص ص 19، 20.

(4) مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 202.



الدعم وتشجيع وتطوير واستخدام بدائل النفط<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى خفض أسعار البدائل المتاحة لتشجيع استعمالها.

### ثانياً: العرض العالمي للنفط

يعد العرض النفطي أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية نفط خام أو مكرر، ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف له جزء من المخزون المخصص لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب على النفط<sup>(2)</sup>، ومن أهم العوامل المحددة للعرض النفطي هي:

**1. الطلب على النفط:** يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجع المنتجين على رفع العرض في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب، فإن ذلك يدفع المنتجين إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن فالعلاقة هي علاقة طردية بين العرض والطلب وفي نفس الوقت علاقة متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر<sup>(3)</sup>؛

**2. الاحتياطيات النفطية العالمية:** يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلائه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتوقع فيه الاستكشاف، ويتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن حسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، وحجم الاحتياطيات غير مؤكدة<sup>(4)</sup>؛

وبالتالي فإن العرض يتأثر بمستوى هذه الاحتياطيات، إذ أن ارتفاع حجم الاحتياطيات ينتج عنه زيادة في العرض النفطي وبالتالي تراجع الطلب ومن هنا انخفاض الأسعار.

**3. المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دوراً هاماً في سرعة الكشف عن المكامن البترولية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط<sup>(5)</sup>؛

**4. مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:** إن مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها هي من العوامل المؤثرة على العرض النفطي، فإذا كانت المصادر البديلة متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار متدنية فإن تأثيرها يكون سلبياً على

(1) وهيبه زمال، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63.

(2) رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(3) مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 203، 204.

(4) عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(5) سمية موري، (2015): أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 33.

العرض النفطي، أي تؤدي إلى تناقصه وعكس ذلك يكون في حالة توفر البدائل بكميات قليلة، ومن أبرز هذه البدائل، الفحم، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية<sup>(1)</sup>؛

**5. سياسات الدول المنتجة:** وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين الأولى تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في عرض النفط وتقلبات أسعاره، لأنها تعمل في ظل تكتل منظم، والمجموعة الثانية تشمل الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث تتحكم هذه الدول في العرض النفطي حسب اتجاهات الأسعار والطلب على النفط، فإذا ارتفعت الأسعار تتخذ هذه الدول سياسات من نشأتها ترفع من العرض النفطي، وتقوم بسياسات معاكسة في حالة انخفاض الأسعار (سياسات تؤثر على العرض النفطي بالنقصان)<sup>(2)</sup>.

بالإضافة إلى العوامل سابقة الذكر والمؤثرة في العرض النفطي هناك عوامل أخرى لها أثر في العرض النفطي وهي نفسها المؤثرة في الطلب النفطي كالعوامل الجيوسياسية والعوامل المناخية.

#### الفرع الثاني: العوامل النقدية

وتتمثل العوامل النقدية المؤثرة في أسعار النفط أساس في أسعار صرف الدولار، فبالنظر إلى تسعير النفط فإننا نجد يسعر بالدولار الأمريكي وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين أسعار صرف الدولار وبين أسعار النفط، فبانخفاض قيمة الدولار يؤثر سلبا على تخفيض للقيمة والسعر النفطي، وبالتالي تنخفض العوائد النفطية، فبانخفاض سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية له، مما يجعل الدول المنتجة للنفط تحفض من العرض النفطي والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى، فإن العوائد النفطية ترتفع ما يساهم من رفع في كمية النفط المعروضة<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثالث: عوامل أخرى

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والنقدية هناك عوامل أخرى من شأنها التأثير في أسعار النفط وتتمثل في<sup>(4)</sup>:

**أولاً: عامل الندرة:** يعتبر النفط سلعة ناضبة وبالتالي فإن تأثير هذا العامل في الأسعار أمر طبيعي، ومؤخرا بدأت الأسواق تتحسس لهذا الأمر؛

**ثانياً: عوامل فنية:** تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محددة، ما ينعكس ذلك على الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض؛

(1) المرجع نفسه، ص 64.

(2) فائزة يوب، (2018): أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-

2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 31.

(3) نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص 179، 180.

(4) وهيبه زمال، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ثالثاً: عوامل نفسية: وتتمثل في توقع حدوث اضطرابات وتحولها إلى نزعات أو أزمة أو توقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات أو إشاعات حول مستقبل الأسعار كل هذه العوامل لها تأثيرات متفاوتة في الأسعار.

#### المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة

تؤثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة له، سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض حيث تظهر نتائج في اقتصاديات الدول المنتجة والتي تعتمد في تمويل اقتصادها على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، بحيث تكون الآثار ايجابية في حالة ارتفاع الأسعار وسلبية في حالة انخفاض الأسعار.

#### الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما يساهم في التعزيز من القدرات الحكومية لهذه الدول من تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، واستثمارات في الدول الصناعية، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل، أو إيداع هذه الفوائض في بنوك الدول الصناعية على شكل ودائع<sup>(1)</sup>.

كما تم استخدام هذه الأموال (أموال العائدات النفطية) في عمليات الإعمار ومساعدة الدول الفقيرة، كما يستخدم جزء كبير من هذه الإيرادات في الإنفاق من أجل التسليح، فقامت الدول المنتجة للنفط بالاستيراد كثيف للأسلحة والمعدات العسكرية وبأسعار باهظة وهو ما يساهم وبشكل كبير في تبيد العائدات النفطية وضياع الثروة، كما أن بعض الدول المنتجة للنفط (المصدرة) وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الهدر والإسراف، ولم تستطع خلق تنمية حقيقية، فقامت بدعم الغذاء والصحة، التعليم والاتصالات، وقدمت الدعم للصناعيين والمزارعين من أجل تشجيع الصناعة والزراعة ولكن دون حسيب أو رقيب، وهو ما أدى إلى خلق روح تواكلية، بدلا من تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج والناجح والفعال، وبهذا عمقت هذه الدول من درجة اعتمادها على العوائد النفطية بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض أسعار النفط

يمثل النفط الدخل الرئيسي للدول المصدرة له وبالأخص الدول النامية وإذا استمر الانخفاض في أسعاره لفترة طويلة هذا سيؤثر على الإيرادات الخاصة بالموازنة وبالتالي تلجأ هذه الدول إلى تخفيض فوري في النفقات، وقد تحاول الدول المصدرة أن تحافظ على الإنفاق الرأسمالي وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية، وهذا بالاعتماد

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 66.

<sup>(2)</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 115، 116.

على الاحتياطي وعلى توسيع رقعة العجز، وإذا استمر الانخفاض لفترة طويلة سيجعل عملية الاستعانة بالعجز لتغطية النفقات الرأسمالية عملية صعبة جدا، وهو ما يؤثر على المواطن من جانب الاستهلاك المباشر وجانب الاستثمار لأن هذه الدول (المصدرة) سوف تلجأ إلى الرفع من الضرائب وتخفيض الإعانات<sup>(1)</sup>.

إن الدول النفطية وبمجرد هبوب رياح الانخفاض في أسعار النفط، نجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان يسارعون إلى المطالبة بترشيد الإنفاق، والتحذير من الدخول في عجز الميزانية ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة هذه الانخفاضات<sup>(2)</sup>، لأنها تحمل آثار كارثية وتختلف الآثار من دولة لأخرى، فتؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتراجع أسعار صرف عملات الدول المصدرة، خصوصا التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية الأخرى<sup>(3)</sup>.

وبالتالي يمكن استخلاص آثار الانخفاض في النقاط التالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة؛
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- تقليص الإنفاق العام وترشيده لمواجهة العجز في الموازنات العامة؛
- ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول المصدرة.

### المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة

تتأثر الدول المستوردة (المستهلكة) للنفط هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط سواء كانت بالانخفاض أو بالارتفاع، وهو ما ينعكس بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الوضع الاقتصادي الداخلي لهذه الدول وبالأخص التي تعتمد على النفط بدرجة أولى في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فتكون هناك آثار سلبية في حالة ارتفاع الأسعار وإيجابية في حالة الانخفاض.

### الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973، ومنذ تلك الفترة والأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار، وهو ما دفع بالدول المستوردة للنفط إلى تغيير سياستها اتجاه الطاقة تغييرا جذريا بسبب ما عنته اقتصادياتها في ذلك الوقت من آثار سلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط، حيث قررت حكومات هذه الدول تنويع مصادر الطاقة وتم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات النفطية كضمان الاستمرار التمويل من جهة ومحاولة التحكم في أسعار النفط من جهة أخرى، كما يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في

<sup>(1)</sup> فريد راهم، نيل بوركاب، (2015): انهيار أسعار النفط - الأسباب والنتائج -، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد النفطية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، ص7.

<sup>(2)</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص116.

<sup>(3)</sup> وهيبه زمال، مرجع سبق ذكره، ص67.

الدول المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض للقدرة الشرائية، وهو ما يجعل الدول المستوردة تدخل في أزمات وضغط اجتماعي، خاصة وان استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى الآثار السابقة الناتجة عن الارتفاع في أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة هناك آثار أخرى وتتمثل في<sup>(2)</sup>:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي لدى هذه الدول؛
- زيادة المديونية الخارجية: إذ ارتفعت الديون الخارجية للدول المستوردة لنفط بسبب ارتفاع أسعار هذا الأخير إلى 86 مليار دولار سن 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار سنة 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض هو السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمته الاقتصادية؛
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

ويمكن استخلاص انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة في النقاط التالية:

- انخفاض نسبة النمو الاقتصادي؛
- انخفاض قدرة الدولة على استيراد السلع والخدمات؛
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض؛
- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

### الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض أسعار النفط

ينتج عن انخفاض أسعار النفط العديد من الآثار المختلفة على اقتصاديات الدول المستوردة له والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- ❖ انخفاض قيمة الواردات من النفط لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستورد؛
- ❖ انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- ❖ تحسين في وضعية موازين المدفوعات للدول المستوردة بالإضافة إلى انخفاض التكاليف لإنتاج السلع الصناعية؛
- ❖ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط؛
- ❖ انخفاض صادرات هذه الدول نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛

<sup>(1)</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>(2)</sup> سمية موري، (2010): آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 87.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه ص 88، 89.

❖ تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها خاصة وان تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة يؤدي إلى قيام هذه الدول بتصفية استثماراتها في الدول الصناعية، لأنها تقوم بتخفيض القروض والتسهيلات المحلية. ويمكن استخلاص آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة له في النقاط التالية:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- تحسن في وضعية الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات؛
- انخفاض قيمة الواردات من النفط؛
- انخفاض تكاليف الإنتاج.

## خلاصة الفصل الأول

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة الغير متجددة في الاقتصاد المعاصر لما له من مكانة على جميع المستويات سواء كانت اقتصادية واجتماعية أو سياسية وعسكرية، وبالتالي فهو العجلة التي تحرك اقتصاديات الدول لأن مجالات استخدامه تكون في صناعات متعددة وإستراتيجية، وبالتالي تحتاج الصناعة النفطية لرؤوس أموال ضخمة وكذا تقنيات ومهارات فنية عالية المستوى كما تحتوي على عنصر المخاطرة خاصة في مراحلها الأولى؛

وتعد السوق النفطية والتي تأخذ شكلين أساسيين هما السوق الفوري والسوق المستقبلي من بين أهم الأسواق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها وكذا المادة الإستراتيجية التي يتم تداولها، وبالنظر لمستوى المتدخلين فيها نجد منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) والدول المنتجة خارج الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي، وفي المقابل تعد الوكالة الدولية للطاقة المثلثة للدول المتقدمة أهم المتحكمين في الطلب النفطي، ونتيجة للسياسات المتبعة من قبل الدول المنتجة والراغبة في تصدير النفط بأعلى سعر ممكن وتعظيم عوائدها، وسياسات الدول المستهلكة الراغبة في استيراد النفط بأرخص سعر ممكن وتخفيض تكاليفها، أضفت هذه السياسات للسوق النفطية خاصية عدم الاستقرار، وبالتالي شهدت أسعار النفط العديد من التقلبات والأزمات خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل ويعتبر العرض والطلب من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في السعر النفطي، كما لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة، فبارتفاع الأسعار نجد هناك سياسات توسعية وخطط تنموية واستثمارية داخل الدول المنتجة للنفط (المصدرة) وزيادات في معدل النمو الاقتصادي وتحسن في وضعية ميزان المدفوعات، أما من الناحية الدول المستهلكة للنفط (المستوردة)، فهناك آثار سلبية على ميزان مدفوعاتها وتراجع في معدل النمو الاقتصادي، وتكون الآثار معاكسة في حالة انخفاض الأسعار، فالدول المستهلكة تستفيد والدول المنتجة تتضرر.

عموما فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة خاصة منها الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط بدرجة أولى كمورد للعملة الصعبة الذي له تأثير مباشر على السياسة النقدية.

الفصل الثاني: التأصيل النظري

للسياسة النقدية



## تمهيد

تعد السياسة النقدية إحدى الأجزاء الهامة المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية، والمعتمدة من قبل سلطاتها النقدية والمتمثلة في البنك المركزي، هذه الأهمية لم تكن وليدة الصدفة ولكن نتجت لعدة مراحل مرت بها هذه السياسة، حيث تستخدم أدوات السياسة النقدية في توجيه المسار النقدي أولاً وبعد ذلك التأثير على المسار الاقتصادي الكلي بما يخدم الأهداف النقدية والاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم والاستقرار النقدي بالحلول النقدية التي توفرها السياسة النقدية لسياسة الاقتصادية، حيث تتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية سبباً لتدخلها في النشاط الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، ومن خلال التطورات الاقتصادية المستمرة عرف الفكر الاقتصادي عدة نظريات قامت بإعطاء وجهات نظر مختلفة حول النقود والسياسة النقدية ومدى تأثيرها في الاقتصاد؛

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يستوجب على السلطات النقدية بناء إستراتيجيات قبلية لإدارة السياسة النقدية حيث يتم نقلها للاقتصاد وذلك باستخدام جملة من الأدوات الكمية والكيفية والتي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي لبلوغ الأهداف النهائية، بحيث ينتقل أثر هذه الأدوات عبر قنوات انتقال السياسة النقدية، ولتوضيح الرؤية أكثر حول الإطار النظري لسياسة النقدية فقد تناول هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة النقدية؛
- **المبحث الثاني:** أهداف السياسة النقدية، أدواتها وقنوات انتقالها؛
- **المبحث الثالث:** البنك المركزي والسياسة النقدية.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تحديد مفهومها، بالإضافة إلى التعرف على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها هذه السياسة عبر فترات مختلفة من الزمن، وكذا معرفة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في هذه السياسة وتراجع مكانتها أحياناً بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وأحياناً تبرز مكانتها في الصدارة، كل هذا بنظرة المفكرين الاقتصاديين لها فمنهم من يتبنى هذه السياسة ويعطي لها الأولوية، ومنهم من ينقدها ويتبنى سياسة أخرى، وهو ما سيتم استعراضه في هذا المبحث الذي قسم إلى ثلاث مطالب جاءت كما يلي:

- **المطلب الأول:** تعريف السياسة النقدية وتطورها؛

- **المطلب الثاني:** السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي؛

- **المطلب الثالث:** أهمية السياسة النقدية واتجاهاتها.

#### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

تنوعت واختلفت التعاريف حول السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية إلى أخرى ومن مفكر إلى آخر، ويعود هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر بين المفكرين والباحثين كما ويعود إلى التطورات التي طرأت على هذه السياسة من مرحلة تاريخية إلى أخرى ابتداءً من مرحلة ما قبل أزمة الكساد 1929 وصولاً إلى المرحلة المعاصرة التي تزامنت مع بداية القرن 21.

#### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

يوجد أكثر من تعريف للسياسة النقدية حيث:

هناك من يعرفها على أنها: "ذلك الفرع من السياسة الاقتصادية الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف النهائية للاقتصاد الكلي من رفع مستوى العمالة إلى التوظيف الكامل والعمل على استقرار الأسعار والسعي إلى تحقيق النمو أو التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، هذه السياسة يوضعها البنك المركزي وذلك من خلال جملة من الأدوات والوسائل"<sup>(1)</sup>.

وهناك من يرى أنها: "جملة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> أنظر إلى :

- عبد الرحيم محمد إبراهيم، (2014): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص 156.

- ضياء مجيد الموسوي، (2014): أسس علم الاقتصاد، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

<sup>(2)</sup> Mishkin Frédéric, (2004): **La monnaie system financier et politique monétaire**, 7<sup>eme</sup>

édition, Pearson éducation, France, p692.

كما وتعرف بأنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار"<sup>(1)</sup>.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي لتحقيق الأهداف النهائية للاقتصاد خلال فترة زمنية محددة.

### الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

#### - المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929

إن ما يميز السياسة النقدية في بداية القرن العشرين هو طابع الرؤيا الحيادية للنقود إذ كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان شائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود، كما قال: "جون بت تيست ساي" (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، وكانت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة على تقديم الحلول في تلك الفترة<sup>(2)</sup>.

#### - المرحلة الثانية: (1929-1950)

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار بمشكلة انتعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية منها الإنفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت نجاعتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد، وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسة النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، وبذلك تدرجت أهميتها و أصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلا مسألة معالجة التضخم هي مشكلة تعالجها السياسة النقدية، لكن يرى "هانس" أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الإجراء الأولي بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة ومنه يجب محاربهه بأدوات السياسة المالية أولا، ثم بأدوات السياسة

<sup>(1)</sup> حسين بني هاني، (2014): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار الكندي، عمان، ص142.

<sup>(2)</sup> صالح مفتاح، (2005): النقود والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر، الجزائر، ص100.

النقدية التي اقتصر دورها فقط في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار<sup>(1)</sup>.

### - المرحلة الثالثة: (1951-1982)

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة "شيكاغو" بزعامة "ميلتون فريدمان"، والتي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى إلى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج الوطني وتكون هذه الزيادة مستقرة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء، وعندما انتخبت "تاتشر" رئيسة بريطانيا سنة 1979، وريغان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق في الكساد والبطالة على الرغم من أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود<sup>(2)</sup>.

### - المرحلة الرابعة: بعد سنة 1982

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما فأصبح كل فريق يعتقد بأن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف حيث أدى التعصب كل من الفريقين بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والترهيلر" الذي يرى أن التعصب للسياسة المالية أو النقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يعني عن ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظروف الاقتصادية السائدة والمناسبة لها<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

اختلفت وجهات نظر الباحثين للسياسة النقدية ودورها في الاقتصاد مما أدى إلى تطور دورها ومفهومها عبر الزمن، حيث استمد المفكرين الاقتصاديين أهمية ودور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من مكانة ودور

<sup>(1)</sup> وليد بشيشي، (2017): دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ص44.

<sup>(2)</sup> صالح المفتاح، مرجع سبق ذكره، ص101.

<sup>(3)</sup> وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص45.

النقود في الاقتصاد حسب وجهة نظر كل واحد منهم وفي لهذا المطلب سنتناول مختلف النظريات المفسرة للسياسة النقدية عبر مراحل مختلفة من الزمن.

### الفرع الأول: السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية

يقوم التحليل الكلاسيكي على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي، ويتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية<sup>(1)</sup>:

1. النقود عبارة عن متغير حيادي لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي؛

2. التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛

3. النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد وإنما تحدد مستوى الأسعار.

فالسياسة النقدية في النظر الكلاسيكي يمكن استخلاصها من النظرية الكمية للنقود والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات<sup>(2)</sup>:

1- هناك علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار فكلما زادت كمية النقود كلما ارتفع المستوى العام للأسعار (علاقة تناسبية)؛

2- ثبات سرعة دوران النقود حيث تعتبر كوسيط للتبادل وليس كمستودع للقيمة؛

3- كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها، فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قدرتها الشرائية.

### نظرية كمية النقود:

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيكي لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود، وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي "جان بودان" (1530-1596) والذي أشار في كتابه (الاقتصاد السياسي) عن العلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار، ثم أخذ بهذا التفسير العديد من الاقتصاديين من بعده أمثال "دافيد هيوم" ورجل الأعمال الأيرلندي "كانيتون" الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة، و"دافيد ريكاردو" الذي توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود تترتب عليها زيادة مماثلة في الأسعار<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> مروان عطوان، (1989): النظريات النقدية، (بدون طبعة)، دار البعث، الجزائر، ص 94.

<sup>(2)</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، (2018): النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، (بدون طبعة)، دار التعليم الجامعي، مصر، ص 318، 319.

<sup>(3)</sup> علي كنعان، (2012): النقود والصرافة والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، دار المتصل اللبناني، لبنان، ص 93.

وقد تم صياغة هذه النظرية رياضيا على يد الاقتصادي الأمريكي " فيشر " عام 1917 في شكل معادلة عرفت باسم معادلة التبادل أو بمعادلة فيشر، ثم تلتها صياغات محدثة تبنتها مدرسة "كامبريدج" من قبل "ألفرد مارشال" و "بيجو".

### أولاً: معادلة التبادل لفيشر

حيث أن معادلة التبادل تؤكد وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة و مستوى العام للأسعار ، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها. ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا كما يلي<sup>(1)</sup>:

$$M.V = P.T \dots\dots\dots (1)$$

حيث :

**M** : كمية النقود المتداولة، (تحدد من قبل السلطات النقدية)؛

**V** : سرعة دوران النقود ويعرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى يد خلال فترة زمنية معينة؛

**T**: حجم المبادلات: وتشمل مجموع وحدات السلع المشتراة والتي دفع ثمنها في فترة زمنية معينة؛

**P**: المستوى العام للأسعار.

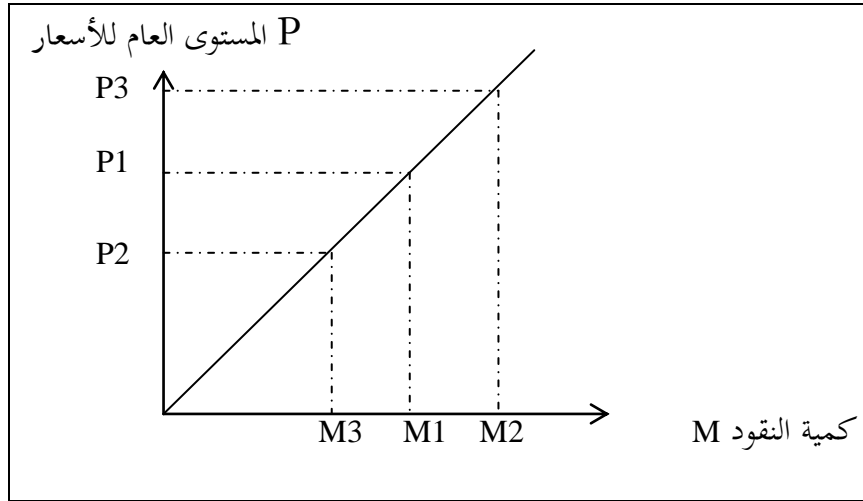
ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى معادلة أخرى تسمح بتحديد المستوى العام للأسعار:

$$P = MV/T \dots\dots\dots (2)$$

حيث توضح هذه المعادلة العلاقة التناسبية والمباشرة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، وهذا يعني أن كل تغير في كمية النقود سواء كان بالزيادة أو النقصان سوف ينجر عنه تغير طردي وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، في ظل ثبات كل من كمية المبادلات (**T**) وسرعة دوران النقود (**V**).

<sup>(1)</sup> محمود سحنون، (2003): الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الطبعة الأولى)، دار بهاء الدين، الجزائر، ص 47.

الشكل رقم (01): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، (2014): اقتصاديات النقود والبنوك، (بدون طبعة)، دار التعليم

الجامعي، الإسكندرية، ص28.

زيادة النقود من  $M_1$  إلى  $M_2$  ترتب عنها زيادة في المستوى العام للأسعار من  $P_1$  إلى  $P_2$  وعند انخفاض كمية النقود من  $M_1$  إلى  $M_3$  ترتب عنها انخفاض في المستوى العام للأسعار من  $P_1$  إلى  $P_3$ .

ثانياً: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبريدج)

قام بصياغة هذه المعادلة الاقتصادي الإنجليزي "الفريد مارشال" وزملاؤه في جامعة "كامبريدج" حيث تعتبر هذه المعادلة استكمالاً لمعادلة التبادل من خلال إضافة فرضية أن النقود جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغايات الاحتياج، وبهذا تم إضافة وظيفة جديدة للنقود وهي أنها مخزن للقيمة<sup>(1)</sup>.

حيث أهتم مارشال بالعلاقة بين الأرصدة النقدية المرغوب في الاحتفاظ بها من قبل الأفراد وبين دخلهم النقدي، على اعتبار أن التغيير في رغبة الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة سائلة يؤثر على حجم الدخل ومن ثم على المستوى العام للأسعار وبالتالي يكون التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال تغيير كمية النقود حسب هذه المعادلة يكون تأثير غير مباشرة.

ويمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كالتالي<sup>(2)</sup>:

$$M^d = K \cdot P \cdot Y$$

حيث أن:

**Y**: حجم الإنتاج؛

**P**: المستوى العام للأسعار؛

**K**: ثابت (التفضيل النقدي).

(1) سهير محمود معنوق، (1988): الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، (الطبعة الأولى)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص19.

(2) علي بن قدور، محمد بيرير، (2018): السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، (الطبعة الأولى)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص16.

وقد تمت صياغة هذه المعادلة انطلاقاً من معادلة فيشر حيث يقترح مارشال أن حجم المعاملات يكون

$$T = K \cdot Y$$

نسبي إلى حجم الإنتاج أي :

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة (M) من النقود تساوي الكمية المطلوبة ( $M^d$ ).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النفوذ الواجب توافرها في الاقتصاد حيث يترتب على زيادتها ارتفاع في الأسعار بنفس النسبة والعكس عند نقصان كميتها دون أن يتأثر حجم الإنتاج أو التشغيل.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

بعد ظهور أزمة الكساد العالمية (1929-1933) والتي عجز الكلاسيك عن تفسيرها وإيجاد الحلول لها فتحول الاهتمام إلى دراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية، فظهر نهج نقدي جديد يتزعمه "جون مينارد كينز" والذي جاء بأفكار مناقضة للمدرسة الكلاسيكية.

### أولاً: النظرية الكينزية

تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي حيث قامت على فروض تخالف تلك التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، والتي يمكن استخلاصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1. اعتمد كينز على التحليل الكلي واهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال والذي يتكون من الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية؛
2. رفض فكرة اليد الخفية التي تعيد الاقتصاد إلى التوازن وبرهن على أن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن عند أي مستوى تشغيل، وطالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات؛
3. الأفراد لا يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها وإنما لدوافع مختلفة؛
4. التحكم في النقود هو من صلاحيات السلطة النقدية؛
5. السياسة النقدية ليست حيادية؛
6. معدل الإنفاق على السلع الاستثمارية يتحدد بعاملين هما : الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة؛
7. ضرورة تساوي الادخار والاستثمار أي أن تكون قيمة الادخار كافية لتمويل الاستثمار الحقيقي؛
8. يعتبر أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل ومتزايدة فيه.

<sup>(1)</sup> بلعوز بن علي، (2008): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الطبعة الثالثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 8، 11.



ثانيا: الطلب على النقود في النظرية الكينزية

يعتبر الطلب على النقود- تفضيل السيولة - من أهم العناصر التي تميز التحليل الكينزي عن الكلاسيكي حيث أرجع كينز تفضيل السيولة إلى ثلاثة دوافع هي:

1- دافع المعاملات

يستمد الطلب على النقود بدافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، و به رغبة الأفراد أو المؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من النقود في شكلها السائل لتحقيق معاملاتهم الجارية، ويرجع كينز هذا الدافع إلى وجود فاصل زمني بين استلام الدخل وإنفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات تحتفظ بقدر من النقود في شكل سائل لمواجهة المتطلبات اليومية<sup>(1)</sup>:

ويعتبر كينز أن الطلب على النقود لهذا الغرض يتوقف على مستوى الدخل في علاقة طردية وعلى هذا الأساس تم وضع دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات كما يلي<sup>(2)</sup>:

$$M_t^d = f(y) = \alpha_1 Y$$

حيث أن:

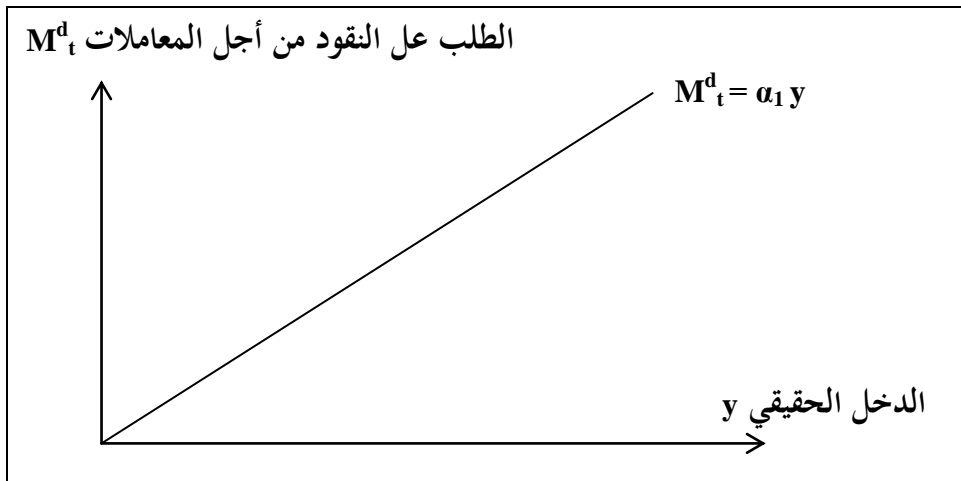
$M_t^d$ : الطلب على النقود من اجل المعاملات؛

$\alpha_1$ : النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها المجتمع في شكل أرصدة نقدية؛

$Y$ : الدخل الحقيقي؛

ويمكن تمثيل هذه الدالة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الطلب على النقود بدافع المعاملات.



المصدر: عمر صخري، (2005): التحليل الاقتصادي الكلي، (الطبعة الخامسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 224.

(1) علي بن قدور، محمد يبرير، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(2) عمر صخري، (2005): التحليل الاقتصادي الكلي، (الطبعة الخامسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 224.

## 2- دافع الاحتياط

ويعرفه كينز بأنه ذلك الجزء من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات لمواجهة الأحداث الطارئة وتغطية النفقات غير المتوقعة<sup>(1)</sup>.

ويعتمد حجم الطلب على النقد لهذا الغرض على حجم المعاملات التي يتوقعها المتعاملون الاقتصاديون في المستقبل والتي تعتمد بدورها على الدخل , وعليه يمكن القول أنه هو الآخر يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل وعلى هذا الأساس تم وضع دالة الطلب على النقود لأجل الاحتياط كما يلي<sup>(2)</sup>:

$$M_p^d = f(y) = \alpha_2 y$$

حيث :

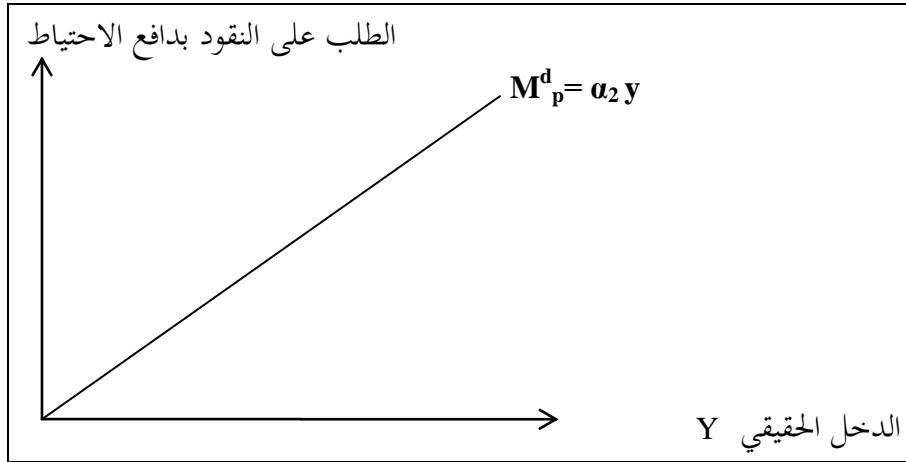
$M_p^d$ : الطلب على النقود من أجل الاحتياط؛

$\alpha_2$ : الجزء من الدخل المتحفظ به بدافع الاحتياط؛

$Y$ : الدخل الحقيقي

ويمكن تمثيل هذه الدالة في الشكل التالي :

الشكل رقم (03): منحني يوضح الطلب على النقود بدافع الاحتياط



المصدر: عمر صخري، (2005): التحليل الاقتصادي الكلي، (الطبعة الخامسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 230.

## 3- دافع المضاربة

عند كينز نفى إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية، ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول، ويقصد بها عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق

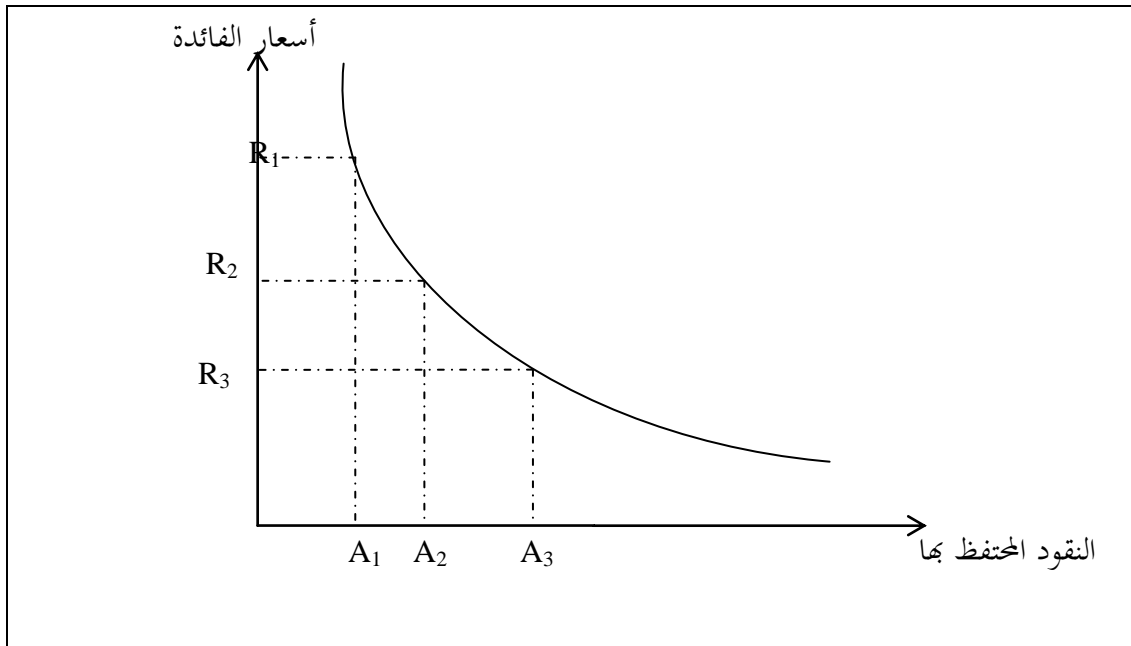
<sup>(1)</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، (2005): النقود والمصارف والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، دار ومكتبة الحامد، عمان، ص 248.

<sup>(2)</sup> وحيد مهدي عامر، (2010): السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، مصر، ص 85.

المال بغية الحصول على الربح، والذي هو عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها، ويعتبر الطلب على النقود بغرض المضاربة إضافة جديدة جاءت بها النظرية الكينزية، وفي هذا المجال وجد كينز أن هناك علاقة عكسية بين قيمة السندات الاسمية وأسعار الفائدة عليها، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات حيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، حيث ينخفض التفضيل النقدي بهدف المضاربة عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة ويزداد الطلب على النقود لغرض المضاربة عند المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة<sup>(1)</sup>.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

الشكل رقم (04): تمثيل بياني يوضح الطلب على النقود لغرض المضاربة



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، (2000): الاقتصاد النقدي، (بدون طبعة)، دار الفكر، الجزائر، ص122.

فالنظرية الكينزية على عكس النظرية الكلاسيكية ترى أن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي حيث توجد علاقة إيجابية بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، ووفقا للنظرية الكينزية فإن سعر الفائدة هو القناة التي يمكن من خلالها نقل أثر السياسة النقدية بشكل مباشر إلى النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق التحكم بعرض النقود، ذلك أن الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهو ما يؤثر إيجابا على النشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

(1) ضياء عبد المجيد الموسوي، (2000): الاقتصاد النقدي، (بدون طبعة)، دار الفكر، الجزائر، ص 121، 123.

(2) علي بن قدور، محمد يريير، مرجع سبق ذكره، ص26.

الفرع الثالث : السياسة النقدية في التحليل النقدي (النظرية النقدية الحديثة)

حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين انبعثت النظرية الكمية للنقود من جديد على يد فريق من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو الأمريكية بقيادة الاقتصادي " ملتون فريدمان " الذي أسس مدرسة نقدية تتبنى الفكر النقدي المعاصر حيث قام بإعادة صياغة النظرية الكمية عام 1956<sup>(1)</sup>.

وقد قام النقديون بإدخال تغييرات أساسية على نظرية كمية النقود من أهمها<sup>(2)</sup>:

1- تأكيدهم على العلاقة السببية وليست التناسبية بين المتغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار؛

2- إمكانية تغير سرعة دوران النقود؛

3- عارضوا الغرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج؛

4- تركيزهم على أهمية دور النقود في الاقتصاد، حيث أعطوا الأولوية الكبرى لأهمية السياسة النقدية والائتمانية في مجال إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي، وقد اعتمدوا على معادلة التبادل لـ " فيشر " فيما يتعلق بالعرض والطلب ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$M = K . P . Y$$

**M**: كمية النقود؛

**K**: النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل رصيد؛

**P**: مستوى الأسعار؛

**Y**: الدخل الحقيقي الوطني.

ومضمون هذه المعادلة يقوم على أن كمية النقود **M** يرافقها تغيرات في إحدى العناصر الثلاثة ( **Y.P.K** )

أو كلها

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية<sup>(3)</sup>:

1- استقلال كمية النقود (عرضها) عن الطلب عليها؛

2- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛

3- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهر الطلب على السلع والخدمات.

(1) أحمد هني، (1999): العملة والنقود، (بدون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص133.

(2) محمود سحنون، مرجع سبق ذكره، ص71.

(3) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص140.

ويقتر فريدمان بأن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب تحليل فكرة الثروة، فهي الأساس في الطلب على النقود، والثروة هي مجموع الأصول التي يملكها الفرد في لحظة معينة والتي يمكنها تحقيق دخل أو عائد معين، وللثروة أشكال منها<sup>(1)</sup>:

أ- النقود: وتعطي عائد يتمثل في الراحة والسهولة والأمان؛

ب- السندات: هي أصل من أصول الثروة تحقق عائداً للمالكها يتمثل في سعر الفائدة الممنوح للسندات؛

ج- الأسهم: هي أصل مالي من أصول الثروة، تتحدد عائداته على أساس الأرباح الموزعة؛

د- الأصول الطبيعية: هي الأصول الإنتاجية المادية التي تتمثل في رأس المال المادي كالألات والمعدات والتجهيزات؛

هـ- الرأس المال البشري أو الاستثمار الإنساني: يتمثل في التعليم والتدريب، وتحديد العائد من رأس المال البشري يعتبر صعباً إلا أن هناك علاقة نسبية بين رأس المال البشري والمادي.

وينتهي فريدمان إلى أن الفرد لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعاً لفوائدها فقط، بل تحكمه اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق وعليه يمكن إعطاء الصياغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم فريدمان وهي<sup>(2)</sup>:

$$M = f(p, R_b, R_e, 1/p, dp/dt, w, u)$$

حيث:

**M**: كمية النقود؛

**R<sub>b</sub>**: عائدات السندات؛

**R<sub>e</sub>**: سعر الفائدة السوقي؛

**1/p**: مقلوب المستوى العام للأسعار؛

**dp/dt**: معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن؛

**W**: معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية؛

**U**: معامل الأذواق.

<sup>(1)</sup> سمية حاجي، (2016): دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، صص 72، 73.

<sup>(2)</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، (2010): النقود والبنوك والمصارف المركزية، (الطبعة الأولى)، دار البازوري للنشر، الأردن، صص 124.

### المطلب الثالث: أهمية السياسة النقدية واتجاهاتها

تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد عن طريق أدواتها المختلفة وفي الاتجاه المرغوب حسب الوضع الراهن للاقتصاد، وبهذا اكتسبت هذه السياسة أهمية بالغة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، حيث يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات لها تلخص في الاتجاه التوسعي والانكماشى والمحتلط .

#### الفرع الأول: أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في الدول النامية، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية وفق المسار التالي :

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية والمالية يجعل الآثار المترتبة عن كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية) وإنما ينتقل مباشرة إلى الأصول الحقيقية، ولذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو انه أكثر أهمية في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة .

كما يبرز دورها في أوقات التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إذ تركز هذه السياسة في الأول من اجل المحافظة على التشغيل الكامل في الاقتصاد ومواجهة التقلبات النقدية، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو نسبة الاحتياطي و غيرها للتأثير في الائتمان، أما في الدول النامية فتنحصر في خدمة التنمية توفير التمويل اللازم لها<sup>(1)</sup>.

وبالتالي مما سبق يمكن حصر أهمية السياسة النقدية في النقاط التالية:

- التوجيه والتأثير في المسار الاقتصادي عن طريق أدوات وأساليب مختلفة؛
- تؤثر السياسة النقدية في الدول النامية على الأصول الحقيقية وتستخدم لتمويل التنمية؛
- مكافحة التضخم والتأثير في الأسواق المالية هذا في الدول الرأسمالية الصناعية للتأثير في حجم الائتمان.

بالإضافة إلى النقاط السابقة تكمن أهمية السياسة النقدية في كونها المنظم الرئيسي لكمية النقود المتداولة فهي تضمن تادية النقود لسائر وظائفها بفعالية فهي تحدث آثار هامة في الوضع الاقتصادي وتستخدم الأداة المناسبة حسب الوضع النقدي والاقتصادي السائر.

<sup>(1)</sup> علي بن قدور، محمد بيرير، ص ص37، 38.

### الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية

هناك ثلاث اتجاهات للسياسة النقدية يطبق كل اتجاه حسب الحالة السائدة في الاقتصاد.

**أولاً: الاتجاه التوسعي:** يهدف هذا الاتجاه من السياسة إلى زيادة عرض النقود، لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة، ويطبق هذا الاتجاه في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة انكماش من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه،<sup>(1)</sup> حيث يقوم البنك المركزي بالإجراءات التالية<sup>(2)</sup>:

- ✓ تخفيض سعر إعادة الخصم؛
- ✓ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني؛
- ✓ دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية.

هذه الإجراءات بهدف زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد.

**ثانياً: الاتجاه الانكماشى:** يتبع البنك المركزي هذا الاتجاه من أجل التقليل من كمية النقود وتقييد الائتمان،<sup>(3)</sup> وهذا في الحالة التي يكون فيها التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي هذه الحالة تسمى الفجوة التضخمية ويكون الهدف الأساسي هو تخفيض كمية النقود ومن ثم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات وبالتالي ينخفض الطلب الكلي ليتوافق مع العرض الكلي<sup>(4)</sup>. ومن بين الإجراءات في هذه السياسة هي<sup>(5)</sup>:

- رفع سعر إعادة الخصم؛
  - رفع نسبة الاحتياطي القانوني؛
  - دخول البنك المركزي بائعاً للأوراق الحكومية والسندات.
- هذه الإجراءات بهدف خفض النقود المعروضة في الاقتصاد.

### ثالثاً: الاتجاه المختلط (المرن)

يتفق أكثر علماء المالية العامة على أن هذه السياسة تتناسب والبلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد

(1) محمود عبيد، صالح عليوي السبهاني، (2016): *النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي*، (الطبعة الأولى)، دار غيداء، الأردن، ص 61.

(2) عبد الوهاب الأمين، زكرياء عبد الحميد باشا، (1983): *مبادئ الاقتصاد الكلي*، (الطبعة الأولى)، دار المعرفة، الكويت، ص 182.

(3) عبد الله خيابة، (2013): *الاقتصاد المصرفي*، (بدون طبعة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 297.

(4) محمود عبيد، صالح عليوي السبهاني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

(5) عبد الوهاب الأمين، زكرياء عبد الحميد باشا، مرجع سبق ذكره، ص 185.

من حجم وسائل الدفع " النقود " في مرحلة بدأ زراعة المحاصيل، ويقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة من البنك المركزي لحصر أثار التضخم<sup>(1)</sup>.

تتخذ السياسة النقدية اتجاه معين من الاتجاهات السابقة حسب الوضع الراهن للاقتصاد ومن اجل التأثير في مساره لتحقيق الأهداف المسطرة.

### المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية، أدواتها وقنوات انتقالها

يسعى البنك المركزي إلى تحقيق جملة من الأهداف للسياسة النقدية، سواء كانت هذه الأهداف أولية أو وسيطية أو نهائية، وذلك باستخدام جملة من الأدوات المختلفة سواء كانت هذه الأدوات كمية أو نوعية أو أخرى، بحيث تتناسب كل أداة مع وضع النقدي والاقتصادي السائد خلال مرحلة زمنية معينة، ولكي ينتقل أثر السياسة النقدية من مجرد إجراء إلى هدف أولي إلى هدف وسيط ومن ثم إلى هدف نهائي، ينقل عبرة قنوات خاصة تدعى قنوات انتقال السياسة النقدية، والمتمثلة أساسا في قناة سعر الفائدة وقناة الائتمان، وهو ما سنعرضه في هذا المبحث كما يلي:

- **المطلب الأول:** أهداف السياسة النقدية؛

- **المطلب الثاني:** أدوات السياسة النقدية؛

- **المطلب الثالث:** قنوات انتقال السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر فترات زمنية مختلفة، ففي المدى القصير تسعى إلى تحقيق أهداف أولية وفي المدى المتوسط تسعى إلى تحقيق أهداف وسيطية كل هذا من اجل تحقيق أهداف نهائية والمتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو مرتفع وتحقيق الاستقرار في الأسعار بالإضافة إلى رفع العمالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهذا على المدى الطويل .

#### الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتضمن الأهداف الأولية للسياسة التأثير في مجموعتين رئيسيتين الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية أما الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

**أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات الغير مقترضة حيث تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة، نقود الودائع بالإضافة إلى الاحتياطات المصرفية، الاحتياطات الإجبارية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما

<sup>(1)</sup> نجاة مسمش، (2005): فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1986-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص86.



إحتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروح منها الإحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي، أما الإحتياطات غير المقرضة فتساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقرضة<sup>(1)</sup>.

**ثانيا: ظروف سوق النقد:** ويقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر الفائدة للأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك، هذه المجموعة تحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في مستوى النقد<sup>(2)</sup>.

كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية من أهم ما كان مستخدما في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن وهو الإحتياطات الحرة، وتشمل على الإحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على اذونات الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة التي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك<sup>(3)</sup>.

وهذه الإحتياطات يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها وبصفة مستمرة من أجل التأثير المباشر في سوق النقد.

#### الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

وتتمثل الأهداف الوسيطة في المتغيرات نقدية يتم ضبطها من أجل بلوغ الأهداف النهائية وهي تربط بين الأهداف الأولية والنهائية وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

**أولاً: التحكم في العرض النقدي:** وتعرف الجماعات النقدية على أنها مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد الجماعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه، حيث تعطي هذه الجماعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات داخل الأسواق والاقتصاد، وتتكون هذه الجماعات من النقود الورقية والكتايبية وأشبه النقود<sup>(4)</sup>. والتي سوف يتم التطرق إليهم بالتفصيل في المبحث القادم وبالتالي تسعى السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى التحكم في هذه الجماعات بما يخدم الوضع النقدي والاقتصادي.

<sup>(1)</sup> وليد بشيشي، (2016): دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 15، 16.

<sup>(2)</sup> وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>(3)</sup> لخلو موسى بوخاري، (2010): سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، (بدون طبعة)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص 63.

<sup>(4)</sup> بهاء الدين طويل، (2016): دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 65، 66.

ثانيا: **التحكم في معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية إلى الحفاظ على معدلات الفائدة في مستوى يسمح بالتوظيف الفعال للموارد المالية في المجتمع، وبالتالي فإن المستويات المنخفضة لمعدل الفائدة لا يؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة وبالتالي تبقى الموارد معطلة ولا توظف في الاقتصاد، أما المستويات المرتفعة من معدلات الفائدة تعطل مستوى الاستهلاك والاستثمار وبالتالي تسعى السلطة النقدية إلى الحفاظ على معدل فائدة في مستوى يسمح بالتوظيف الفعال<sup>(1)</sup>.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي<sup>(2)</sup>:

- ❖ **المعدلات الرئيسية:** هي معدلات النقد المركزي التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛
- ❖ **معدلات السوق النقدية:** وهي معدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول ( شهادات الإيداع ، أوراق الخزينة... الخ)؛
- ❖ **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** وهي على أساسها تصدر السندات؛
- ❖ **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني)؛
- ❖ **المعدلات المدنية:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

**ثالثا: التأثير في سعر الصرف:** سعر الصرف هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لأي دولة، وبذلك يسعى البنك المركزي للمحافظة على معدل سعر الصرف حتى يكون قريبا من مستوى معادل للقدرة الشرائية، وتساهم السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى وقد يكون محاربا للتضخم وهو الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست منتظمة، فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما وذلك فان الاختيار المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها<sup>(3)</sup>:

- ✓ المحافظة على مستوى منخفض لسعر الصرف يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية؛
- ✓ الحفاظ على سعر صرف مرتفع يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا، وهو ما يؤثر على بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وقد تختفي ويؤدي تباطؤ في النمو.

<sup>(1)</sup> لويس إكن، (2011): السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 41.

<sup>(2)</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

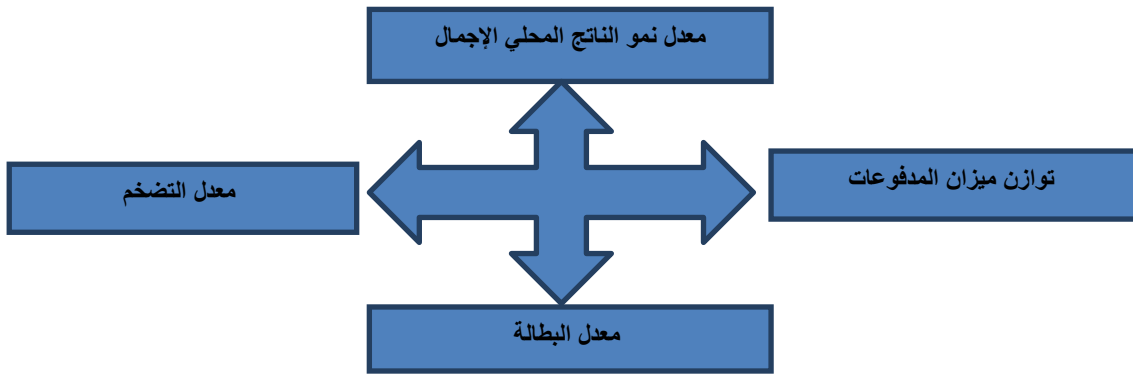
<sup>(3)</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 57، 58.

وبالتالي في بعض الحالات بتدخل البنك المركزي إلى تحديد سعر صرف مناسب من أجل إحداث التوازن النقدي والاقتصادي وتمكين الأعوان الاقتصاديين من مباشرة أعمالهم بما يخدم مصالح الاقتصاد.

### الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إن الأهداف الأولية والوسيطة للسياسة النقدية هي عبارة عن أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية حيث تعرف هذه الأهداف اختصاراً "بالمربع السحري" وذلك لأن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية حيث وضع "نيكولا كالدور" هذه الأهداف بالشكل التالي :

### الشكل رقم 05: المربع السحري لكالدور



المصدر: وليد بشيشي (2017): دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ص42.

- من خلال الشكل تسعى السياسة الاقتصادية إلى الوصول إلى أربعة أهداف رئيسية و تتمثل في:
- ✓ تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة؛
  - ✓ تحقيق معدلات تضخم منخفضة وبالتالي الاستقرار في الأسعار؛
  - ✓ تخفيض معدلات البطالة ورفع من معدلات العاملة للمحاولة إلى الوصول إلى التشغيل الكامل؛
  - ✓ خلق التوازن في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في النقاط التالية:

### أولاً: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

إن المدارس الاقتصادية لا تختلف في معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية ولكن اختلافها على درجة الاعتماد عليها لوحدها إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى<sup>(1)</sup>.

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات الأسعار إلى أقل مستوى لها، وبالتالي المحافظة على قيمة العملة محلياً وخارجياً، ويعني ذلك على الصعيد

<sup>(1)</sup> عبد الحسين جليل الغالي، (2015): السياسات النقدية في البنوك المركزية، (الطبعة الأولى)، دار المناهج، الأردن، ص127.

المحلي هو إبقاء التضخم منخفضاً ومستقرًا<sup>(1)</sup>، أما على الصعيد الخارجي فذلك يعني استهداف سعر الصرف، وبالتالي تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقد لهدف التوسع والانكماش، وزيادة القوة الشرائية وتنشيط الطلب على الاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة والعكس صحيح، إذ أن تخفيض القوة الشرائية يؤدي إلى الحد من التوسع في الإنتاج<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

تعمل السياسة النقدية على محاولة تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وهو من بين مقدمات الأهداف التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها لكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة هو يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و 5%<sup>(3)</sup>، وبالتالي تعمل السياسة النقدية على خفض هذا المعدل الذي تكون عنده جميع عناصر الإنتاج في الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، وللوصول إلى هذه المعدلات يجب على السياسة النقدية رسم سياسات تؤدي إلى زيادة عنصر الإنتاج وبالتالي زيادة فرص التشغيل لعنصر العمل، لأن وجود معدلات مرتفعة من البطالة له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية ونفسية على أفراد المجتمع وبالتالي ينعكس بالسلب على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

### ثالثاً: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أن مستوى معيشة المجتمع مقياس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، والذي يتوقف بالأساس على حجم الناتج الذي يولده الاقتصاد، وأن العمل على تحسين مستوى المعيشة ورفع معدلات الدخل الفردية يتطلب ليس فقط تحقيق زيادة متواصلة في حجم الناتج الإجمالي، بل تكون هناك زيادة في الدخل أكبر من معدلات الزيادة في عدد السكان<sup>(4)</sup>، ولتشجيع النمو الاقتصادي يتطلب توفير التمويل اللازم لأهداف التنمية الاقتصادية وتأمين السيولة اللازمة للأسواق المالية وتوزيع رشيد للدخل ما بين الاستهلاك والاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني<sup>(5)</sup>.

### رابعاً: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن أن تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي في رفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع معدلات الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان فينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع

<sup>(1)</sup>Francoise Drumetz, Christian Pfister, (2015): **Politique monétaire**, 2<sup>ème</sup> édition, édition de Boeck supérieur, paris, p23.

<sup>(2)</sup> عبد الحميد عبد المطلب، (2007): **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 274.

<sup>(3)</sup> عبد القادر السيد متولي، (2010): **اقتصاديات النقود والبنوك**، (الطبعة الأولى)، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص 195.

<sup>(4)</sup> محمد السعيد السهموري، (2011): **اقتصاديات النقود والبنوك**، (الطبعة الأولى)، دار الشروق، عمان، ص 110، 111.

<sup>(5)</sup> حازم محمود عيسى الوادي، (2010): **كفاءة السياسة النقدية في الإسلام**، (الطبعة الأولى)، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ص 48.

المستوى العام للأسعار داخل الدولة ما ينتج عنه انخفاض الأسعار المحلية للسلع والخدمات، وبالتالي تشجيع صادرات الدولة والى تقليل الطلب المحلي على السلع المستوردة، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك المحلية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات والعكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

من خلال الأهداف الأربعة المذكورة سابقا نلاحظ هناك تعارض بين هذه الأهداف حيث يجب أن تقبل السلطات هذا التعارض بين الأهداف، حيث لا تستطيع التوفيق بين هذه الأهداف على أن تحقق بعض هذه الأهداف على حساب التضحية بباقي الأهداف، فمثلا عندما تهدف السياسة النقدية تحقيق هدف النمو الاقتصادي مع هدف التوازن في ميزان المدفوعات، وبالتالي يجب إتباع سياسة توسعية لزيادة النمو والإنتاج والدخل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات وبالتالي وجب التضحية بهدف من أجل هدف آخر.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها وسائل تستعين بها السلطة النقدية في إدارة حجم المعروض من النقود وهذه الأدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات أخرى، حيث تسعى السلطة النقدية بواسطة هذه الأدوات توجيه المسار النقدي بما يخدم النشاط الاقتصادي الكلي وتحقيق الأهداف النهائية لسياسة الاقتصاد.

### الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تتلخص الأدوات الكمية للسياسة النقدية في جملة من الأدوات نذكرها في ما يلي:

**أولاً: معدل إعادة الخصم:** والمقصود به هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند خصم الكمبيالات أو أوراق مالية أخرى لقاء القروض الممنوحة لها، وبعبارة أخرى يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقتربها من البنك المركزي لغرض التأثير على الحجم الائتماني<sup>(2)</sup>.

حيث عندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية بخفض من معدل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من معدل إعادة الخصم عندما يرغب في الحد من قدرة البنك على منح الائتمان.

**ثانياً: سياسة السوق المفتوحة:** تعرف على أنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع سندات في السوق الحرة للسندات، وهي أهم أداة للسياسة النقدية وتعتبر عاملاً محددًا للتغيير في العرض النقدي، حيث أن عمليات الشراء

<sup>(1)</sup> يونس عدنان حسين، عبد المجيد علي إسماعيل، (2016): الهيمنة المالية للدول الربعية، (الطبعة الأولى)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص 78، 79.

<sup>(2)</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 364.

في السوق المفتوحة للأوراق المالية يترتب عنها زيادة حجم المعروض من النقد، والعكس في حالة البيع، حيث تهدف هذه العملية الى تخفيض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: نسبة الاحتياطي القانوني:** وهو ما يحتفظ به البنك من نقد في الصندوق أو ما يودعه لدى البنك المركزي مقابل التزاماته تجاه طرف ثالث

الاحتياطي القانوني = النقد في الخزينة لدى البنك + النقد المودع لدى البنك المركزي

أما الاحتياطي المطلوب فهو النسبة من الودائع التي يحددها البنك المركزي كاحتياطي، وإذا تساوى الاحتياطي القانوني مع الاحتياطي المطلوب بالنسبة لبنك معين فلا يوجد لدى هذا البنك احتياطي زائد، وبالتالي لا يستطيع إعطاء قروض جديدة، كما يستطيع البنك المركزي التأثير على الاحتياطي الزائد وبالتالي على القروض وكمية النقود بزيادة أو تخفيض الاحتياطي المطلوب<sup>(2)</sup>.

فعندما يظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فان البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، كما يقلص من قدرتها على منح الائتمان مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، أما في حالة الانكماش فان البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني فترداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

### الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية

وتتمثل الأدوات الكيفية للسياسة النقدية في أداتين إثنين هما:

**أولاً: سياسة تأطير القروض:** بموجب هذه السياسة يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقدم من أجلها القرض وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة<sup>3</sup>، إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، وغالباً ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ أن البنك المركزي لن يترك الأمر مفتوحاً للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصص بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود<sup>(4)</sup>.

**ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض:** ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي، بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد، ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد

<sup>(1)</sup> أحمد أبو الفتوح الناقه، (1998): نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص122.

<sup>(2)</sup> إسماعيل محمد دعيس، (2012): السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (الطبعة الأولى)، دار البازوري، الأردن، ص190.

<sup>(3)</sup> Sobry Claude, (1996): **Eléments de macroéconomie**, edition Ellipses, paris, p260.

<sup>(4)</sup> نزار كاظم الخبيكاني، حيدر يونس الموسوي، (2012): السياسات الاقتصادية، (الطبعة الثانية)، دار البازوري، الأردن، ص24.

من الوسائل لتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو حجم القروض الموجهة لنشاطات المستهدفة للتنمية والمساعدة لها، والتي يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة (كالتصدير - الزراعة - البناء...) ما ينعكس على انخفاض تكلفتها ويزيد من الطلب عليها وفي المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشاطات والقطاعات التي يريد كبحها<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات المباشرة وغير مباشرة هناك أدوات أخرى تتمثل في:

**أولاً: الإقناع الأدبي:** يعرف الإقناع الأدبي على أنه تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية بإغرائها على إتباع سياسة ائتمانية وتمويلية معينة عن طريق تصريحات يدلي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك، واجتماعات يعقدها مع المسؤولين التي مارس فيها البنك المركزي مسؤولياته في زمن بعيد، أما الدول حديثة العهد بالبنوك المركزية يزاوّل فيها البنك المركزي الأعمال البنكية العادية بجانب عمله كبنك مركزي، فان أسلوب الإقناع قد يكون ذا فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي إلى استخدام أساليب أخرى<sup>(2)</sup>.

وتقوم فكرة الإقناع أساساً على أن للبنك المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بغيره من المؤسسات النقدية حيث يعتمد المصرف المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة الاقتصادية المناسبة، والتأثير على هذه المؤسسات التي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف<sup>(3)</sup>.

**ثانياً: التعليمات والتوجيهات:** تصدر من طرف البنك المركزي وتوزع على البنوك التجارية، ويحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع البنوك أن تمنحه لعملائها، وهذا الأسلوب يختلف على أسلوب الإقناع الأدبي، لأنه في هذه الحالة التعليمات والتوجيهات تكون ملزمة التنفيذ من طرف البنوك التجارية، ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه السياسة أن يضع قيوداً على بعض أنواع الائتمان أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة لشراء السندات الحكومية، أو أن يحدد حجم الائتمان بمستوى يقل أو يزيد عن حجم الائتمان السابق وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية وكذلك الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> حمزة شوار، (2014): علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، (الطبعة الأولى)، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، ص 107، 108.

<sup>(2)</sup> محمد الصبري، (2007): إدارة المصارف، (الطبعة الأولى)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 339.

<sup>(3)</sup> عقيل جاسم عبد الله، (1994): النقود والمصارف، (الطبعة الأولى)، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ص 213.

<sup>(4)</sup> أحمد زهير شامية، (2010): النقود والمصارف، (الطبعة الأولى)، دار زهران، عمان، ص 226.

**ثالثا: الإعلام:** ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهارها لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات<sup>(1)</sup>.

**رابعا: التفتيش المباشر:** تعبر هذه السياسة عن الوجه التقليدي لمفهوم الرقابة، وذلك أن البنك المركزي يعتمد في هذه السياسة على التفتيش والتدقيق في الجداول المالية والمحاسبية والوثائق المتعلقة بها، من أجل الوقوف على مدى التزام البنك بالتعليمات والأوامر الصادرة، وكذلك تمثل هذه الآلية وسيلة للبنك المركزي في قياس تأثير أدوات الرقابة النقدية على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

يؤثر البنك المركزي في النشاط النقدي من خلال مجموعة من الأدوات المباشرة والغير مباشرة التي تعكس سياساته الممنهجة، حيث ينتقل أثر هذه الأدوات عبر قنوات تسمح بتحويل الأثر النقدي من هدف أولي إلى هدف نهائي في النشاط الاقتصادي.

#### الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

قناة سعر الفائدة هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة راس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو الاقتصادي<sup>(3)</sup>، وفي حالة السياسة النقدية التوسعية، بمعنى خفض معدلات الفائدة ما يعمل على خفض تكلفة راس المال، ويؤدي إلى زيادة في الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستشاري مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي.

#### الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع نفسه، ص 226.

(2) حمزة شوار، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(3) عبد المجيد قدي، (2003): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (بدون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 77.

(4) المرجع نفسه، ص 78.



حيث أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات ومنه زيادة الناتج المحلي.

### الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين<sup>(1)</sup>:

- قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار؛
- قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

**عبر القناة الأولى:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة المالية الاستشارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها، الشيء الذي يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام؛

**عبر القناة الثانية:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك والتالي تراجع الأسعار وتراجع نمو الناتج المحلي الخام.

### الفرع الرابع: قناة الائتمان

وتضم هذه القناة قناتين قناة الائتمان المصرفي وقناة ميزانية المؤسسات كمايلي:

**قناة الإقراض المصرفي:** حيث يؤدي خفض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه، وبالتالي تقليل الاستثمار والإنتاج ومن ثم الحد من النمو<sup>(2)</sup>.

**قناة ميزانية المؤسسات:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام<sup>(3)</sup>.

### المبحث الثالث: البنك المركزي والسياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي من بين أهم المؤسسات المالية في أي دولة، حيث تؤثر به الحكومة في السياسة الاقتصادية من خلال أحد أدواتها والمتمثلة في السياسة النقدية، بغية التأثير في المجمعات النقدية المكونة للكتلة النقدية سواء بمفهومها الضيق أو بمفهومها الواسع، حيث يلجأ البنك المركزي إلى إصدار العملة الوطنية بما يناسب حاجة الاقتصاد للعملة، وتتم عملية الإصدار نظير مقابلات تسمى بمقابلات الكتلة النقدية، حيث يعمل البنك المركزي وفق استراتيجيات معينة سواء كانت هذه الاستراتيجيات سابقة للسياسة النقدية أو الاستراتيجيات الحديثة

(1) بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص70.

(2) المرجع نفسه، ص70.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص79.

لها، بهدف التحكم في المعروض النقدي وتحقيق الأهداف النقدية أولاً والأهداف الاقتصادية ثانياً، ولتوضيح هذه

الآلية أكثر فقد تم تناول هذا المبحث والمكون من:

- **المطلب الأول:** مفاهيم حول البنك المركزي؛

- **المطلب الثاني:** مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها؛

- **المطلب الثالث:** استراتيجيات إدارة السياسة النقدية.

**المطلب الأول: مفاهيم حول البنك المركزي**

يعتبر البنك المركزي بمثابة السلطة العليا المتحكمة في السياسة النقدية، وهو المؤسسة التي تقع على قمة هرم الجهاز المصرفي، وينفرد بخصائص ووظائف تميزه عن المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى المشكلة للجهاز المصرفي، بحيث يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد، تقع على عاتق البنك المركزي مهمة الإدارة والإشراف على الشؤون النقدية بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي داخل الدولة.

**الفرع الأول: تعريف البنك المركزي**

هناك العديد من التعاريف للبنك المركزي من باحث لآخر فهناك من يعرفه حسب المهام والوظائف

المنوطة به، وآخر يعرفه على أساس الخصائص الذي تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى حيث:

يعرف البنك المركزي بأنه: "مؤسسة نقدية حكومية تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة، يقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسات النقدية، بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان، بالإضافة إلى الإشراف الفني على المصارف التجارية العاملة بالبلاد"<sup>(1)</sup>.

**الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي**

يتميز البنك المركزي عن البنوك الأخرى بجملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارته والإشراف عليه من خلال القوانين التي تستنها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل التوجيه والمراقبة؛

- يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته؛

- لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق ربح، وإنما يهدف إلى تحقيق الصالح العام للدولة ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها؛

(1) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(2) زكريا الدوري، يسرى السمراي، (2016): البنوك المركزية والسياسات النقدية، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري، الأردن، ص 26، 27.

- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد، والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار والمقدرة بـ 12 مؤسسة إصدار خاضعة لمجلس الاحتياط الفيدرالي؛

- يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة على التحكم في أسعار الفائدة والائتمان المصرفي وكذلك كمية النقود.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي

إن لكل بنك مركزي في دولة معينة وظائف خاصة تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدول الأخرى، إلا انه يمكن تحديد وظائف مشتركة بين البنوك المركزية في الدول المختلفة، ويمكن أن نحدد أهم الوظائف للبنك المركزي كالتالي:

**أولاً: البنك المركزي هو بنك الإصدار:** الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية مجوزة للاقتصاد ككل، ويتجسد ذلك مادياً وفيما في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكوت ووضعتها في التداول<sup>(2)</sup>، لكن ما يجب معرفته هو أن البنك المركزي يقوم بإصدار هذه الأوراق (البنكوت)، وذلك بالاعتماد على الأسس التالية والتي ترتبط بمحصله على هذه الأصول<sup>(3)</sup>:

❖ ذهب وعمليات أجنبية؛

❖ سندات الخزينة وسندات تجارية.

وتسمى هذه الأصول بغطاء الإصدار النقدي وهي حق للبنك المركزي بإصدار النقود (ورقية ومعدينية) بقيمة هذه الأصول.

ومن أهم نظم إصدار النقود هي<sup>(4)</sup>:

- تغطية قدر معين من الإصدار بسندات حكومية وكلما زاد تجاوز ذلك القدر بغطى الذهب؛
- وضع حد أقصى للمصرف المركزي لا يمكن تجاوزه من الإصدارات دون تغطية هذا الإصدار بغطاء الإصدار؛
- تغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة والباقي بعناصر أخرى مثل السندات والكمبيالات التجارية؛

(1) إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، (2000): اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص326.

(2) نعمة الله نجيب وآخرون، (2001): مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص204.

(3) الطاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص40.

(4) فليح حسن خلف، (2006): النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، ص300، 301.

- خضوع حجم الإصدار إلى تقدير السلطات النقدية حسب الظروف والتي لا يتم فيها تحديد حجم الإصدار وإنما يترك الأمر إلى تقدير السلطات النقدية.

**ثانياً: البنك المركزي هو بنك الحكومة:** يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة، وأصبحت الدولة تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية، وتقوم بتنظيم المدفوعات الحكومية وتقديم البنوك المركزية سفا وقروضا قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية وعند حالات الضرورة والحاجة إلى قروض استثنائية، وفضلاً على ذلك فإن البنك المركزي يقوم بإصدار القروض العامة الحكومية وتولى خدمتها، كما يضع البنك المركزي خبرته النقدية والمصرفية تحت تصرف الحكومة، ويتولى المهام التي توكل إليه من قبلها مثل الرقابة على المصارف الأجنبية والتحويلات الخارجية، وتقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية سواء كانت محلية أو أجنبية<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: البنك المركزي بنك البنوك:** تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي، ونظراً لحتكارة لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض، حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد سيولة، ويقوم بتقديم القروض لها، كما ان قروضه تقدم للبنوك فقط وليس للأشخاص، وتقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزنة للبنوك التجارية، وبالتالي يكون البنك المركزي هو المسؤول عن توفير الأصول المالية لهذه البنوك، بالإضافة إلى كل هذا فإن البنك المركزي يحتفظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية وقد يكون هذا الاحتفاظ طواعية منها أو إلزامي بناء على نص قانوني<sup>(2)</sup>، كما يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة<sup>(3)</sup>.

**رابعاً: الرقابة على الائتمان:** يقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان المصرفي، وذلك عن طريق التحكم في أهمية النقود وحجم الكتلة النقدية وتحديد أثرها على مستوى الأسعار وحجم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تجنب نقص كمية النقود عن الحجم المطلوب الموافق لحجم السلع والخدمات في الاقتصاد، وتمثل وسائل البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بما يلي<sup>(4)</sup>:

- ✓ زيادة أو تخفيض أسعار الخصم والفائدة؛
- ✓ شراء أو بيع الأوراق التجارية والمالية في السوق المفتوحة؛
- ✓ تخفيض أو زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي؛

<sup>(1)</sup> إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، (2004): مفاهيم ونظم اقتصادية، (الطبعة الأولى)، دار وائل، عمان، الأردن، ص 228.

<sup>(2)</sup> حدة رايس، (2009): دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، (الطبعة الأولى)، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 128-130.

<sup>(3)</sup> صبحي تادرس قريضة، إسماعيل أحمد الشناوي، (1993): اقتصاديات النقود والبنوك، (بدون طبعة)، الدار الجامعية، مصر، ص 244.

<sup>(4)</sup> ضياء مجيد، (2000): الاقتصاد النقدي، (بدون طبعة)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ص 257، 260.

- ✓ تقنين الائتمان؛
- ✓ إصدار تعليمات للمصارف فيما يتعلق بالعمليات الإقراضية؛
- ✓ تنظيم شروط منح الائتمان؛
- ✓ تنظيم متطلبات هامش الضمان؛
- ✓ وسيلة الإقناع الأدبي؛
- ✓ تحديد حجم اعتمادات المستوردين مسبقا لتحديد حجم الاستيراد.

### المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها

تتكون الكتلة النقدية من عدة مجاميع تترتب هذه المجاميع حسب درجة سيولتها ابتداء من النقد المركزي والكتلة النقدية بالمفهوم الضيق وصولا إلى الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع والسيولة الكلية للاقتصاد، كما أن البنك المركزي لا يقوم بإصدار النقود إلى حالة وجود غطاء نقدي للإصدار والمتمثل أساسا في الذهب والعملات الأجنبية القروض إلى الخزينة بالإضافة إلى القروض للاقتصاد.

#### الفرع الأول: تعريف الكتلة النقدية

يمكن تعريف الكتلة النقدية بأنها: " كمية النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها"<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية

ويمكن إيجازها فيما يلي:

**أولا: المجمع  $M_0$ : النقد المركزي:** وهو المجمع الذي يتمتع بالسيولة التامة، ويتكون هذا المجمع من الأوراق النقدية (ورقية ومعنوية) القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليها الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية سواء في خزائنها أو لدى البنك المركزي<sup>(2)</sup>.

#### المجمع $M_0$ = النقود القانونية + الاحتياطات لدى البنوك المركزية والتجارية

**ثانيا: المجمع  $M_1$ : الكتلة النقدية بالمعنى الضيق:** ويمثل هذا المجمع الكتلة النقدية المتاحة أو المتاحات النقدية أو كما تسمى مجموع وسائل الدفع، ويتركز أساسا على وظيفة النقود كوسيط في المبادلات، ويتألف من مجموع العملات الورقية والمعنوية المتداولة والاحتياطات، أي يتكون من المجمع  $M_0$  مضاف إليها الودائع تحت الطلب الجارية في الجهاز المصرفي، والمقصود بالودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي الودائع التي تكون متاحة بمجرد الطلب من زبائن المصارف، وتشمل الحسابات الجارية والودائع ليوم واحد وبعض هذه الودائع تكون مدرة للفائدة<sup>(3)</sup>.

#### المجمع $M_1 = M_0 +$ الودائع تحت الطلب الجارية.

(1) بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

(2) وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(3) لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 82.

ثالثاً: المجموع  $M_2$ : الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: ويعرف أيضاً بالسيولة المحلية الخاصة، ويشتمل على المجموع  $M_1$  مضافاً إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية... الخ) ويستند هذا المفهوم إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة<sup>(1)</sup>.

المجموع  $M_2 = M_1 +$  الودائع لأجل بمختلف أنواعها

رابعاً: المجموع  $M_3$ : ويطلق عليه مصطلح السيولة الكلية للاقتصادية، حيث شهدت بعض البلدان ظهور مؤسسات مالية وسيطة ابتكرت مشتقات مالية، لذلك تم ضم ودائع هذه المشتقات ذات الأجل الطويل إلى مكونات عرض النقد  $M_2$ ، وبالتالي يضم المجموع  $M_3$  بالإضافة إلى المجموع  $M_2$  هذه الودائع

المجموع  $M_3 = M_2 +$  منتجات المشتقات المالية

إضافة إلى المجموع  $M_3$  نجد هناك  $M_4$  وهي عبارة عن  $M_3$  مضافاً إليها سندات الخزينة وصناديق المعاشات التقاعدية والحكومية، الأوراق التجارية والمالية...<sup>(2)</sup>.

الفرع الثالث: مقابلات الكتلة النقدية

تتمثل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية فيما يلي:

أولاً: الذهب والعملات الأجنبية: أن التبادل التجاري بين دول العالم في عمليات التجارة الخارجية من عمليات استيراد وتصدير للسلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، ينتج عنه تسديد هذه المدفوعات إما عن طريق الذهب أو رصيد من العملات الأجنبية المتداولة دولياً، ففي حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستشارات أو التوظيف، فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها فإن البنك المركزي يقوم بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة المحلية، وبالتالي فإن التصدير يعد سبباً في إصدار عملة وطنية أما الاستيراد فهو العكس من ذلك<sup>(3)</sup>.

ثانياً: القروض المقدمة للخزينة العمومية: تمثل الخزينة العمومية الهيئة التي تحول إليها الدولة إيراداتها، كما أنها المصدر الذي يمول نفقات ميزانيتها، وفي ظل تزايد حجم هذه النفقات التي قد تفوق حجم الإيرادات التي تحصل عليها الخزينة العمومية ينشأ عجز في ميزانية الحكومة بين جانب الإيرادات وجانب النفقات، وهو ما يستدعي البحث عن قنوات تمويل لهذا العجز، ويمثل الإقراض وسيلة الخزينة العمومية للحصول على التمويل المناسب لتغطية العجز المسجل في الميزانية، فتلجأ إلى إصدار أوراق دين حكومية ممثلة في سندات الخزينة أو أدونات الخزينة

(1) نعمة الله نجيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

(2) وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(3) وليد العايب، لخلو بخاري، (2013): اقتصاد البنوك والتقنيات البنكية، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص 82.

وطرحها للاكتتاب في السوق، هذه الأوراق التي يمكن أن يجوزها عدة أفراد فيما يحصل عليها من<sup>(1)</sup>:

- البنك المركزي الذي يصدر في مقابلها نقدا قانونيا يزيد من حجم المعروض النقدي؛
- البنوك التجارية التي يمكن لها إعادة خصم الأوراق المالية أو التجارية والحصول على قيمتها من النقود القانونية وبالتالي زيادة المعروض النقدي؛
- المتعاملون غير المصرفيون الذين يخصصونها عند البنوك والتي يدورها تخصمها عند البنك المركزي والذي في مقابلها يمنح نقودا قانونية.

**ثالثا: القروض المقدمة للاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح التمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروضا بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وعندما يقوم البنك المركزي بمنح هذه القروض للبنوك التجارية فإنه يقوم بإصدار ما يقابل ذلك من أوراق نقدية، وبالتالي الزيادة في المعروض النقدي<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، ومزال يعاني منها حتى الآن، فالاستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطة مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف لبلوغ الأهداف النهائية، حيث استخدم البنك المركزي في البداية استراتيجيات قديمة والتي اعتمدت على نظرية القرض التجاري ومبدأ الاحتياطات الحرة بالإضافة إلى أسعار الفائدة، أما الاستراتيجيات الحديثة فتهدف ضبط التضخم باستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط.

#### الفرع الأول: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

وهي الاستراتيجيات الأولى والتي تعتمد على ثلاث عناصر، نذكرها في ما يلي:

**أولا: نظرية القرض التجاري:** كانت تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي، وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة، وفتح الاعتماد والسندات، والتي لها خاصية التصفية وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده<sup>(3)</sup>.

وقد اتسمت هذه الإستراتيجية بعدة عيوب من بينها<sup>(4)</sup>:

(1) حمزة شوادر، مرجع سبق ذكره، ص 58، 59.

(2) عبد الله خبايا، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(3) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 118.

(4) صادق مدحت، (2001): أدوات وتقنيات مصرفية، (الطبعة الأولى)، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، ص 257، 258.

- خلال فترة الكساد الكبيرة سنة 1929 لم تتمكن البنوك المركزية من منع الانخفاض الشديد في كمية النقود، وهذا يعود لتأثر إتباع نظرية القرض التجاري داخل النظام المصرفي وخارجه؛
- كانت هذه النظرية مقبولة في القرون السابقة حيث لا توجد رقابة كبيرة، ولا بنوك مركزية بالمفهوم الحالي حتى تكون على دراية بإجراءات الاقتراض، كما تتدخل بالمساعدة إذا تطلب ذلك؛
- كانت النظرية ترمي إلى استعمال القروض التجارية بشكل كبير، وذلك لضمان سداد القرض، ولكن في الحقيقة كان هناك استعمال للنقود في مجالات أخرى بعد العملية التجارية الأولى، وكان البنك المركزي لا يراقب الاستعمالات اللاحقة للنقود.

**ثانياً: مبدأ الاحتياطات الحرة:** وتعرف الاحتياطات الحرة (أو صافي الاحتياطات المقترضة) بأنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقتراضاتها من البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاقتراضات من البنك المركزي، وتتأثر الاحتياطات الحرة بعوامل متعددة مثل عمليات السوق المفتوحة واستقراض البنوك التجارية وطرح أسهم الشركات في السوق والعملية المتداولة وغيرها، ونظراً لأن التغير اليومي أو الأسبوعي كبيراً جداً، أحياناً في هذه الاحتياطات فقد تأخذ في العادة من 3 إلى 4 أسابيع قبل أن يستطيع اقتصاديو البنك المركزي الحكم على اتجاه تغييرها<sup>(1)</sup>.

وقد تعرض هذا المبدأ لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين لأنه لم يؤدي دوره كما ينبغي، وذلك نظراً لعدم تمتعه بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً، ومن بين هذه الانتقادات<sup>(2)</sup>:

- لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة كالمجموع النقدية، وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلباً على نمو النقود.
- لم يستطيع أن يقوم مقام دور الهدف الأولي، لأن العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي، وهذا يعني أن البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية مثل: المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير سليمة نتيجة لتغيرات تسويق والعملية المتداولة وعوامل أخرى.

**ثالثاً: أسعار الفائدة:** استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينيات هو التأثير على الهدف (أسعار الفائدة) إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجديد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي<sup>(3)</sup>:

(1) سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 109.

(3) أكرم حداد، (2005): النقود والمصارف -مدخل تحليلي-، (الطبعة الثالثة)، دار وائل للنشر، الأردن، ص 185.



- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط؛
- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان أن يحقق سعر فائدة معين أهداف معينة، وذلك لأنه عرضة لأثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات النقدية، فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع ويتلاءم مع الطلب، ولا نستطيع معرفة الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجرى السياسة النقدية؛
- الارتباط بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، وهم ما يسمى بأثر فيشر، حيث يتبع زيادة أسعار الفائدة ربع السنوية معدل التضخم، وبالتالي فإن التضخم يسبب ارتفاع سعر الفائدة؛
- كما تلاحظ أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الاستثمار.

### الفرع الثاني: الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية

نظرا لظهور بوادر تضخمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة، بدأت في الستينيات عملية ضبط التضخم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية، وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي.

هكذا بدأ التوجه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو استخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيدا أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيد أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية<sup>(1)</sup>.

كانت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع، واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتفوق مع هدف نمو مجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدر سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسبا مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملا مشجعا لزيادة إقتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الإقتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط ويكون إجمالي الاحتياطي، وبالتالي يكون عرض النقود زيادة.

(1) سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

ولكن هذه الإستراتيجية لم تكن ناجحة بالكامل، وهذه الإجراءات لم تؤدي دورها ولم تلقى نجاحا كبيرا لكون البنوك المركزية لم تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على النقود، ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها توسيع المجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه، واستخدام مجموع احتياطات البنك لهدف أولي لضبط كمية النقود لذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122.

## خلاصة الفصل الثاني

إن السياسة النقدية تعني مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير في الحجم النقدي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، حيث عرفت هذه السياسة مجموعة من التطورات عبر مراحل زمنية مختلفة، فقد اعتبر الكلاسيك السياسة النقدية بأنها سياسة محايدة ولا تؤثر على مستوى التشغيل، ويتمثل دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، أما كينز فيرى بأنها ليست محايدة وهناك ثلاث دوافع لطلب على النقود وتمثل في دافع المعاملات والاحتياط والمضاربة وهذا حسب النظرية الكينزية، أما فريدمان فيعتقد بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتدخل الدولة ضروري لتحقيق التوازن، وتكمن أهمية السياسة النقدية من خلال التأثير في المسار الاقتصادي كونها تعتبر المنظم الرئيسي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وذلك بإتباع اتجاه توسعي في حالة الانكماش الاقتصادي واتجاه انكماش في حالة التضخم، وهذا من أجل تحقيق أهداف أولية والمتمثلة في التأثير في الاحتياطات النقدية وسوق النقد، كل هذه الإجراءات تساهم في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة نقدية والمعبر عنها بـ "المربع السحري لكالدور" حيث تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق التوظيف الكامل وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد لزيادة عنصر الإنتاج وبالتالي زيادة فرص التشغيل، كما يعتبر هدف النمو الاقتصادي من أبرز أهداف السياسة النقدية التي تسعى الوصول إليه من خلال توفير التمويل اللازم لمتطلبات التنمية الاقتصادية، أما الهدف الأخير لهذه السياسة فيتمثل في خلق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بالتأثير في الصادرات والواردات.

ولتحقيق الأهداف سالف الذكر، تستعمل السياسة النقدية أدوات لتأثير في النشاط الاقتصادي، وتمثل هذه الأدوات في أدوات كمية وكيفية، فالكمية تتضمن سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، أما الكيفية فتتمثل في سياسة تَأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى والتي هي عبارة عن الإقناع الأدبي، التعليمات والتوجيهات بالإضافة إلى التفتيش المباشر والإعلام، وتحقيق هذه الأدوات أهدافها وينتقل أثرها ويتحول إلى هدف نهائي عبر قنوات تدعى قنوات انتقال السياسة النقدية، والمتمثلة في قناة سعر الفائدة وقناة سعر الصرف وقناة السندات المالية،

وتتم إدارة السياسة النقدية من قبل البنك، الذي يعتبر بمثابة السلطة العليا المسؤولة على إدارة السياسة النقدية والإشراف عليها، وهو المؤسسة المصرفية الوحيدة الذي تنفرد بهذه المهمة، حيث يهدف البنك المركزي إلى التأثير في المكونات المختلفة للكتلة النقدية في الاقتصاد بما يخدم الأعوان الاقتصاديين، فبالإضافة إلى وظيفة مراقبة مكونات الكتلة النقدية، يقوم بوظيفة الإصدار النقدي التي تقع على عاتقه لوحده، حيث تتم عملية الإصدار نظير مقابلات في الاقتصاد، فبدخول الذهب والعملات الأجنبية إلى الاقتصاد أو قيام البنك المركزي بعملية الإقراض سواء للاقتصاد أو الخزينة العمومية يصدر ما يقابلها من عملة محلية، وتتم عملية إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي وفق استراتيجيات يرسمها البنك المركزي وتمثل في الاستراتيجيات السابقة لسياسة النقدية والاستراتيجيات الحديثة.

الفصل الثالث: انعكاس تقلبات

أسعار النفط على السياسة

النقدية في الجزائر للفترة

(2017-2000)

## تمهيد

يعتبر النفط أحد العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، وأحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم منذ سنة 1950 إلى غاية الآن مقارنة بمصدر الطاقة الأخرى، فأصبح امتلاك النفط ميزة تجعل الدولة التي تمتلكه وزنا في المجتمع الدولي، بل أن قوة الدولة وتطورها ارتبط إلى حد ما بمدى امتلاكها للنفط، ولأن الجزائر من بين الدول العربية التي تملك ثروة معتبرة من النفط فقد اعتمدت عليه وعلى مداخيله بدرجة أولى للنهوض باقتصادها، الأمر الذي انعكس على السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، ما جعل هذه الأخيرة (السياسة النقدية) رهينة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، حيث عرفت السوق النفطية تقلبات حادة في مراحل مختلفة من العقدين الأخيرين بين الارتفاع والانخفاض، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في التأثير على كل ما هو متعلق بالسياسة النقدية في الجزائر ابتداء من الإطار القانوني والأدوات وصولاً إلى الأهداف ومكونات الكتلة النقدية التي تعتبر المتغير الرئيسي الذي يشير إلى السياسة النقدية والمتغير الحساس الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط سواء في حالة الانخفاض أو الارتفاع، ولمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر بشيء من التفصيل فقد تم استعراض هذا الفصل والمتكون من ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي:

**المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري؛**

**المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر؛**

**المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017).**

### المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تحتل المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة أخص مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه هذا الأخير من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر عنصرا أساسيا يعول عليه في السياسة الطاقوية للجزائر وكذا تحصيلاتها المالية، بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه جراء عمليات التصدير إلى الخارج، وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنية في كون إنتاجه يساهم بصورة مباشرة في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، حيث أنه يمثل الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية، وعليه سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تاريخ النفط في الجزائر وكذا الإمكانيات النفطية للجزائر بالإضافة إلى مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري، وقد تناول هذا المبحث ثلاث مطالب كما يلي:

- **المطلب الأول:** تاريخ النفط في الجزائر؛

- **المطلب الثالث:** مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛

- **المطلب الثاني:** الإمكانيات النفطية للجزائر.

### المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

مر النفط منذ اكتشافه أول مرة من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية ابتداء من مرحلة سيطرة المستعمر على الثروة النفطية وتحويل عائداتها إلى فرنسا وصولا إلى مرحلة استرجاع السيادة على الثروة النفطية وتأميمها.

### الفرع الأول: النفط قبل استقلال الجزائر

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواتها، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية النفط، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة القيام باستغلال ثرواتها الطبيعية والبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور آثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبقة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات، ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة، أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الاكتشافات كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب، أما تاريخ إنتاج النفط والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، لم يكن سوى في جانفي 1956<sup>(1)</sup>، حيث تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلية"، وفي جوان من

<sup>(1)</sup> عيسى مقلد، (2008): قطاع المحروقات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص ص 26، 27.

نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، ما دفع بفرنسا حينها إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها<sup>(1)</sup>، وفي ظل تعاظم أطماع فرنسا في استنزاف الثروة النفطية الجزائرية تم وضع سياسة نفطية من خلال قيام المستعمر الفرنسي سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة (l'organisation commune des régions sahariennes) « OCRS » والذي كان الظاهر من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تنمية وتطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، أما باطنيا ومن خلال الإطار القانوني الداخلي لهذه المنظمة فقد تم تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري (le Cod pétrolier saharien) « CPS » رقم: 58/1112 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: النفط بعد استقلال الجزائر

عرف النفط الجزائري محطتين رئيسيتين بعد الاستقلال، الأولى بعد الاستقلال مباشرة إلى غاية قبل تأميم المحروقات، والمحطة الثانية بعد عملية التأميم واسترجاع السيادة على الثروات الطبيعية.

أولا: مرحلة ما قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تلتخص فيما يلي:

#### 1- اتفاقية إيفيان 1962: ومن بين أهم المسائل النفطية التي تضمنتها اتفاقية إيفيان تتمثل في النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون النفط الصحراوي؛
- استثمار الثروات النفطية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات النفطية؛
- إشراف هيئة تحكيم دولية في عملية الفصل في المنازعات النفطية.

#### 2- إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك "SONATRACH": بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر

لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك "SONATRACH" (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 1963-12-31 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصر نشاطها في البداية بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعات النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذا أصبحت من كبرى الشركات النفطية في العالم<sup>(4)</sup>.

(1) خالدية بن عوالي، (2016): استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، الجزائر، ص87.

(2) Hosine Malti (2010): **Histoire secrète du pétrole algérien**. Edition la Découverte. paris. p27

(3) شهرزاد زغيب، حليلة حلومي، (2008): القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، (العدد 11)، ص04.

(4) خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص88.

3 - اتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على<sup>(1)</sup>:

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% حيث وصلت خلال سنتي 1968 و1969 إلى حوالي 54% و55% على الترتيب؛
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث؛
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر؛ إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%؛
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها؛
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965.

ثانيا: مرحلة ما بعد التأميم: على اعتبار أن الجزائر اختارت النهج الاشتراكي منذ استقلالها فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا على قرار التأميم، حيث نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للشروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقية إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات النفطية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر، فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك<sup>(2)</sup>.

حيث أمت الجزائر 51% من أسهم شركتي النفط الفرنسيين، وشمل التأميم الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية، وبالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تحطيم تلك العقبة والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم للأمر 10/06<sup>(3)</sup>.

#### المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية جد هامة، أهلتها إلى أن تحتل مكانة مهمة في السوق النفطية العالمية باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي في الجزائر وكذا طاقتها الإنتاجية له.

#### الفرع الأول: الاحتياطات النفطية في الجزائر

(1) شهرزاد زغيب، حليلة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص 4، 5.

(2) عيسى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 29، 30.

(3) خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص 89، 90.



## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

إن التعرف على حجم الاحتياطي في مناطق العالم المختلفة عموما والجزائر بصفة خاصة أضحى من الأمور المهمة جدا لدى الباحثين الاقتصاديين والسياسيين أيضا في معظم دول العالم، وعند تقدير إحتياطات أية دولة من المحروقات فإنه يؤخذ بعين الاعتبار فقط الاحتياطات المؤكدة، وتتوفر الجزائر على احتياطي جعلها تصنف في المرتبة السابعة عربيا والسابعة عشر عالميا، والجدول التالي يوضح لنا الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017.

الجدول رقم(05): تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)  
الوحدة: ألف مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11.3	11.3	11.3	11.8	11.8	12.3	12.3	12.20	12.20
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20

1. المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

.BP Statistical reven of world energy, available on sit:

<http://www.bp.com/Statisticsloviem>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2002 قد كان مستقرا عند 11300 مليون برميل ليرتفع، في سنة 2003 إلى 11800 مليون برميل ثم إلى 12300 مليون برميل سنة 2005 أين سجل أعلى مستوى له منذ اكتشاف النفط في الجزائر ليستقر بعد ذلك عند 12200 مليون برميل من سنة 2007 إلى غاية 2017

### الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، كما أن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل الأوبك، فالنفط المستخرج من أول بئر تم اكتشافها تميز بدرجة نقاوة عالية حيث قدرت كثافته بـ 0.83، كما أن أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات "condensant" المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، وتعد من أجود أنواع النفط، إذ تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها، كما أن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ "blend sahari" هو نفط خفيف وخال تقريبا من الكبريت وهذا ما يميزه بالنسبة لدول الأوبك، ما يجعله من أفضل النفط المنتجة للمشتقات النفطية الخفيفة التي يكثر الطلب عليها<sup>(1)</sup>. والجدول الموالي يوضح لنا تطور إنتاج النفط الخام في الفترة من 2000 إلى 2017.

<sup>(1)</sup> أنيسة بن رمضان،(2014): دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، (بدون طبعة)، دار هوم، الجزائر، ص271.

الجدول رقم(06): تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون برميل في اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	1.549	1.534	1.653	1.826	1.921	1.990	1.979	1.992	1.969
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج	1.775	1.689	1.642	1.537	1.485	1.589	1.558	1.577	1.540

2. المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

.BP Statistical review of world energy, available on sit:

<http://www.bp.com/Statisticsloviem>

مع بداية العشرية الأولى لسنة 2000 وحسب ما بينه الجدول أعلاه دخل قطاع المحروقات في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1.992 برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية 2007 فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلال هذه السنة، بسبب إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء فكان هذا نتيجة الإقبال الكبير على الاستثمار داخل القطاع<sup>(1)</sup>، لكن هذه الطاقة الإنتاجية عرفت انخفاضا سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ليستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2013 ليعرف بعدها ارتفاعا طفيفا ومتذبذبا نتيجة سياسات دول الأوبك في تسقيف الإنتاج بسبب انهيار أسعار النفط وهذا خلال السنوات من 2014 إلى 2017.

### المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي مقارنة مع باقي القطاعات، وكذا التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير إلى الخارج، وفي هذا المطلب سوف يتم إبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى مساهمة النفط فيها.

#### الفرع الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر

<sup>(1)</sup> خالدية بن عوالي، مرجع سبق ذكره، ص93.

الجدول رقم(07): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2017-2000)

النسبة المئوية	الناتج المحلي لقطاع النفط (مليار دينار)	(PIB) (مليار دينار)	السنوات
39.4	1616.3	4098.8	2000
34.1	1443.9	4235.6	2001
32.8	1461.3	4455.3	2002
35.58	1873.2	5264.2	2003
37.94	2319.0	6112.0	2004
44.3	3352.9	7563.6	2005
45.6	3882.20	8520.6	2006
43.9	4089.3	9306.2	2007
45.5	5000.1	10993.8	2008
31.2	3109.1	9968.0	2009
34.9	4180.4	11991.6	2010
36.1	5242.1	14519.8	2011
32.9	5208.4	15843.0	2012
29.8	4968.0	16647.9	2013
27.0	4657.8	17228.6	2014
18.8	3134.20	16702.1	2015
17.4	3025.6	17406.7	2016
19.1	3608.8	18906.6	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط نسبة المساهمة من نسبة 2000 إلى 2010 ما يعادل نسبة 42.52% من إجمالي الناتج المحلي الخام، وهذا راجع إلى السياسة الطاقوية الجديدة التي انتهجتها الجزائر من خلال إصدار قانون المحروقات 07/05 وازدياد عدد الآبار المكتشفة خلال هذه الفترة ناهيك عن ارتفاع متوسط سعر النفط خلال هذه الفترة، أما عن أعلى نسبة مساهمة فقد سجلت سنة 2006 بـ 45.6% وهذا بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للفترة من 2011 إلى 2017 فقد كان متوسط نسبة المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي (PIB) يعادل 25.87% مسجلا تراجعاً مقارنة من العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا راجع على الانخفاض

### الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

المحسوس في أسعار النفط بالإضافة إلى محاولة الجزائر إلى تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

#### الفرع الثاني: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة للجزائر

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية، لذا كان اهتمام الدولة كبيرا بالقطاع النفطي لمساهمته الفعالة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والجدول الموالي سيوضح لنا مدى مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة (2000-2017).

الجدول رقم (08): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الإيرادات الكلية (مليار دينار)	الجبائية النفطية (مليار دينار)	النسبة المئوية %
2000	1578.1	1213.2	76.87
2001	1505.5	1001.4	66.5
2002	1603.2	1007.9	62.9
2003	1974.4	1350.0	68.4
2004	2229.7	1570.7	70.4
2005	3081.7	2352.7	76.3
2006	3639.8	2799.0	76.9
2007	3687.8	2796.8	75.8
2008	5190.0	4088.6	78.8
2009	3676.0	2412.7	65.6
2010	4392.9	2905.0	66.1
2011	5790.1	3979.7	68.7
2012	6411.3	4184.0	65.2
2013	5957.5	3678.1	61.7
2014	5738.4	3388.4	59.04
2015	5103.1	2373.5	46.5
2016	5110.1	1781.1	34.8
2017	6182.8	2372.5	38.4

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الناتجة عن القطاع النفطي تشكل حصة الأسد من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية الجزائرية، حيث عرفت نسبة مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية منحى تصاعدي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008، أي سجلت أعلى نسبة قدرت بـ 78.8% من إجمالي الإيرادات، إلا أنها عرفت انخفاضاً بعدها سنة 2009 بنسبة 13.2% بسبب تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة الناتجة عن تداعيات الأزمة المالية، لتعود نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى مستواها المعهود خلال السنوات 2010 إلى 2013، لتتراجع بعدها بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث عرفت أضعف نسبة لها سنة 2016 بـ 3.6% من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية، لترتفع سنة 2017 ولكن بنسبة ضعيفة قدرت بـ 3.6% مقارنة بسنة 2016.

### الفرع الثالث: مساهمة النفط في حجم صادرات الجزائر

منذ وقت بعيد وصادرات القطاع النفطي تسيطر على معظم قيمة الصادرات الجزائرية، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

النسبة المئوية%	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	السنوات
97.27	21.06	21.65	2000
96.90	18.5	19.09	2001
96.84	18.11	18.7	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.92	31.54	32.21	2004
98.38	45.58	46.33	2005
97.93	53.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.23	77.20	78.59	2008
98.31	44.42	45.18	2009
98.30	56.12	57.09	2010
98.31	71.66	72.89	2011
98.38	70.58	71.74	2012
98.37	63.66	64.71	2013
97.28	58.36	59.99	2014
95.66	33.07	34.57	2015
95.25	27.92	29.31	2016
96.04	33.20	34.57	2017

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تمثل الجزء الأكبر من قيمة الصادرات الكلية، فهي تمثل ما متوسطه 97.54% من حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2017)، وقد سجلت أعلى نسبة لقيمة الصادرات النفطية سنة 2005 و2007 و2008 بنسبة 98.38% أما أضعف نسبة سجلت سنة 2016 حيث قدرت بـ 95.25% وهي نسبة تبقى عالية مقارنة مع مساهمة باقي قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن الجدول نلاحظ أيضا أن قيمة الصادرات الكلية تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية، فهناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها قابلتها زيادة في قيمة الصادرات الكلية والعكس صحيح، وعليه نجد أن الصادرات النفطية هي أساس الصادرات الكلية للدولة.

المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

يعتبر بنك الجزائر المؤسسة المالية التي تقع على قمة الجهاز المالي والمصرفي في الجزائر، حيث تقع على عاتقه مسؤولية إدارة السياسة النقدية، بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط النقدي بشكل خاص، والملاحظ للتطورات النقدية التي عرفتها الجزائر فإنه يجد بأن السياسة النقدية مرت بالعديد من المراحل والتطورات، لكن تبقى سنة 1990 نقطة تحول جذرية عرفتها المنظومة المصرفية، وهو ما عرف بقانون النقد والقرض، حيث اتبعت الجزائر بعد هذا القانون إستراتيجيات جديدة في تسيير النظام المصرفي واختارت أدوات مناسبة من شأنها أن ترفع كفاءة السياسة النقدية، وفي هذا المبحث سنتناول ما يلي:

- **المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر؛**

- **المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر؛**

- **المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر**

**المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر**

يعد بنك الجزائر من أهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام المصرفي كما يعد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف ببنك الجزائر، هيكله التنظيمي مهامه وصلاحياته.

**الفرع الأول: تعريف بنك الجزائر**

يعرف الأمر (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (09-10-11) بنك الجزائر بأنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي تعنى بالتجارة، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس الحاسبة، بل يتبع القواعد المالية التي تطبق في الحاسبة التجارية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً، كما يتمتع بنك الجزائر بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض"<sup>(1)</sup>.

**الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر**

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر من عدة مجالس نذكرها فيما يلي:

**أولاً: المحافظ ونوابه:** حسب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض وحسب المواد (13-14-15-16-17) من هذا الأمر يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يتأهه المحافظ، ومن بين أعضائه ثلاث نواب، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما يتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضاً، ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية،

<sup>(1)</sup> المادة 09 إلى 11 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر، يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون<sup>(1)</sup>.

ثانيا: **المديريات العامة:** بالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاث هناك 11 مديرية عامة لكل منها دور معين، والتي تتفرع بدورها إلى 34 مديرية مركزية والتي تتفرع بدورها إلى نيابات مديريات وعددها 79 مديرية، وسنكتفي هنا بتسليط الضوء على المديريات العامة والمتمثلة في<sup>(2)</sup>:

- **المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي:** ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك، والسهر على تسيير السوقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك؛
- **المديرية العامة للمفتشية العامة:** وظيفتها مراقبة وكالات بنك الجزائر ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
- **المديرية العامة للشبكة:** ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر؛
- **المديرية العامة للموارد البشرية:** ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك التكوين؛
- **المديرية العامة للدراسات:** وظيفتها جمع الإحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها؛
- **المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية:** ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية؛
- **المديرة العامة للصرف:** تقوم بمراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية، وميزان المدفوعات؛
- **المديرية العامة للصندوق العام:** تقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها؛
- **المديرية العامة للمطبعة:** مهمتها طبع الأوراق النقدية، والبرمجة والصيانة؛
- **المديرية العامة للإدارة والوسائل:** وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة؛
- **المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية:** تشرف على تكوينات وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

ثالثا: **مجلس الإدارة ومجلس النقد:** قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان مجلس النقد والقرض دورين، حيث كان مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في الوقت نفسه، وقد جاء الأمر 11/03 ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض.

(1) المادة 13 إلى 17 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

(2) المادة 18 إلى 23 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.



## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

1. مجلس إدارة بنك الجزائر: حسب المواد من 18 إلى 25 من الأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من<sup>(1)</sup>:

- المحافظ رئيسا؛

- ثلاث نواب للمحافظ كأعضاء؛

- ثلاثة موظفين ساميين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، حسب قدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، وثلاثة مستخلفين ليحلوا محلهم عند الاقتضاء.

2. مجلس النقد والقرض: حسب المواد من 58 إلى المادة 62 من الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض فإن مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم<sup>(2)</sup>:

✓ محافظ بنك الجزائر رئيسا؛

✓ أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر؛

✓ شخصان يختاران نظرا لقدراتهم ومعارفهم في الشؤون الاقتصادية والمالية بموجب مرسوم رئاسي، ويستدعي المحافظ المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله وتتخذ قراراته بالأغلبية.

رابعا: مراقبة بنك الجزائر: حسب المادتين 26-27 من الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض تتولى هيئة مكونة من مراقبين يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنهي مهامها بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات لاسيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزية، وتؤهلها للقيام بمهمتها<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر

يتمتع بنك الجزائر بمجموعة من المهام والصلاحيات ميزته عن باقي المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى

أولا: مهام بنك الجزائر: وتتمثل مهامه فيما يلي<sup>(4)</sup>:

- الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية؛

- يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة؛

- يطلع بنك الجزائر بكل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد؛

- يحدد كيفية عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها؛

- جمع المعلومات ومتابعة الالتزامات نحو الخارج وبلغها للوزارة المكلفة بالمالية؛

- يساعد الحكومة في علاقاتها بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية؛

- يقوم بنك الجزائر في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات دولية لدفع وصرف والمقاصة ويتولى تنفيذها؛

<sup>(1)</sup> المادة 18 إلى 25 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

<sup>(2)</sup> المادة 58 إلى 62 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

<sup>(3)</sup> المادة 26 إلى 27 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

<sup>(4)</sup> المادة 35 إلى 39 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

- يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولاسيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.

ثانيا: **صلاحيات بنك الجزائر**: تتمثل صلاحيات بنك الجزائر فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع سندات عمومية خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسيقات؛
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري؛
- يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي، ولا يمكنه أن يتعامل مع البنوك العاملة بالخارج، إلا في العمليات بالعملة الأجنبية؛
- يمكن لبنك الجزائر بغية تحصيل ديونه المشكوك فيها أو المتأخر إيفاؤها أن يتخذ جميع الضمانات في شكل رهون حيزية، وكذلك يشتري بالتراضي أو بالبيع القسري كل ملك منقول أو غير منقول.

### المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي في الجزائر، حيث أعاد القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك المركزي، مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي.

### الفرع الأول: الفترة من 1990 إلى غاية 2000

حدثت في هذه الفترة تغيرات جوهرية في الجهاز المصرفي الجزائري وشهد هذا الأخير تطور جديد من خلال تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي وإبراز دور السياسة النقدية. **أولا: قانون النقد والقرض 10/90**: وضع قانون النقد والقرض جملة من المبادئ من أجل الوصول إلى أهداف من شأنها الرفع في كفاءة الجهاز المصرفي وإعادة الدور الفعال للسياسة النقدية.

#### 1. أهداف قانون النقد والقرض: تتمثل أهداف قانون النقد والقرض فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد ليحرر الخزينة من أعباء منح القروض ويكون فعالا وقادرا على تعبئة وتوجيه الموارد؛
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- جلب المستثمر وتشجيعه بإجراءات مسهلة وضعها البنك المركزي؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة.

<sup>(1)</sup> المادة 40 إلى 53 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

<sup>(2)</sup> فايزة لعرف، (2010): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، ص150.

2. مبادئ قانون النقد والقرض: ويمكن استخلاص هذه المبادئ في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث قبل قانون النقد والقرض كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، ما أدى إلى انعدام الأهداف النقدية البحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، لذا تبني قانون 10/90 مبدأ الفصل بين الدائرتين في عملية اتخاذ القرار؛

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض: وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، وبالتالي تقليص حريتها وفق شروط وحدود وتقييد من قبل البنك المركزي؛

ج. إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة: فبالنسبة لكل المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة تعامل المعاملة نفسها في عملية منح الائتمان، وإعادة تمويلها من قبل البنك المركزي؛

د. إنشاء مجلس النقد والقرض: والذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر وهو المسؤول عن إجراءات تسيير السياسة النقدية؛

هـ. إنشاء اللجنة المصرفية: والتي تعتبر كهيئة مراقبة على حسن تطبيق القوانين التي يخضع لها البنك المركزي، بهدف تفادي النتائج السلبية الناتجة عن العجز في التسيير وإصلاح الوضعيات المتأزمة في البنوك.

3. تنظيم الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 10/90: أعطى قانون النقد والقرض 10/90 تنظيم جديد للجهاز المصرفي على النحو الآتي<sup>(2)</sup>:

أ. بنك الجزائر: تقع على عاتقه الإدارة والإشراف على الجهاز المصرفي؛

ب. البنوك والمؤسسات المالية: لقد أتاح قانون النقد والقرض إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، وهي :  
- البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المذكورة في المواد من 110 إلى 113 في هذا القانون، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها؛

- المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور"؛

- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: ابتداء من صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها في الجزائر وتخضع لقواعد القانون الجزائري وذلك بعد ترخيص من مجلس النقد والقرض.

(1) سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 225، 226.

(2) المادة 110 إلى 115 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

ج. هيئات الرقابة المصرفية: تتمثل هذه الهيئات في<sup>1</sup>:

- لجنة الرقابة المصرفية؛
- مركزية عوارض الدفع ومركزية المخاطر؛
- جهاز مكافحة إصدار شيكات بدون مؤونة.

والهدف من إنشاء هذه الهيئات السابقة هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك وتطبيق العقوبات على المخالفات المثبتة، بالإضافة إلى تنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل عند استرجاع القروض أو التي لها علاقة بوسائل الدفع والشيكات.

ثانيا: الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991): بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 (الاستعداد الائتماني الأول)، وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جديد في 30 جوان 1991 إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح<sup>(2)</sup>؛

ثالثا: الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى الصندوق النقد الدولي نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر، وبالتالي أبرمت برنامج تكميلي ثالث لمدة سنة واحدة يضم هذا الاتفاق البنود التالية<sup>(3)</sup>:

- تحقيق نمو مستقر مقبول عند حدود 3٪ في سنة 1994 و 6٪ في سنة 1995؛
- تخفيض معدل التضخم؛
- تحرير التجارة الخارجية.

رابعا: اتفاق القرض الموسع (ماي 1995، ماي 1998): لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى بطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاث سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب: 116928 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9٪ من حصة الجزائر في الصندوق الدولي<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000

بعد أكثر من عشرية من صدور قانون النقد والقرض 10/90 والذي شكل منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات الاقتصادية، أدخلت الجزائر على هذا القانون تعديلات وذلك ابتداء من 2001.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 205-209.

(2) محمد شاهين، (2018): السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص 179.

(3) المرجع نفسه، ص 179.

(4) المرجع نفسه، ص 180.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

أولاً: الأمر 01-01 الصادر في 2001/02/27: يهدف إلى فصل مجلس النقد والقرض إلى جهازين<sup>(1)</sup>:  
الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛

الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

ثانياً: الأمر 03-02 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002: المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادر عن مجلس النقد والقرض هذا القانون يعطي تعريف لمختلف الأعوان ولمختلف المستويات حيث يترك لهم حرية غير مطلقة في ممارسة مسؤولياتهم كما يهدف إلى تحديد مستوى عمليات المراقبة الداخلية والتنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، وكذا نظام قياس مخاطر الصرف وأسعار الفائدة ونظام مراقبة المعلومات والوثائق<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: أمر تعديل قانون النقد والقرض 11-3 الصادر في 2003/08/27: جاء هذا التعديل في ظروف قاسية عاشتها الجزائر على واقع فضيحة بنك الخليفة التي هزت مكانة المؤسسات المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى إفلاس البنك التجاري والصناعي وسعى هذا التعديل لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي<sup>(3)</sup>:

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته؛

2. تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛

3. توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين.

رابعاً: النظام الصادر في 2004: توالى الإصلاحات في شكل قوانين كالتالي<sup>(4)</sup>:

1. القانون رقم 11-03 الصادر في 2004/03/4: الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى بـ 500 مليون دج، بينما 2004 بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك و500 مليون للمؤسسات المالية؛

2. القانون رقم 04/20 الصادر في 2004/03/04: الذي يحدد شروط تموين الاحتياط الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر والذي يتراوح هذا المعدل بين 0% و15% كحد أقصى؛

القانون رقم 04-03 الصادر في 2004/03/04: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على وديعتهم من بنوكهم.

<sup>(1)</sup> الطيب فراغ، عبد الرحمان بروكي، (2017): دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، (العدد 3)، ص 21.

<sup>(2)</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

<sup>(3)</sup> الطيب فراغ، عبد الرحمان بروكي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>(4)</sup> صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، (2004): دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية" واقع وتحديات"، المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، الجزائر، ص 486، 487.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

خامسا: الإصلاحات بعد 2004: ويمكن تلخيص أهم الأوامر والمراسيم في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

1. القانون الصادر سنة 2006 رقم 05-06: ويتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية حيث تتحول إلى سندات قابلة للتفاوض، وإلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح المستثمرين في السوق المالية؛
  2. في 2008 تم صدور النظام رقم 11-08: يتعلق بترتيب الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها؛
  3. النظام رقم 01-09 الصادر في ماي 2009: المتعلق بضبط الشؤون المتعلقة بحسابات العملة الصعبة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية وللمقيمين والغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين؛
  4. في سنة 2010: وسعيا من السلطات الحكومية تطوير المعاملات الدائرة النقدية ثم إصدار:
    - الأمر 03-10 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال إلى الخارج؛
    - الأمر 04-10 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛
    - الأمر 05-10 يتم القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
  5. في 2011: صدرت أنظمة جديدة عن بنك الجزائر تواكب إلى حد ما التطورات المشهودة بالتطورات المصرفية الدولية حيث جاء النظامين التاليين:
    - النظام رقم 04-11 الصادر في أكتوبر 2011 والذي يهدف إلى مراقبة المخاطر ما بين البنوك؛
    - النظام رقم 05-11 الصادر في أكتوبر 2011 يحدد المعالجة المحاسبية للفوائد الغير المحصلة.
  6. في 2012 النظام رقم 01-12 الصادر في يونيو 2012: تم تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها؛
  7. في سنة 2013 النظام رقم 01-13 الصادر في يونيو 2013: والذي يوضح متابعة بنك الجزائر المتوالية لعصرنة منظومته المصرفية وبصفة دورية؛
  8. تعديل سنة 2017 (الأمر 10-17): اقتضت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض في هذه السنة على مادة واحدة فقط وهي المادة 45، والتي من شأنها أن تسمح لبنك الجزائر القيام بعمليات شراء سندات الخزينة العمومية في سياق يضمن للحكومة اللجوء إلى الهيئة المالية ذاتها من أجل تغطية عجز ميزانية الدولة، إلا أنها في نفس الوقت ترخص لعملية طبع النقود المحفوفة بالمخاطر<sup>(2)</sup>.
- جاءت كل هذه الإصلاحات نتيجة رغبة الجزائر في إنشاء نظام مصرفي كفى يساهم في تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

<sup>(1)</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 231-233.

<sup>(2)</sup> وليد العشي، أحمد صديقي، (2018)، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أدرار، (العدد 06)، ص 181.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

يسمح الاختيار المناسب لأدوات السياسة النقدية بتحقيق أفضل الأهداف التي ترغب السلطة النقدية بتحقيقها، ولذلك كان لزاما على السلطة النقدية في الجزائر استحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد وخاصة السوق النقدية، ويمكن استعراض مختلف أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأدوات التالية:

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (90/10) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده<sup>(1)</sup>، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الأهداف النهائية، كما يتم في بداية كل ثلاثي برمجة المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم من طرف بنك الجزائر لكل بنك تجاري<sup>(2)</sup>، والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم للفترة (2000-2017).

جدول رقم(10): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المعدل %	إلى	بحسب ابتداء من
7.5	2000-10-21	2000-01-27
6	2002-01-19	2000-10-22
5.5	2003-05-31	2002-01-20
4.5	2004-03-06	2003-06-01
4	2016-09-30	2004-03-07
3.5	2017-04-30	2016-10-01
3.75	2017-12-31	2017-05-01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

النشرة الإحصائية لبنك الجزائر ديسمبر 2018، على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

<sup>(1)</sup> المادة 1 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 من قانون النقد والقرض.

<sup>(2)</sup> لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 190.

من خلال ملاحظة تطورات معدل إعادة الخصم فيمكن تقسيم هذه التغيرات إلى ثلاثة مراحل:

**المرحلة الأولى: من 27-01-2000 إلى غاية 06-03-2004:** شهدت هذه المرحلة انخفاض مستمر وتدرجي لمعدل إعادة الخصم من 7.5% سنة 2000 إلى 4.5% بداية سنة 2004، ويرجع سبب خفض بنك الجزائر لمعدل إعادة الخصم لانخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى محاولة السلطات النقدية إتباع سياسة توسعية لتشجيع الاستثمارات وتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، مما دفع بنك الجزائر إلى خفض سعر إعادة الخصم حيث ساهم بشكل كبير خلال هذه السنة من وصول معدل التضخم إلى أدنى مستوى تعرفه الجزائر والذي قدر بـ 0.33%؛

**المرحلة الثانية: من 07-03-2004 إلى غاية 30-09-2016:** تميزت هذه المرحلة بثبات معدل إعادة الخصم في معدل قدر بـ 4%، ويرجع هذا إلى تسجيل حالة من الاستقرار المالي والنقدي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في العديد من الفترات ماساهم في توفير سيولة للدولة، بالإضافة إلى تسجيل نوع من الاستقرار في معدل التضخم ما نجم عنه ترك البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم عند قيمة ثابتة؛

**المرحلة الثالثة من 01-10-2016 إلى 31-12-2017** في هذه الفترة خفض بنك الجزائر معدل إعادة الخصم إلى 3.5% بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في السنتين الأخيرتين، ويرجع سبب خفض معدل إعادة الخصم إلى نقص السيولة المصرفية التي شهدتها الجزائر والمحاولة من بنك الجزائر لإعادة السيولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل الاقتصاد بسبب الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر مؤخرا، ليرفع بنك الجزائر من معدل إعادة الخصم ابتداء من ماي 2017 إلى 3.75% من أجل إعادة التحكم في التضخم من الجديد الذي ارتفع في السنتين 2016 و2017.

#### الفرع الثاني: الاحتياطي الإجباري أو القانوني

لم يتم الاعتماد في الجزائر على هذه الأداة إلا بعد صدور القانون (90/10) الذي نص في مادته (93) على ما يلي: يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع ودائعها أو على بعض الودائع، أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإجباري أو الإلزامي، ولا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابها، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية تساوي 1% من المبلغ الناقص، وفرض الاحتياطي الإلزامي لأول مرة سنة 1994 بنسبة قدرت بـ 2.5% إلا أنها لم تطبق فعليا وبقيت هذه الأداة بدون تفعيل إلى غاية أبريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك<sup>(1)</sup>.

(1) علي بن قدور، محمد يبرير، مرجع سبق ذكره، ص 275، 276.



جدول رقم (11): تطور معدل الاحتياط الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
8	6.5	6.5	6.5	6.5	6.25	4.25	4	4	معدل الاحتياط الإجمالي %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
8	8	12	12	12	11	9	9	8	معدل الاحتياط الإجمالي %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ( ديسمبر 2008، مارس 2012، ديسمبر 2018)، على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن معدل الاحتياط الإجمالي في تزايد مستمر، حيث قدر بـ 4% سنة 2000، ليصل إلى 6.5% سنة 2004، وحافظ على هذا المعدل إلى غاية 2007، ليشهد ارتفاع آخر سنة 2008 بـ 8%، ليبدأ الارتفاع بوتيرة مرتفعة مسجلا أعلى قيمة له سنة 2013 بـ 12% ليستقر عند هذا المعدل إلى غاية أبريل 2016، ويرجع السبب من وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي إلى أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة، وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم، خاصة في ظل التوسع الكبير للقروض الموجهة للاقتصاد، وفي السنة الأخيرة تراجع معدل الاحتياط الإجمالي إلى 8% بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك، بالإضافة إلى رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل تراجع أسعار النفط.

### الفرع الثالث: عمليات سوق النقد.

سوق النقد هي عبارة عن سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل أين يتم إقراض واقتراض الأموال من طرف الهيئات المالية، والسوق النقدية في الجزائر متواجدة منذ الستينات، ومن أهم العمليات التي يعتمد عليها بنك الجزائر نجد ما يلي:

**أولاً: عمليات السوق المفتوحة:** تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة مقبولة في إعادة الخصم، أو بمنح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، ورغم فعالية أداة السوق المفتوحة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغ يقدر بأربعة ملايين دج بمعدل فائدة متوسطة يقدر بـ 14.94%، ومن هذا التاريخ لم يتم استعمال هذه الأداة من قبل بنك الجزائر، ولكن هناك مجهودات مبذولة لتفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة، وهو ما تجلّى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ 3.5% لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر، لكن تطبيق عمليات فعلية لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر<sup>(1)</sup>.

(1) وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 488، 489.

**ثانيا: نظام الأمانات:** يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير أو سحب السيولة، وذلك بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقياس الذي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو تنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات إلى البنك المقترض، حيث أنه لم يتم استعمال نظام الأمانات إلا في شكل ضخ للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، ولذلك منذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم، لكننا نبتبع سعر الفائدة الذي يحدده البنك الجزائر في السوق النقدية كسعر مرجعي نجده عرف تراجعاً مستمر فممن 10.75% سنة 2000 إلى 8.75% سنة 2001 و 2002 لينخفض مرة أخرى إلى 4.5% سنة 2003 وبقي ثابت إلى غاية 2006<sup>(1)</sup>.

**ثالثا: مناقصات القروض بإعلان العروض:** حيث أنه وابتداء من 1995 أصبح بإمكان بنك الجزائر إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق المناقصات، ليدعم بذلك توجيه السياسة النقدية في البلاد عن طريق الأدوات الغير مباشرة، كما أن هذه المناقصات تهدف إلى منح وزن أكبر لمعدلات الفائدة وذلك بالسماح بتدخل لقوى السوق وشفافية أكبر في توزيع الاعتماد، في إطار هذه العملية يعلن بنك الجزائر عن معدل أدنى، وبعد ذلك تتقدم البنوك أو المؤسسات المالية بعطاءاتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان، وتتم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس ليلة العملية، وكانت هذه المناقصات تعقد في البداية كل ستة أسابيع ولكن نظرا لتزايد أهميتها كأداة رئيسية لإعادة التمويل أصبحت تعقد كل ثلاثة أسابيع، وقد قدر معدل مناقصات القروض بإعلان العروض بـ 19.5% نهاية سنة 1995 لينخفض تدريجيا ليصل إلى 4.25% سنة 2001 وهي آخر سنة تم استعمال فيها هذه الأداة<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الرابع: الأدوات المستحدثة

أدى التحسن المستمر للسيولة في الجزائر لدى البنوك إلى استحداث مجموعة من الأدوات وتمثل في أدواتين هما<sup>(3)</sup>:

**أولا: أداة استرجاع السيولة بالمناقصة:** تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة إحدى التقنيات التي أستحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ أفريل من سنة 2002، وتعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي كي تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودیعة لمدة 24 ساعة أو لأجل، مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، كما تتميز أداة استرجاع السيولة

(1) لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 195.

(2) سمیه حاجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 241، 242.

(3) وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 493، 497.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

بمرونة أكثر من أداة الاحتياط القانوني، إذ يمكن تعديلها يوميا كما أنها ليست إجبارية، وفي ظل أهمية هذه الأداة أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل فائض السيولة التي تتمتع بها البنوك؛ ثانيا: تسهيلات الودعية المغلة للفائدة: هي أداة جديدة غير مباشرة أدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر، وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة و 7 أيام أو ثلاثة أشهر على مستوى البنك المركزي للاستفادة من عائد يحدده البنك المركزي، تطورت نسبة هذا العائد من 0.3% في 2005/06/14 إلى 0.75% سنتين 2007 و 2008 لتعود إلى معدل 0.3% من سنة 2009 إلى غاية 2017، وقد بلغ إجمالي التسهيلات في مارس 2006 ما يقارب 146 مليار دج ليصل إلى 456 مليار دج في ديسمبر من نفس السنة.

### المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

كما سبق وأن أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل بأن النفط يشكل أكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر، وبالتالي فهو المؤثر الرئيسي في تحريك دوايب الاقتصاد الجزائري، لكن تبقى أسعاره رهينة الأسواق العالمية وتخضع لعوامل خارجية خارجة عن نطاق الجزائر، حيث تؤثر أسعار النفط على مجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي الأخرى تخضع لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، وفي هذا المبحث سنحاول معرفة انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، حيث قسم إلى:

**المطلب الأول:** تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر؛

**المطلب الثاني:** أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط؛

**المطلب الثالث:** تجربة الجزائر مع التمويل غير التقليدي.

**المطلب الأول:** تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر

تعد وظيفة إصدار النقود في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، هذا وأن حجم الإصدار يتوقف على حجم النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة السياسة النقدية المطبقة، حيث تتأثر عملية الإصدار في الجزائر بالتقلبات في أسعار النفط باعتبار هذا الأخير يشكل أكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر وهو الركيزة المحركة للاقتصاد الجزائري.

**الفرع الأول:** أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر

تؤثر أسعار النفط على العديد من المتغيرات في الجزائر سواء كانت على المستوى النشاط الاقتصادي أو على المستوى النقدي، وبذلك فإن الكتلة النقدية تتأثر هي الأخرى بالتقلبات في أسعار النفط، وفي هذا الفرع سيتم معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر.

الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الجدول رقم (12): تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M <sub>1</sub>	معدل النمو %	أشبه النقود	الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	معدل النمو %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13.0	27.60
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3	23.12
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3	24.36
2003	781.4	849	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6	28.10
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4	36.00
2005	921.0	1501.7	2422.7	12.1	1724.2	4146.9	10.9	50.64
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1766.1	4939.7	18.7	61.08
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761.0	5994.6	21.5	69.10
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0	94.45
2009	1829.4	3114.8	4944.2	- 0.4	2228.9	7173.1	03.1	61.06
2010	2098.6	3539.9	5638.5	14.0	2524.3	8162.8	13.8	77.45
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9	107.50
2012	2952.3	4729.5	7681.8	7.6	3380.5	11013.3	10.9	109.50
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4	105.90
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6	96.20
2015	4108.1	5153.1	9261.2	- 3.6	4443.3	13704.5	0.1	49.50
2016	4497.2	4909.8	9407	1.6	4409.3	13816.3	0.8	40.76
2017	4716.9	5549.1	10266.0	9.1	4708.5	14974.5	8.4	52.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

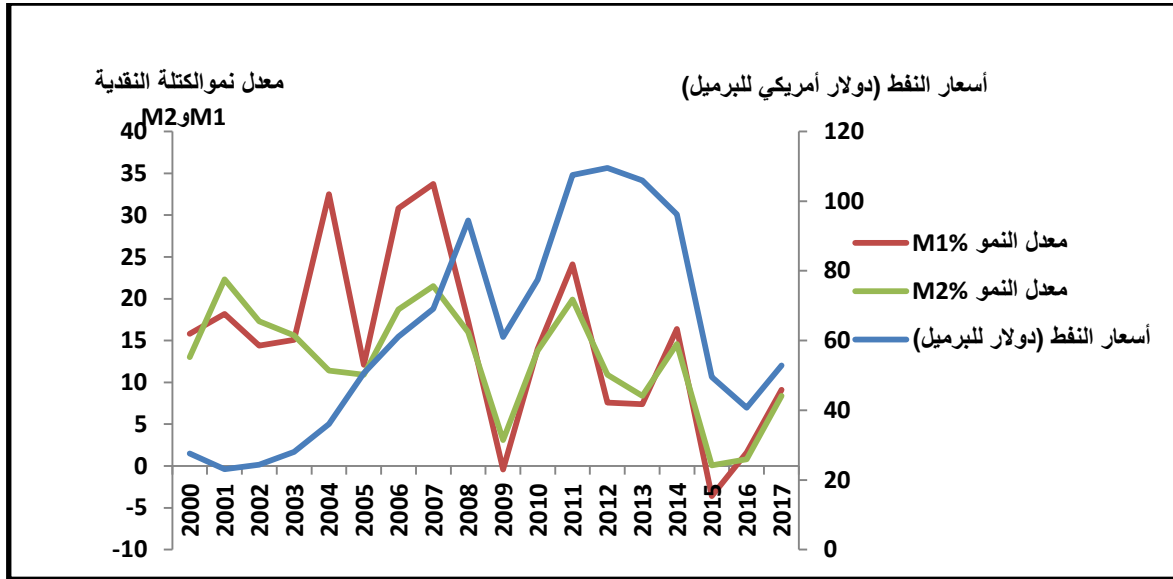
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-التقرير-الاقتصادي-العربي-الموحد>

الشكل رقم (06): تطور معدل نمو الكتلة النقدية  $M_1$  و  $M_2$  وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12)

بالنظر إلى شكل المنحنى أعلاه ومعطيات الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية في زيادة مستمرة وبوتيرة متسارعة، كما أن أسعار النفط أيضا في ارتفاع مستمر وهذا في معظم فترات الدراسة، وبالرجوع إلى الكتلة النقدية  $M_2$  فإننا نجد أنها تضاعفت بحوالي 7.4 مرة سنة 2017 مقارنة بسنة 2000.

**المرحلة الأولى (2000-2007):** تعتبر النسبة 22.3% التي سجلت سنة 2001 الأعلى خلال فترة الدراسة كلها أي أن الكتلة النقدية  $M_2$  زادت بمقدار 451 مليار دينار في هذه السنة مقارنة بسنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع المجاميع النقدية المشكلة لهذه الكتلة والتي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل، والتي ارتفعت بسبب الادخار المالي للمؤسسات العامة وخاصة المؤسسات النفطية بسبب تحسن أسعار النفط مقارنة بأواخر التسعينيات إذ بلغ سعر النفط 23.12 دولار أمريكي للبرميل سنة 2001، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية مقارنة بسنة 2000 وضح كتلة نقدية إضافية لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي سنوات 2001-2004، وفي سنة 2002 واصلت الكتلة النقدية  $M_2$  ارتفاعها بمعدل 17.3% مقارنة سابقتها، حيث قدرت في سنة 2002 بـ 2901.5 مليار دينار جزائري، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية من 1310.8 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002 والتي تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط التي بلغت 42.36 دولار أمريكي للبرميل، كما واصلت قيمة  $M_2$  الارتفاع سنوات 2003 و 2004 و 2005 ولكن بمعدلات نمو متناقصة، ويرجع سبب ارتفاع  $M_2$  خلال هذه السنوات نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات النفط (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى الارتفاع المسجل في إيداع الأسر وزيادة  $M_1$  بمعدل 32.5% ما ساهم في زيادة  $M_2$  مع استمرار ارتفاع أسعار النفط.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

- وفي الفترة الممتدة (2005-2007) ارتفعت الكتلة النقدية  $M_2$  من 4146.9 مليار دج سنة 2005 إلى 5994.6 مليار دج سنة 2007 وهذا راجع إلى عدة أسباب<sup>(1)</sup>:

- ✓ ارتفاع مستمر لموارد الجباية البترولية والموجودات الخارجية الصافية؛
- ✓ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد في المسالك البنكية؛
- ✓ تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

كل هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع الكتلة النقدية  $M_2$ .

**المرحلة الثانية (2008-2014):** بالرغم من انتشار حدة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلا أن تأثيرها لم يكن كبيرا على الاقتصاد الوطني خلال هذه السنة، إذا أن أسعار النفط قدرت بـ 94.45 دولار أمريكي للبرميل ما ساهم في ارتفاع صافي الأصول الخارجية إلى 10246.9 مليار دينار جزائري وبذلك انعكس على الكتلة النقدية  $M_1$  بالزيادة وبالتالي  $M_2$  بالارتفاع حيث بلغت خلال هذه السنة 6955.9 مليار دينار جزائري بمعدل قدر بـ 16%، وفي سنة 2009 عرف معدل نمو الكتلة  $M_2$  أدنى مستوى له خلال هذه المرحلة وقدر بـ 3.1% ويعود التقلص في هذا المعدل إلى تراجع نمو الودائع تحت الطلب من جهة وانخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل من جهة أخرى، وهذا راجع إلى أثر الصدمة الخارجية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري، أما خلال الفترة الممتدة ما بين (2010 و 2013) واصل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  ارتفاعه وبمعدلات متذبذبة حيث قدرت هذه الكتلة سنة 2010 بـ 8162.8 و 2013 بـ 11941.5 مليار دج، ويعود سبب الارتفاع المتواصل إلى نمو صافي الموجودات الخارجية من جهة، وانتعاش القروض الموجهة للاقتصاد من جهة أخرى وبالتالي زيادة  $M_1$ ، بسبب عودة أسعار النفط إلى الارتفاع من 77.45 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 105.90 دولار للبرميل سنة 2013، لتبدأ بوادر الأزمة النفطية تظهر أواخر 2014 بالانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي ظهرت تداعياتها ابتداء من سنة 2015؛

**المرحلة الثالثة (2015-2017):** ظهرت تداعيات الأزمة النفطية جليا على الوضع النقدي في الجزائر إذ أن معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  سجل أدنى قيمة له وقدرت بـ 0.1% خلال سنة 2015 وهذا راجع إلى تراجع صافي الأصول الخارجية والتي تعتبر المقابل الرئيسي والمؤثر في نمو الكتلة النقدية  $M_1$  في الجزائر، حيث في هذه السنة (2015) سجل انخفاض في سعر النفط إلى 49.50 دولار للبرميل والذي يعتبر المورد الرئيسي للأصول الخارجية، ومع ارتفاع النفط من جديد سنة 2017 بدأ معدل نمو  $M_2$  بالارتفاع بالرغم من تراجع مستمر في صافي الأصول الخارجية، وبالتالي يعود سبب الارتفاع في هذه السنة 2017 إلى تنامي القروض الموجهة للدولة والاقتصاد من جهة وإلى الطبع العشوائي وبدون مقابل من جهة أخرى وزيادة  $M_1$  المكونة لـ  $M_2$

<sup>(1)</sup> علي صاري، (2017): تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، (العدد 13)، ص 10.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

عموماً يمكن القول بأن صافي الأصول الخارجية هو المؤثر الرئيسي في الكتلة النقدية  $M_1$  وبالتالي  $M_2$  وبالعلاقة طردية بينهما، حيث يتأثر صافي الأصول الخارجية بصفة كبيرة ومباشرة بأسعار النفط، وهو ما سوف يتم تأكيده في الفرع الثاني من هذا المطلب.

### الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

بعد التأكد بأن صافي الأصول الخارجية هو المقابل الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر وبالتالي السبب الأول من وراء زيادة وانخفاض الكتلة النقدية  $M_1$  و  $M_2$ ، سنحاول في هذا الفرع التأكيد بأن أسعار النفط هي المتغير الحاسم الذي يؤثر في صافي الأصول الخارجية، ومعرفة أثر هذه الأسعار على المقابلات النقدية الأخرى.

الجدول رقم (13): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	أسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	677.5	933.7	775.9	27.60
2001	569.7	1078.4	1310.7	23.12
2002	578.6	1266.8	1755.7	24.36
2003	423.4	1380.2	2342.6	28.10
2004	-20.6	1535.0	3119.2	36.00
2005	-933.2	1779.8	4179.7	50.64
2006	-1304.1	1905.4	5515.0	61.08
2007	-2193.1	2202.2	7415.5	69.10
2008	-3627.3	2615.5	10246.9	94.45
2009	-3488.9	3086.5	10886.0	61.06
2010	-3510.9	3268.1	11997.0	77.45
2011	-3406.6	3726.5	13922.4	107.50
2012	-3334.4	4298.4	14939.9	109.50
2013	-3235.4	5156.3	15225.2	105.90
2014	-1992.3	6504.6	15734.5	96.20
2015	567.5	7277.2	15375.4	49.50
2016	2682.2	7909.9	12596.0	40.76
2017	4691.9	8880.0	11227.4	52.87

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

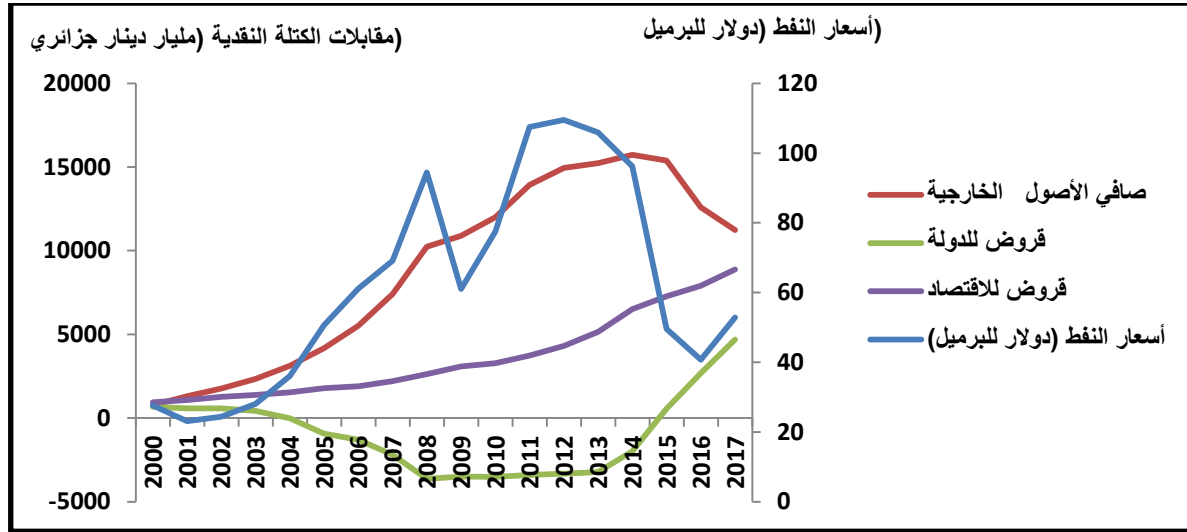
[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-العربي-الاقتصادي-الموحد>

### الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الشكل رقم (07): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الشكل العام يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية وهذا في أغلب فترات الدراسة وعلاقة عكسية مع القروض للدولة.

**أولاً: صافي الأصول الخارجية:** عرفت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت الوضعية النقدية، بحيث مستوى صافي الأصول الخارجية تجاوز الكتلة النقدية  $M_1$  لنفس السنة إذ شهدت صافي الأصول الخارجية ارتفاعاً محسوساً سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، إذ قدرت خلال سنة 2001 بـ 1310.7 مليار دج، مقارنة بسابقتها إذ بلغت 775.9 مليار دج، وتوالت ارتفاعات إجمالي صافي الأصول الخارجية إلى غاية 2014 وبمعدلات نمو متذبذبة والتي تتأثر هذه الارتفاعات بأسعار النفط بشكل كبير، حيث عرفت الفترة 2005-2014 ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الخارجية بشكل كلي للكتلة النقدية  $M_2$  وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ سنة 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، ليبدأ صافي الأصول الخارجية بالانخفاض ابتداءً من سنة 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 11227.4 مليار دينار سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض إلى الانخفاض المستمر لأسعار النفط ابتداءً من سنة 2015 وإلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو، وبالتالي تقلص صافي الأصول الخارجية.

**ثانياً: القروض المقدمة للاقتصاد:** فقد شهدت منذ سنة 2000 اتجاهها عاماً تصاعدياً إلى غاية 2017، حيث قدرت سنة 2000 بـ 933.7 مليار دج وسنة 2008 بـ 2615.5 مليار دج، لتصل إلى 8880.0 مليار دج سنة 2017، حيث كانت الزيادة بمعدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى، ويشير الارتفاع المستمر في القروض المقدمة للاقتصاد إلى زيادة الفوائض المالية نتيجة تحسن الوضع المالي بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات



## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الائتمانية التي اعتمدها البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية أو في مجال القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاع محسوس مؤخرًا، من جهة ثانية.

**ثالثًا: القروض المقدمة للدولة (الخزينة):** وتميز وفق هذا المتغير ثلاث مراحل وهي:

**المرحلة الأولى (2000-2003):** في سنة 2000 كانت إجمالي القروض المقدمة للدولة تقدر بـ677.5 مليار دج، لتصل إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، خلال هذه المرحلة كانت أسعار النفط في مستويات منخفضة بعض الشيء الأمر الذي أدى بالخبزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي بالمبالغ المذكورة سابقًا؛ **المرحلة الثانية (2004-2014):** في ظل انتعاش أسعار المحروقات خلال هذه الفترة والارتفاعات المتزايدة لها، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الخزينة العمومية حيث تحولت من مدين إلى دائن وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة العمومية، حيث سجلت نتائج مختلفة خلال هذه المرحلة ابتداء من (-20.6) مليار دج سنة 2004 إلى (-3627.3) مليار دج خلال سنة 2008، وصولًا إلى (-1992.3) سنة 2014 وهي كل الفترات المرافقة للانتعاش في أسعار النفط؛

**المرحلة الثالثة (2015-2017):** في ظل انهيار أسعار النفط لجأت الخزينة مرة أخرى إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وكان هذا ابتداء من سنة 2015 بمبلغ 567.5 مليار دج وسنة 2017 بمبلغ 4691.9 مليار دج. مما سبق استعراضه في هذا المطلب يمكن القول بأن هناك علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط والكتلة النقدية  $M_1$  و  $M_2$ ، وعلاقة مباشرة بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية، وعلاقة عكسية بين أسعار النفط والقروض المقدمة للدولة (الخزينة)، وعلاقة طردية مباشرة بين صافي الأصول الخارجية والكتلة النقدية  $M_2$ .

### المطلب الثاني: أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

هناك اتفاق تام على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي عال وتخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والاستقرار في الأسعار، وهذه الأهداف تسعى السياسة النقدية في الجزائر تحقيقها، حيث تتأثر هذه الأهداف بدرجة كبيرة بأسعار النفط.

### الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السلطات النقدية تحقيقها، وذلك بالتأثير في النشاط الاقتصادي بالأدوات المناسبة لها، لكن في الجزائر يخضع هذا الهدف إلى متغيرات خارجية أبرزها أسعار النفط الدولية.

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

جدول رقم (14): تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو الاقتصادي%	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.00	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي%	2.4	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8	3.8	3.3	1.6
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.50	105.90	96.20	49.50	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

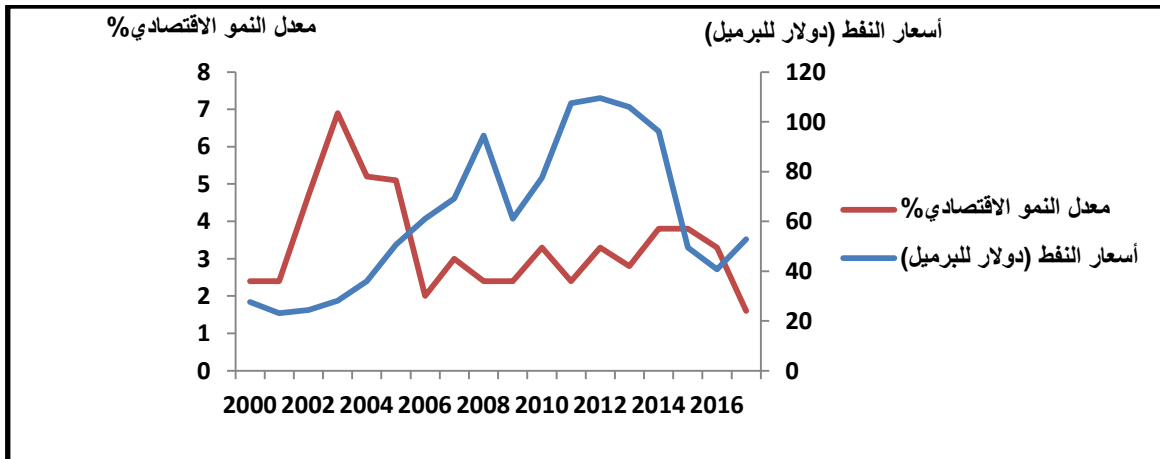
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-التقرير-الاقتصادي-العربي-الموحد-2016>

الشكل رقم (08): تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14)

1. المرحلة الأولى (2000-2007): سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 معدل قدره 22% وبعد هذه السنة توالى ارتفاعات من سنة لأخرى وبمعدلات مختلفة، حيث قدر سنة 2001 بـ 2.4% ليصل إلى 6.9% سنة 2003، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي انعكست إيراداتها على الوضع الاقتصادي بالإيجاب، حيث كان سعر النفط سنة 2001 23.12 دولار للبرميل ليرتفع إلى 28.10 دولار للبرميل سنة 2003، وبقي معدل النمو الاقتصادي مرتفع نسبياً في السنتين 2004 و 2005 بمعدل 5.2% و 5.1% على الترتيب ويفسر ارتفاع معدل النمو خلال هذه السنوات بارتفاع أسعار النفط، ومساهمتها في توسع النشاط الاقتصادي من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبالتالي نمو القروض الموجهة للاقتصاد لتمويل هذه البرامج وتحقيق السياسة النقدية لهدف زيادة النمو، وذلك بخفض تدريجي لمعدلات إعادة

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الخصم لتوسع النشاط الاقتصادي، كما سجل معدل النمو الاقتصادي انخفاض سنتين 2006 و 2007 إلى 2% و 3% على الترتيب، ويعود سبب انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال هاتين السنتين حسب تقرير بنك الجزائر إلى تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (5.6%)، في حين واصلت أسعار النفط الارتفاع خلال هذه المرحلة؛

**2. المرحلة الثانية (2008-2014):** واصل معدل النمو تراجعته سنتين 2008 و 2009 مقارنة بسنة 2007 حيث سجل معدل 2.4% خلال هاتين السنتين ويرجع هذا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أسعار المحروقات ما ساهمت بنوع من الركود في النشاط الاقتصادي، حيث سجلت أسعار النفط تراجع سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل، ليشهد معدل النمو ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع السبب إلى التغيرات في أسعار النفط من جهة والتغيرات في نمو القطاعات الأخرى من جهة أخرى، أما السياسة النقدية فتميزت بارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد للتمويل الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي؛

**3. المرحلة الثالثة (2015-2017):** قدر معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 بـ 3.8% لينخفض بأكثر من 50% سنة 2017 حيث وصل إلى 1.6% ويرجع هذا إلى انهيار أسعار النفط التي قدرت بـ 40.76 دولار للبرميل سنة 2016، بالإضافة إلى الركود الذي شهدته الجزائر في مختلف القطاعات وإتباعها لسياسة التقشف ما انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي، ما دفع بالسلطات النقدية إلى اللجوء إلى التمويل غير تقليدي للخروج من الأزمة.

### الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر

يعتبر هدف التشغيل الكامل من الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية تحقيقه، حيث يتأثر هذا الهدف هو الآخر بأسعار النفط وهو ما سيتم معرفته في هذا الفرع

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

جدول رقم (15): تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.5	27.3	25.6	23.7	17.5	15.2	12.51	13.17	11.3
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.00	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.50	105.90	96.20	49.50	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

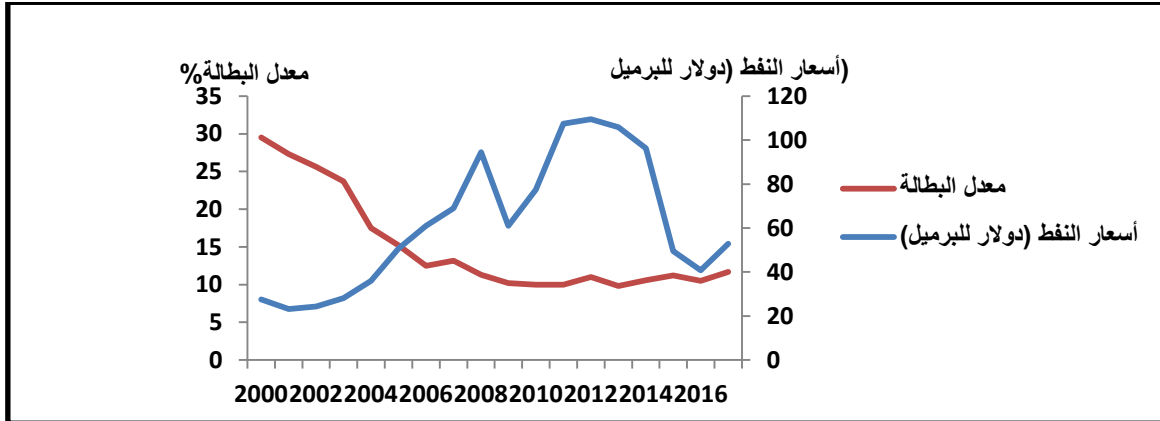
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-التقرير-الاقتصادي-العربي-الموحد>

الشكل رقم (09): تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

من خلال معطيات الجدول والمنحنى نلاحظ ما يلي:

1. المرحلة الأولى (2000-2007): نلاحظ خلال هذه المرحلة انخفاض مستمر لمعدلات البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 13.17 سنة 2007، في المقابل ارتفاع لأسعار النفط من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.10 سنة 2007، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة يرجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي انعكست على النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك من خلال خفض معدلات إعادة الخصم لتشجيع الاستثمارات وزيادة في نسبة القروض المقدمة للاقتصاد، والتي تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ما انعكس على معدلات البطالة فانخفضت؛

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

2. المرحلة الثانية (2008-2013): واصل معدل البطالة انخفاضه خلال هذه المرحلة من 11.3% سنة 2008 إلى 9.8% سنة 2013، في المقابل سجل سعر النفط 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 و 105.90 دولار للبرميل سنة 2013، وهو ما يظهر جليا الأثر الكبير الذي تلعبه أسعار النفط على معدلات البطالة، أما السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة فقد كانت توسعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي تنامي القروض المقدمة للاقتصاد لتحفيز وتوسع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية، وزيادة القروض المقدمة لدعم الشباب والذي عرفت زيادة خيالية، بالإضافة إلى التسهيلات المصرفية لوكالات دعم تشغيل الشباب؛

3. المرحلة الثالثة (2014-2017): في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا عن المعدل المسجل سنة 2013، حيث سجلت معدل (10.6%، 11.2%، 10.5%، 11.7%) سنة (2014، 2015، 2016، 2017) على الترتيب، ويعود هذا الارتفاع انخيار أسعار المحروقات ابتداء من نهاية سنة 2014 إلى أن وصل إلى أدنى قيمة له وهي 40.76 سنة 2016، وما ميز السياسة النقدية في هذه المرحلة هو خفض معدل الاحتياطي إلى 8% سنة 2016 وكذا معدل إعادة الخصم إلى 3.5% في محاولة لإعادة تنشيط الاقتصاد من جديد والحفاظ على معدلات البطالة في مستويات منخفضة.

### الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على استقرار الأسعار في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تحقق الاستقرار في الأسعار كما لهذا الأخير (الاستقرار في الأسعار) من ارتباط وثيق بحجم الكتلة النقدية المتداولة، والتي كما سبق وأن عرفنا مدى تأثير أسعار النفط على الكتلة النقدية، وبالتالي سنحاول هنا معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم.

جدول رقم (16): تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم %	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	2.53	3.53	4.86
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.00	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	5.34	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.4	5.6
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.50	105.90	96.20	49.50	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

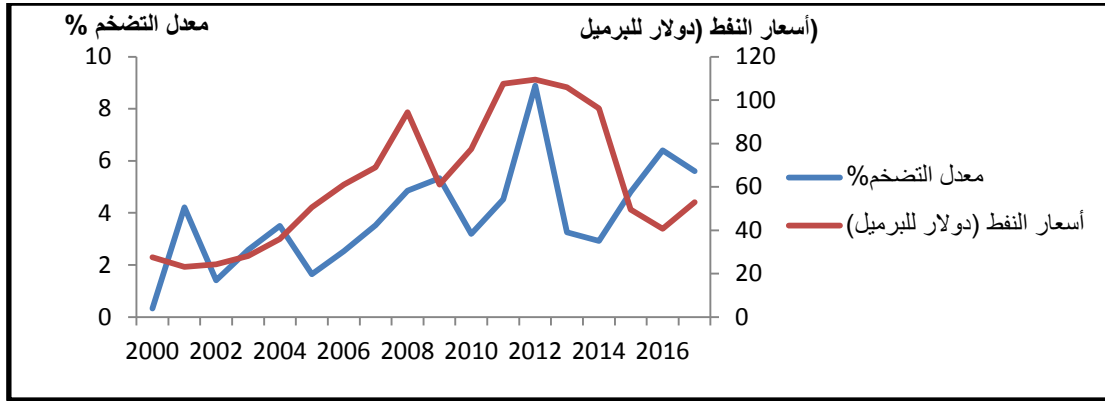
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-الموحد-العربي-الاقتصادي>

الشكل رقم (10): تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال معطيات الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ مايلي:

**1. المرحلة الأولى: (2000-2007):** سجل معدل التضخم أدنى قيمة له سنة 2000 وهذا نتيجة إتباع الجزائر لسياسة نقدية صارمة مست تعديل معدلات الفائدة ورفعها إلى معدلات قياسية، وفي سنة 2001 سجل التضخم ارتفاع ملحوظا وصل إلى 4.22%، وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية ( $M_1-M_2$ )، لأنه تم ضخ كتلة نقدية إضافة لبداية تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، لتشهد بعد ذلك الفترة 2002 إلى 2007 تذبذبات في معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة وتدخل البنك المركزي بسياسة نقدية صارمة لتخفيض من معدلات التضخم من جهة أخرى، حيث صاحب هذه الفترة ارتفاع مستمر في أسعار النفط ابتداء من سنة 2001 بـ 23.12 دولار للبرميل إلى 69.10 دولار للبرميل سنة 2007؛

**2. المرحلة الثانية (2008-2014):** خلال سنتين 2008 و 2009 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار التضخم المستورد على المستوى المحلي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار وهي العملة التي تقيم بها صادرات الجزائر، وارتفاع قيمة اليورو أمام الدولار، وهي العملة التي تقيم بها واردات الجزائر، كما سجل في سنة 2009 انخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، لينخفض التضخم سنة 2010 بسبب بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8.89 %، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى مستوى لها في هذه السنة بـ 109.50 دولار للبرميل، والذي انعكس مباشرة على الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ما ساهم في ارتفاع معدل التضخم، لينخفض في سنة 2013 و 2014 وهذا بفضل تدخل البنك المركزي لامتناس السيولة عن طريق أداة استرجاع السيولة، وهو ما ساهم في خفض معدل التضخم، وفي المقابل أسعار النفط لا تزال في أعلى مستوياتها؛

**3. المرحلة الثالثة (2015-2017):** ارتفع معدل التضخم من جديد حيث قدر بـ (4.8%، 6.4% 5.6%) لسنوات (2015، 2016، 2017) على الترتيب، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية

### الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

والخدمية والاستهلاكية بسبب الأزمة النفطية، وتدني النفط إلى أسعار جد منخفضة (40.76 دولار للبرميل سنة 2016) وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي، وعلى العموم يمكن القول بأن بنك الجزائر تمكن من تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار بالرغم من التقلبات الحادة لأسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض.

#### الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن في ميزان المدفوعات للجزائر

تسعى السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق التوازن الخارجي والمتمثل أساسا في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والاستقرار في سعر صرف الدينار، بالإضافة إلى الاحتفاظ باحتياطي صرف مقبول، حيث يتأثر ميزان المدفوعات بصفة مباشرة بأسعار النفط.

#### جدول رقم (17): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان المدفوعات مليار دولار	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.33	29.55	36.99
أسعار النفط دولار للبرميل	27.60	23.12	24.36	28.10	36.00	50.64	61.08	69.10	94.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات مليار دولار	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.72
أسعار النفط دولار للبرميل	61.06	77.45	107.50	109.50	105.90	96.20	49.50	40.76	52.87

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

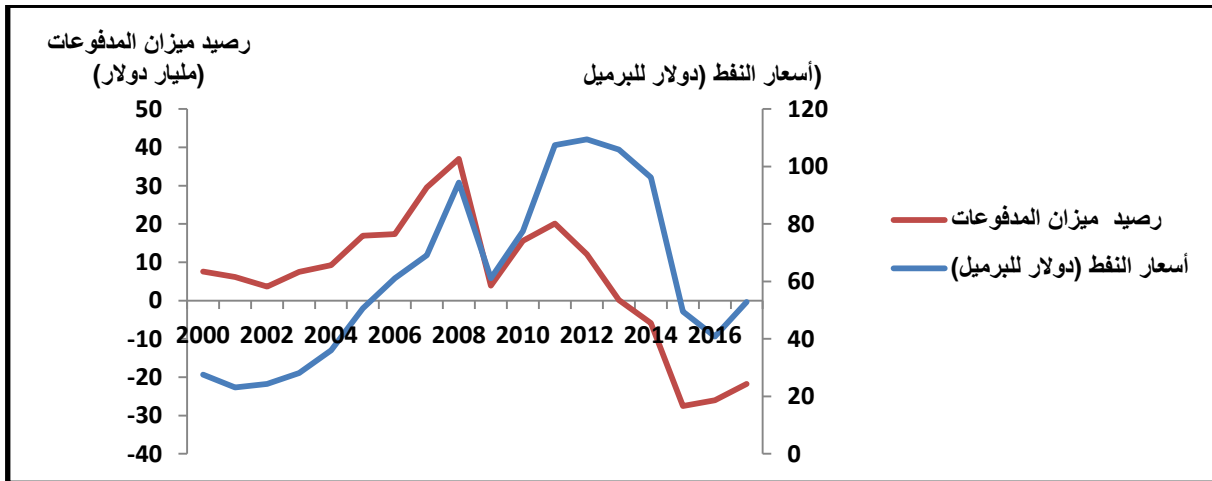
- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط:

[https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)

- صندوق النقد العربي (2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-التقرير-الاقتصادي-العربي-الموحد>

#### الشكل رقم (11): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

من خلال ملاحظة الشكل العام للمنحنى نجد بأن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن القول بأن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث سجل سنة 2000 فائض قدره 7.57 مليار دولار ليسجل بعد ذلك فوائض متتالية ومتزايدة ليحقق فائضا قياسيّا سنة 2008 قدر بـ 36.99 مليار دولار، وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، ليعرف رصيد ميزان المدفوعات انخفاض في الفائض حيث قدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009 وهذا راجع إلى تدني أسعار النفط في هذه السنة إلى 61.06 دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية، ليسجل بعد ذلك ميزان المدفوعات فوائض أخرى إلى غاية سنة 2013 حيث قدر الفائض بـ 0.13 مليار دولار مقابل سعر نفطي قدر بـ 105.90 دولار للبرميل، وفي سنوات الأربعة الأخيرة سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عجز متتالي قدر سنة 2017 بـ 21.72 مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية الأخيرة حيث سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة قدر بـ 40.76 دولار للبرميل سنة 2016 و 52.87 دولار للبرميل سنة 2017.

وبالتالي نستنتج أن ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بنسبة كبيرة بصادات النفط لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، ومهمة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف تبقى على عاتق بنك الجزائر، بما أنه لا يمكنه التحكم في ميزة تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات لأسباب خارجية.

### المطلب الثالث: تجربة الجزائر مع التمويل الغير التقليدي

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة منذ سنة 2001، حيث ومع تدني أسعار النفط منذ صيف 2014 بنسبة 50% خلال فترة 6 أشهر فقط، دخلت صيغة التمويل الغير تقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون 17-10.

### الفرع الأول: الظروف الاقتصادية السابقة لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

أشارت أهم الإحصائيات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى اعتماد التمويل الغير تقليدي في الجزائر إلى<sup>(1)</sup>:

- انخفاض كبير للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجيل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، مما أدى إلى انتعاش السوق البنكية للمصارف التي كانت راكدة تلك الفترة؛

<sup>(1)</sup> بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017 متوفر على الموقع:



## الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

- استمرار تآكل احتياطي الصرف الجزائري قتل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، حيث من المتوقع أن يبلغ قيمة 79.7 مليار دولار نهاية سنة 2019 بمعدل ( 18.4 شهر من الاستيراد)، قبل أن يبلغ قيمة 76.2 مليار دولار سنة 2020 ( 17.8 شهر من الاستيراد)؛

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر النفط الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية، حيث تشير إحصائيات منظمة أوبك إلى أن النفط الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط سعر 54 دولار للبرميل و44.28 دولار للبرميل في سنة 2016، مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للنفط يقدر بـ 50 دولار في 2017 و45 دولار في 2016، وهذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني؛

- كما سجلت الجزائر تراجعاً في عجز لميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017، ناتج عن تقليص رخص الاستيراد؛

- عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017، أما عجز الخزينة العمومية يبلغ 2245 مليار دينار ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

### الفرع الثاني: تبني الجزائر للتمويل الغير تقليدي

بدأ العمل بالتمويل غير التقليدي بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الذي يتم الأمر 03-11، والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017؛ وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر جلياً من خلال إدراج المادة 45 مكرر، والتي تنص على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر بإتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ووفقاً لهذه المادة الجديدة، تأتي هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المحدد كأقصى حد إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛

- توازن ميزان المدفوعات.

وفقاً للمادة 46 من قانون " النقد والقرض"، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية وأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، حيث لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز عن 306.4 مليار دينار في 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات العادية لعام 2016 التي قدرت بـ 3064.88 مليار دينار، مع العلم أن عجز الميزانية في نهاية سنة 2016 قدر بـ 740 مليار دينار، لكن مع التعديل الجديد فقد تم إعفاء الخزينة العمومية

من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للإتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد جديد وغير تقليدي<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر

من بين أهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر نذكر ما يلي<sup>(2)</sup>:

- من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي عن الدعم الاجتماعي مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأكد أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10%، مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو يقدر بـ 1.5% في 2018، هذا ما يبين نظرتة التشاؤمية لهذا النوع من التمويل، مع أن الاستقلال المالي للدول أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية؛

- إن الدول التي تبنت سياسة التمويل غير التقليدي كاليابان وبريطانيا وأمريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من إنتاج وطني، ومع ذلك لم تسلم عن الأزمات خاصة أزمة الرهون العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الجزائر، فإن اعتماد هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية، سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه انهيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي؛

- يؤكد محللون وخبراء أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو فنزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة إفلاس، ويعتقد محللون أن هذا الخيار ارتبط أساسا برئاسيات 2019، وهذا ما يؤكد مسؤول الأبحاث في "ساكسونيك"، حيث يرى أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل يؤدي إلى تأزمه، وذلك من خلال التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة؛

- التحدي الآخر الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازنة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم، مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما سيؤثر سلبا على توقعات التضخم<sup>(3)</sup>.

- صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، وتسجيل وضعيات

<sup>(1)</sup> وليد العشي، أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 261، 262.

<sup>(2)</sup> أنفال نسيب، (2019): التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، (العدد 01)، ص ص 23، 24.

<sup>(3)</sup> وليد العشي، أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

### الفصل الثالث انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2017)

مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز حوالي 2000 مليار دج، و4780 مليار دينار جزائري يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص263.

### خلاصة الفصل الثالث

تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956 إلا أن إيراداته كانت تمنح لفرنسا، وبعد الاستقلال لم تسترجع الجزائر سيادتها على الثروة النفطية (سبب اتفاقية إيفيان) إلا بحلول سنة 1971 وهو موعد تأميم المحروقات، وأصبحت شركة سونطراك الشركة الجزائرية الوحيدة المسيطرة على النفط، حيث يساهم النفط بأكثر من 97% من صادرات الجزائر، وبالتالي فهو يساهم بمعدل كبير في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبهذا فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات النفطية ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، الذي تؤثر على أدوات السياسة الاقتصادية والتي منها السياسة النقدية التي يعتمد عليها بنك الجزائر والذي يعتبر السلطة المشرفة على تسيير هذه السياسة، حيث شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة تطورات منذ ظهور قانون النقد والقرض، فبعد أن كان تأثيرها ضعيف في الاقتصاد قبل صدور هذا القانون، أصبحت بموجبه سياسية فعالة في الاقتصاد بواسطة أدواتها المستعملة والمتمثلة أساسا في معدل إعادة الخصم والاحتياط القانوني بالإضافة إلى أدوات سوق النقد والأدوات المستحدثة المعبر عنها بأداة استرجاع السيولة بالمناقصة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، فالسياسة النقدية في الجزائر ارتبطت بأسعار النفط في تحديد اتجاهاتها وأهدافها وأدواتها، فبارتفاع أسعار النفط ينتج عنه زيادة في الإيرادات الجباية النفطية، وبالتالي زيادة صافي الأصول الخارجية ما ينعكس إيجابا على الكتلة النقدية نتيجة طبع البنك الجزائر مقابل صافي هذه الأصول، وفي حالة الانخفاض فإن الكتلة النقدية تنمو بشكل متباطئ، كما أن هناك تأثير واضح لأسعار النفط على أداء السياسة النقدية في تأدية أهدافها النهائية فبارتفاع أسعار النفط ينتج عنه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي والعمالة والتضخم بسبب السياسة النقدية التوسعية بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض للأسعار.

أما المحطة الأخيرة التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر بسبب تدني أسعار النفط وانخفاض السيولة في الاقتصاد هي الاعتماد على التمويل غير التقليدي كسياسة بديلة، بموجب هذه السياسة يتم إقراض الخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر دون تسقيف من هذا الأخير، وهي نفس الأداة التي استعملتها فنزويلا والتي هي الآن على حافة الإفلاس.

# الخاتمة العامة

تبرز أهمية النفط على المستوى الدولي كمصدر رئيسي للطاقة يتم استخدامه في أهم القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل الدول الصناعية دون غيرها المستهلك الأول للطاقة تسعى جاهدة للحصول على الإمدادات النفطية في وقتها وبأسعار مناسبة، إذ عمدت إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة لاستعمالها كأداة ضغط على الدول المنتجة وخاصة على دول الأوبك، حيث وحدث هذه الأخيرة سياساتها ما جعلها تشكل كارتل متحكم في السوق النفطية، كما قامت هذه الدول الصناعية بإنشاء شركات متعددة الجنسيات للوصول إلى معازل النفط في إطار ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، وعندما تفقد هذه الدول تمويلها بالنفط بالطرق العادية تلجأ إلى استخدام القوة بطرق مختلفة قد تصل إلى حد التدخل العسكري، ويعتبر النفط كغيره من السلع له سوق عالمية تتحدد الأسعار على مستواها بعوامل مختلفة أبرزها العرض والطلب، حيث تتميز هذه السوق بعدم استقرار أسعارها وتشهد تذبذبات وصدمات من حين لآخر سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول وخاصة المنتجة، وبالتالي تؤثر تقلبات الأسعار على السياسات الاقتصادية داخل هذه الدول ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية، والتي تعتبر من بين الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تؤثر بها الدولة بواسطة السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي على النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة بما يخدم الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، مستعملة بذلك جملة من الأدوات تتكيف هذه الأخيرة مع الوضع النقدي والاقتصادي السائد؛

وبالحديث عن الجزائر فإن قطاع المحروقات يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، حيث تساهم الإيرادات النفطية بمعدلات عالية في معدل الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والإيرادات الكلية مقارنة بمساهمة القطاعات الأخرى، ولم تسترجع الجزائر السيادة على قطاع المحروقات إلا بتاريخ 24 فيفري 1971 وهو موعد تأميم المحروقات، ومن هذا التاريخ إلى غاية اليوم ولا يزال النفط المورد الرئيسي الممول للاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي في الجزائر يتأثر وبشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، والجزائر باعتبارها بلد ريعي فإن سياساتها الاقتصادية تتحدد بناء على الإيرادات النفطية المتوقعة، غير أنه أي اضطراب غير متوقع في أسعار النفط ينتج عنه خلل في التوازنات الاقتصادية والنقدية، ومن بين السياسات المستعملة من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، السياسة النقدية، وهي أداة بيد السلطة النقدية في الجزائر المسماة ب"بنك الجزائر"، هذا الأخير يعتبر المؤسسة المالية المسؤولة عن الإدارة والإشراف على السياسة النقدية، حيث ارتبطت هذه الأخيرة (السياسة النقدية) في تحديد اتجاهاتها وأدائها وأدواتها بأسعار النفط.

## اختبار الفرضيات

تشير الفرضية الأولى إلى أنه و"بالنظر لربعية الاقتصاد الجزائري فلتقلبات أسعار النفط أثرا مباشرا على مجاميعه الكلية، حيث انتقلت من الفائض إلى العجز والمعدلات من النمو إلى التراجع وهو ما فرض على السلطات تغييرا بالمقابل في سياستها الاقتصادية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة"، وهي فرضية صحيحة تم إثباتها، ويظهر ذلك جليا من خلال ما تم التوصل إليه في الفصل الثالث، فمن خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم والعمالة وكذا معدل النمو الاقتصادي، وجدنا أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها معدلات هذه المتغيرات والعكس في حالة انخفاض الأسعار، وبالتالي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات هذه المتغيرات، كما تؤثر أسعار النفط في السياسة الاقتصادية والنقدية للجزائر فبظهور بؤادر الأزمات النفطية تتغير معها توجهات السياسة الاقتصادية والنقدية الجزائرية، وتبين هذا من خلال ما طرأ من تعديلات متتالية على قانون النقد والقرض وأبرزها تعديل سنة 2017 في محاولة من السلطة النقدية احتواء وتجاوز الأزمات النفطية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي مفادها أن "معدل التضخم يعتبر من أكثر المتغيرات النقدية تأثرا بالتقلبات في أسعار النفط، نتيجة الحد من عمليات الاستيراد لقلّة الموارد المالية وعجز السوق المحلية عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية"، فقد تم إثبات عدم صحتها وبالتالي رفضها فبالحديث عن المتغير الحساس والأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط نجد أن معدل نمو الكتلة النقدية  $M_1$  و  $M_2$  هو الأكثر حساسية واستجابة لتذبذبات أسعار النفط، فبارتفاع أسعار النفط ينتج عنه ارتفاع في صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المقابل الرئيسي الذي يعتمد عليه بنك الجزائر في عملية الإصدار النقدي وبالتالي زيادة في معدل النمو لـ  $M_1$  و  $M_2$ ، ويحدث عكس هذا في حالة انخفاض أسعار النفط، وبالتالي فإن المتغير النقدي الأكثر تأثرا هو الكتلة النقدية وليس معدل التضخم لأن هذا الأخير لا يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط.

## نتائج الدراسة

بناء على ما سبق فقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية اتضحت معالمها من خلال الفصل التطبيقي الأخير المتعلق بدراسة الحالة، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

كـ النفط سلعة عالمية ومورد إستراتيجي هام في الاقتصاد المعاصر لما له من مكانة هامة على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والعسكرية، وهو عبارة عن سلعة ناضبة غير متجددة وبالتالي فإن الصناعة النفطية تكون لفترة زمنية محدودة تنقضي بانقضاء كمية النفط التي تستخرج من باطن الأرض، وتمر الصناعة النفطية بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة البحث والتنقيب وصولا إلى مرحلة التسويق والبيع، وبالتالي فإنه يمكن تمييز نوعين من هذه الصناعة، صناعة إستخراجية وصناعة تحويلية ؛

كـ تتسم السوق النفطية بخصائص ومميزات تميزها عن باقي الأسواق الأخرى، لأن على مستوى هذه السوق يتم تداول سلعة إستراتيجية عالمية وهي النفط، فبالنظر إلى أنواع هذه السوق فإننا نميز نوعين هما السوق الفورية كما تعرف بالسوق النقدية لأن التسوية تتم بالاعتماد على الأسعار الفورية ويكون فيها التسليم مباشرة بعد التسوية في أجل لا يتعدى الشهر، أما النوع الثاني من هذه السوق هي السوق المستقبلية أو سوق العقود الآجلة، فبالنظر إلى المتعاملين في هذه السوق نجد المتحوظين والمضاربين، حيث الهدف من إبرام مثل هذه العقود هو التحوط من تقلبات الأسعار أو المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار وتحقيق أرباح، أما من ناحية الأطراف المتدخلة في هذه السوق النفطية نجد منظمة الأوبك ودول خارج منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى والوكالة الدولية للطاقة؛

كـ شهدت أسعار النفط تقلبات وأزمات حادة بين الارتفاع والانخفاض بالموازاة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21، حيث عرفت العشرية الأولى من هذا القرن تطور تصاعديا في أسعار النفط عرفه الكثير من المحللين والباحثين الاقتصاديين بالطفرة النفطية، لتشهد العشرية الثانية من القرن نفسه تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، وبالتالي تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بتقلبات أسعار هذا المورد، فتكون هناك آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المنتجة وآثار سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة وهذا في حالة ارتفاع الأسعار، والعكس في حالة انخفاض الأسعار؛

كـ السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية والمتمثلة أساسا في البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي، بما يخدم الأهداف النهائية للاقتصاد بصفة عامة والأهداف النقدية بصفة خاصة؛

كـ اختلف دور وأهمية السياسة النقدية من مرحلة تاريخية لأخرى ابتداء من مرحلة ما قبل الكساد وصولا إلى المرحلة المعاصرة، وكانت لهذه السياسة أهمية بالغة في العصور القديمة جنبا إلى السياسة المالية لما لها من تأثير مباشر في المعروض النقدي، ولم تفقد أهميتها في العصور الحديثة ولا تزال أحد أهم السياسات الاقتصادية والمؤثر الرئيسي والفعال في الوضع الاقتصادي بصفة عامة والوضع النقدي بصفة خاصة، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها؛

كـ يشرف البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية في الجهاز المصرفي على إدارة السياسة النقدية وذلك بإتباع استراتيجيات مناسبة سواء تقليدية أو حديثة وتوجيهها بما يحقق الأهداف النهائية لهذه السياسة، والمتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو اقتصادي وعمالة مرتفع، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذا التوازن في ميزان المدفوعات والمعبر عن هذه الأهداف بالمرجع السحري لكالدور، حيث يستعمل البنك المركزي بذلك جملة من الأدوات الكمية والكيفية المكيفة والوضع النقدي والاقتصادي السائد؛



كهد يعد النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث يساهم وبنسب عالية في تمويل وتموين القطاعات الأخرى، ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية نظير التقلبات الحادة في أسعار النفط، وهو ما تبين جليا خلال السنوات المصاحبة لحدوث الأزمات النفطية، فبمجرد ظهور بوادر الأزمة النفطية ينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي العام للجزائر؛

كهد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من المحطات التاريخية لكن تبقى سنة 1990 السنة الحاسمة في تاريخ هذه السياسة، فبصدور قانون النقد والقرض أصبحت بموجب هذا القانون السياسة النقدية أداة فعالة ومؤثرة في الاقتصاد الوطني، حيث منحت صلاحيات واسعة واستقلالية للسلطة النقدية مكنتها من التحكم في الوضع الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة في أغلب الفترات؛

كهد ارتبطت تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بالتقلبات في أسعار النفط، وتجمع هذين المتغيرين علاقة طردية فيما بينهما، فبارتفاع أسعار النفط يرتفع صافي الأصول الخارجية وهو أحد أهم المقابلات للكتلة النقدية والذي يساهم في زيادة الإصدار النقدي، وبالتالي هناك علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية والكتلة النقدية؛

كهد تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، إذ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والتضخم، ولكن حسب هذه الدراسة فإن بنك الجزائر تمكن من السيطرة على معدلات التضخم في مستوى مقبول بالرغم من التقلبات الحادة في أسعار النفط، وبالحدوث عن معدل النمو الاقتصادي فإنه يتأثر بدرجة أقل بأسعار النفط لأن ليس هناك علاقة مباشرة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، أما معدل البطالة في الجزائر فيتأثر بصفة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط، حيث توصلنا إلى أنه توجد هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل البطالة، أما في ما يخص ميزان المدفوعات فهو يتأثر بصفة مباشرة بالتقلبات في أسعار النفط، حيث تبين هذه الدراسة أنه عند حدوث الأزمات النفطية فإن رصيد ميزان المدفوعات ينتقل من الفائض إلى العجز، والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

كهد التمويل الغير تقليدي هو آخر محطة وصلت إليها السياسة النقدية في الجزائر، وهي خطوة جريئة أقدمت عليها السلطات الجزائرية، فمثل هذه الآلية تتطلب ظروف خاصة مرتبطة باقتصاديات قوية تتوفر على قدرة إنتاجية وتنافسية وإمكانات خلق قيمة مضافة وتتوفر على فرص حقيقية للوفاء بالديون، وعملة وطنية مستقرة بفضل متانة الاقتصاد، وتضخم منخفض وكذا قدرة المؤسسات الاقتصادية على التوسع، فآلية التيسير الكمي دماء إضافية تحقن في شرايين الاقتصاد الحقيقي فقط عند حاجته وأيضا قدرته على التوسع والنمو، ولهذا فانه يجب أن ننوه إلى أن:

- هذا الإجراء قد يتيح للاقتصاد التقاط الأنفاس على المدى القصير كما أنه يعطي فرصة ثانية للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتنفيذ برامج الإصلاحات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات ودفع عجلة الاستثمار.

- في الجزائر اعتمدت الحكومة على مقارنة تنفيذ بأن طباعة المزيد من النقود قد يكون أحد أدوات السياسة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد والحث على زيادة الإنتاج. و تحفيز الطلب وتستخدم هذه المقاربة فقط عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو وليس في ركود.
- مع بدأ إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي (سياسة التيسير الكمي) خلال أكتوبر 2017 نلاحظ أن حدود التيسير الذي استخدمه البنك المركزي مرتفع الوتيرة إذ قام بنك الجزائر في أكتوبر 2017 بإصدار ما يعادل 570 مليار دج، ليقفز المبلغ إلى 2185 مليار دج مع نهاية نوفمبر 2017، أي ما يعادل 19.5 مليار دولار، وهو مبلغ مرتفع جدا بالمقارنة مع مدة الإصدار التي لم تتعدى شهرين ، وهو ما يعادل 15,25% من الناتج الداخلي الخام المسجل في 2017 بعد أن كان 4.2% في نهاية أكتوبر وهو مستوى يبرر بقوة تخوف الخبراء في اطلاق يد الحكومة في استخدام هذه السياسة. ولم يتسن التأكد من أوجه الإنفاق الحقيقية لهذه المبالغ بين ميزانيتي التيسير والتجهيز، خاصة ارتفاع نفقات التيسير في الجزائر، إذ أنه بالرغم من أن القانون حدد أوجه الإنفاق إلا أنه لم يحدد حدود الإنفاق في كل مجال.
- بالرغم من أن التعديل في قانون النقد والقرض حدد مدة التيسير بخمسة سنوات إلا أنه لم يحدد طرق وآليات سحب السيولة من السوق واسترداد البنك المركزي لهذه السيولة ، خاصة وأن الجزائر تعاني أصلا من هذا مشكل فائض السيولة خارج الجهاز المصرفي والقنوات الحقيقية .
- نجاح هذه السياسة مرتبطة بالإصلاحات المرافقة والتي لا تمس فقط اصلاح النظام النقدي في الجزائر بل أيضا ضرورة تحفيز الاقتصاد الحقيقي.

### التوصيات

بناء على ما ورد وما توصلت إليه في هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات نذكر من بينها:

• وجوب الاعتماد على بدائل تمويلية محلية للتخفيف من الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات النفطية، التي تنعكس بالسلب على الوضع الاقتصادي الداخلي وبالتالي السياسات الاقتصادية المحلية، ذلك من خلال التنويع الاقتصادي بدعم العديد من القطاعات الحيوية التي تملك منها الجزائر قدرات كبيرة على رأسها قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، بالإضافة إلى تنشيط ودعم الاستثمار الخاص والأجنبي؛

• يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطط شاملة للتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الاستفادة من الوفرة المالية وتعظيم استغلالها، واستعمالها كصمام أمان لمواجهة الظروف الطارئة؛

• منح استقلالية كلية لبنك الجزائر لتأدية مهامه كسلطة نقدية تقع على عاتقه مسؤولية الإشراف على السياسة النقدية في الجزائر، ويعمل كحامي للعملة الوطنية من خلال إبطال مفعول المادة 45 المعدلة من قانون النقد

والقرض، وكذلك استرجاع دوره الرقابي بهدف حماية أموال الدولة من التبدد وذلك ببسط الرقابة على البنوك والقروض التي تمنح دون جدوى اقتصادية.

كما يجب على الدولة سن قوانين رديعة للقضاء على سوق الصرف الموازية، لكي يتمكن بنك الجزائر من بسط رقابته على العملات الأجنبية بشكل جيد في إطار المحافظة على العملة الوطنية وبالتالي القدرة الشرائية للمواطن؛

كما يجب التحكم في نمو الكتلة النقدية من قبل بنك الجزائر بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي مع ضرورة الالتزام بالقوانين الموضوعة والتي تحدد حجم الإصدار النقدي دون إفراط في هذه العملية، لتفادي الوقوع في أزمة العملة والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية.

كما مراقبة شديدة على حجم الأموال المصدرة وطرق انفاقها، واعتماد برامج تقشفية حقيقية النظر في سبب ارتفاع فاتورة الإستيراد، وكذا مراجعة نفقات التسيير والتي تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بدول لها نفس التعداد السكاني.

كما اصلاح شامل للنظام البنكي وتشجيع رأس المال الخاص والأجنبي ومحاوله اعادة ثقة المتعاملين فيه خاصة بعد تجربة فاشلة مع بنك الخليفة، وفتح المجال للصيرفة الإسلامية والعمل على امتصاص السيولة النشطة خارج النظام المصرفي، وضبط السياسة النقدية لصالح سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.

#### أفاق الدراسة

نظرا لأهمية موضوع مسار السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط ونظرا لحدائته على الساحة الاقتصادية، فإن مجال الخوض فيه مفتوح على مصرعيه، وهناك مجموعة من المواضيع ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي يمكن أن تكون دراسات بحثية مستقبلية ان شاء الله ونذكر من بينها الآتي:

✍ انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري؛

✍ إستراتيجيات السياسة النقدية في ظل التنوع الاقتصادي؛

✍ دور السياسة النقدية الإسلامية في التخفيف من الصدمات النفطية؛

✍ تحديات السياسة النقدية في الجزائر بعد عصر النفط.

في الأخير ونقلا عن الباحثة الجزائرية حلومي حكيم، فإن إشكالية رعية الاقتصاد الجزائري وتبعيته الكلية للنفط تبدو أكبر من مجرد وضع استراتيجيات وسياسات، إذ لا بدّ وأن تفعّل وفق إدارة سياسية وشعبية يتشارك الجميع في بناء مستقبل يعيش فيه الجميع أيضا، ولعلّ في هذا الإطار يكون الحكم الراشد الحلّ الأنسب لضمان الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالنظر لكون الفساد الاقتصادي السبب الرئيس المعيق لذلك، فهل يمكن توفير المناخ الملائم لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر خلال سنوات تسبق مدّة نضوب البترول؟

# قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

أولاً: التشريعات (المراسيم، القوانين والقرارات)

1. قانون النقد والقرض الصادر في 26 أوت 2003.

II. المراجع

أولاً: الكتب

1- باللغة العربية

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، (2006): محاسبة البترول وفقاً للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة العالمية، (الطبعة الأولى)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
2. أحمد أبو الفتوح الناقة، (1998): نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. أحمد زهير شامية، (2010): النقود والمصارف، (الطبعة الأولى)، دار زهران، عمان.
4. أحمد مدحت إسلام، (1996): الطاقة ومصادرها المختلفة، (الطبعة الثانية)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر.
5. أحمد هني، (1999): العملة والنقود، (بدون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، (2000): اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، (2004): مفاهيم ونظم اقتصادية، (الطبعة الأولى)، دار وائل، عمان، الأردن.
8. إسماعيل محمد دعيس، (2012): السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري، الأردن.
9. أكرم حداد، (2005): النقود والمصارف -مدخل تحليلي-، (الطبعة الثالثة)، دار وائل للنشر، الأردن.
10. أنيسة بن رمضان، (2014): دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، (بدون طبعة)، دار هومه، الجزائر.
11. بلعزوز بن علي، (2008): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (الطبعة الثالثة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. حازم محمود عيسى الوادي، (2010): كفاءة السياسة النقدية في الإسلام، (الطبعة الأولى)، عالم الكتاب الحديث، الأردن.
13. حافظ برجاس، (2000): الصراع الدولي على النفط العربي، (الطبعة الأولى)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان.

14. حدة رايس، (2009): دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، (الطبعة الأولى)، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
15. حسين بني هاني، (2014): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار الكندي، عمان.
16. حسين عبد الله، (2006): مستقبل النفط العربي، (الطبعة الثانية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
17. حسين يوسف القاضي، سمير الريشاني، (2010): محاسبة البترول، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
18. حمزة شوار، (2014): علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، (الطبعة الأولى)، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن.
19. خالد أمين عبد الله، (2014): محاسبة النفط، (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
20. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، (2016): البنوك المركزية والسياسات النقدية، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري، الأردن.
21. سعيد خليفة الحموي، (2016): أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)، (الطبعة الأولى)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
22. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، (2010): النقود والبنوك والمصارف المركزية، (الطبعة الأولى)، دار اليازوري للنشر، الأردن.
23. سفيان عمراني، (2018): أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000-2015، (الطبعة الأولى)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
24. سهير محمود معتوق، (1988): الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، (الطبعة الأولى)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
25. صادق مدحت، (2001): أدوات وتقنيات مصرفية، (الطبعة الأولى)، دار غريب للطباعة والنشر، مصر.
26. صالح مفتاح، (2005): النقود والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر، الجزائر.
27. صبحي تادرس قريصة، إسماعيل أحمد الشناوي، (1993): اقتصاديات النقود والبنوك، (بدون طبعة)، الدار الجامعية، مصر.
28. ضياء عبد المجيد الموسوي، (2000): الاقتصاد النقدي، (بدون طبعة)، دار الفكر، الجزائر.
29. ضياء مجيد الموسوي، (2005): ثورة أسعار النفط، (الطبعة الأولى)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. ضياء مجيد الموسوي، (2014): أسس علم الاقتصاد، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31. ضياء مجيد، (2000): الاقتصاد النقدي، (بدون طبعة)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر.
32. الطاهر لطرش، (2003): تقنيات البنوك، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

33. عبد الحسين جليل الغالي، (2015): السياسات النقدية في البنوك المركزية، (الطبعة الأولى)، دار المناهج، الأردن.
34. عبد الحميد عبد المطلب، (2007): اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
35. عبد الحميد عبد المطلب، (2015): اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
36. عبد الرحيم محمد إبراهيم، (2014): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
37. عبد القادر السيد متولي، (2010): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.
38. عبد الله خبابة، (2013): الاقتصاد المصرفي، (بدون طبعة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
39. عبد المجيد قدي، (2003): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (بدون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
40. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، (2005): النقود والمصارف والأسواق المالية، (الطبعة الأولى)، دار ومكتبة الحامد، عمان.
41. عبد الوهاب الأمين، زكرياء عبد الحميد باشا، (1983): مبادئ الاقتصاد الكلي، (الطبعة الأولى)، دار المعرفة، الكويت.
42. عقيل جاسم عبد الله، (1994): النقود والمصارف، (الطبعة الأولى)، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي.
43. علي بن قدور، محمد يبرير، (2018): السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، (الطبعة الأولى)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
44. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، (2018): النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، (بدون طبعة)، دار التعليم الجامعي، مصر.
45. علي كنعان، (2012): النقود والصرافة والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، دار المتصل اللبناني، لبنان.
46. علي لطفي، (2008): الطاقة والتنمية في الدول العربية، (الطبعة الثانية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
47. عمر صخري، (2005): التحليل الاقتصادي الكلي، (الطبعة الخامسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
48. فليح حسن خلف، (2006): النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن.
49. قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، (بدون طبعة)، الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا

50. كريستان بيسون، (2011): ادخار الموارد، ترجمة مظهر بايرلي، (الطبعة الأولى)، المنظمة العربية للترجمة سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة، لبنان.
51. لخلو موسى بوخاري، (2010): سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، (بدون طبعة)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
52. محمد احمد الدوري، (1983): محاضرات في الاقتصاد البترولي، (الطبعة الثانية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
53. محمد أزهر السماك، زكريا، عبد الحميد باشا، (1980): دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، (الطبعة الأولى)، جامعة الموصل، العراق.
54. محمد الرميحي، (1982): النفط والعلاقات الدولية-وجهة نظر عربية-، (بدون طبعة)، عالم المعرفة، الكويت.
55. محمد السعيد السمهوري، (2011): اقتصاديات النقود والبنوك، (الطبعة الأولى)، دار الشروق، عمان.
56. محمد الصبرني، (2007): إدارة المصارف، (الطبعة الأولى)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.
57. محمد شاهين، (2018): السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
58. محمود سحنون، (2003): الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الطبعة الأولى)، دار بهاء الدين، الجزائر.
59. محمود عبد الفضيل، (1999): النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، (الطبعة الأولى)، عالم المعرفة، الكويت.
60. محمود عبيد، صالح عليوي السبهاني، (2016): النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (الطبعة الأولى)، دار غيداء، الأردن.
61. مروان عطوان، (1989): النظريات النقدية، (بدون طبعة)، دار البعث، الجزائر.
62. مهدي احمد رشيد، (2015): جغرافيا النفط، (الطبعة الأولى)، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
63. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، (2012): السياسات الاقتصادية، (الطبعة الثانية)، دار اليازوري، الأردن.
64. نعمة الله نجيب وآخرون، (2001): مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
65. نواف الرومي، (2000): منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، (الطبعة الأولى)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.
66. هاني عمارة، (2012): الطاقة وعصر القوة، (الطبعة الأولى)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.



67. وحيد مهدي عامر، (2010): السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، الدار الجامعية، مصر.
68. وليد العايب، حللو بخاري، (2013): اقتصاد البنوك والتقنيات البنكية، (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
69. وليد بشيشي، (2017): دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، (الطبعة الأولى)، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.
70. يونس عدنان حسين، عبد المجيد علي إسماعيل، (2016): الهيمنة المالية للدول الربعية، (الطبعة الأولى)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

## 2- باللغة الأجنبية

1. Françoise Drumetz, Christian Pfister, (2015): **Politique monétaire**, 2<sup>ème</sup> édition, édition de Boeck supérieur, paris.
2. Hosine Malti .(2010) : **Histoire secrète du pétrole algérien** , Edition la Découverte, paris
3. Jeon Masseron, (1975): **l'économie des hydrocarbures**, 2<sup>ème</sup> édition mise à jour, édition technique, France, p43, disponible sur le lien . [https:// portal. Ebooks-club.com](https://portal.Ebooks-club.com).
4. Mana Said Otaib, (1978): **l'opep et l'industrie pétrolière**, édition croom helm londres.
5. Mishkin Frédéric, (2004): **La monnaie system financier et politique monétaire**, 7<sup>ème</sup> édition, Pearson éducation, France.
6. Sobry Claude, (1996): **Eléments de macroéconomie**, edition Ellipses, paris.

## ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أميرة إدريس، (2016): تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر.
2. بهاء الدين طويل، (2016): دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
3. بوجمعة قويدري قویشيخ، (2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
4. خالدية بن عوالي، (2016): استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة وهران 2، الجزائر.
5. سمية حاجي، (2016): دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر.

6. سمية موري، (2010): آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
7. سمية موري، (2015): أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
8. عبد الحميد لخديمي، (2011): آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.
9. عيسى مقلید، (2008): قطاع المحروقات الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
10. فايزة لعرف، (2010): مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
11. فايزة يوب، (2018): أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
12. لونيس إكن، (2011): السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 2000-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
13. نبيل بوفليح، (2011): دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشادة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
14. نجاة مسمش، (2005): فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1986-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
15. وحيد خير الدين، (2013): أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
16. وليد بشيشي، (2016): دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

17. وهيبة زمال، (2018): أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر.

### ثالثا: المقالات والدوريات

1. الطاهر الزيتوني، (2011): الأفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك، الكويت، (العدد139).
2. الطيب فراج، عبد الرحمان بروكي، (2017): دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، (العدد3).
3. أنفال نسيب، (2019): التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (العدد01).
4. رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، (2017): تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر2، الجزائر، (العدد17).
5. شهرزاد زغيب، حليلة حليمي، (2008): القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، (العدد11).
6. علي صاري، (2017): تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة (2000-2014)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر، (العدد13).
7. عماد الدين محمد المزيني، (2013): العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، (العدد1)، المجلد15.
8. ماجد عبد الله المنيف، (2008): منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)-نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها-، مجلة البحوث العربية، (العدد41).
9. محمد دينوري سالمي، فاطمة علاق، (2018): دور الصناعات البترولية في التنمية وتحدياتها، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة حمزة لخضر، الوادي، الجزائر، (العدد6).
10. مراد علة، (2016): تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، (العدد9).

11. وليد العشي، أحمد صديقي، (2018)، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أدرار، الجزائر، (العدد06).
- رابعا: المداخلات، المؤتمرات والملتقيات
1. صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، (2004): دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية" واقع وتحديات"، المنعقد يومي 14 و15 ديسمبر 2004 جامعة الشلف، الجزائر.
2. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، (2015): تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2013)، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المنعقد يومي 7-8 أبريل 2015، جامعة سطيف1، الجزائر
3. عبد الرحمان أولاد زاوي، منصف بن خديجة، زينة محرز، (2017): قراءة في الأزمات النفطية العالمية المختلفة الأسباب والنتائج، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14-15 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
4. عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، (2017): تفعيل ميكانيزمات التنوع الاقتصادي لمجابهة الأزمة النفطية في الجزائر دراسة تطبيقية نموذج التنوع-هريشمان هرفندل-، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي، المنعقد يومي 14 و15 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
5. علي ميرزا، (2015): آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، المؤتمر الدولي حول تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المنعقد يوم 07 نوفمبر 2015، قطر.
6. فريد راهم، نبيل بوركاب، (2015): انهيار أسعار النفط (الأسباب والنتائج)، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

خامسا: التقارير

1- باللغة العربية

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2003، 2005، 2008، 2012، 2017 من الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>
2. النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الرابط: [https://www.opec.org/opec\\_web/static\\_files\\_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf](https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf)
3. النشرات الإحصائية لبنك الجزائر 2008، 2012، 2018، على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

4. صندوق النقد العربي(2016): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متوفر على الرابط:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/2016-الموحد-العربي-الاقتصادي>

2- باللغة الأجنبية

1.BP Statistical reven of world energy, available on sit:

<http://www.bp.com/Statisticsloviem>

سادسا: مواقع الانترنت

1. [www.rodioalgerie.dz/nenes/ar/article/20180903/149409.html](http://www.rodioalgerie.dz/nenes/ar/article/20180903/149409.html)